رسائل

الرحمة في المنطق والحكمة

تحتوي على المفتاح، والورقات والمقالات
والعزيزة ، والوجيزة

تأليف

الشيخ عبدالكريم محمد المدرس

اشرف على طبعها
محمد الملا احمد الكزني

الدار العربية للطباعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العباد ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد الهادي الى الرشاد ، وعلى آله وصحبه المجاهدين في الارشاد .

(وبعد) فهذه رسالة شريفة ، وعجالـة لطيفة حوت من المنطق فرائد جميلة ، وفوائد جليلة ، سميتها « بالمفتـاح » لباب انشراح الأرواح ، ورتبتها على مقدمتين وبابين . وأسأل الله ان ينفعني بها وكل من أرادها للصلاح والاصلاح ، انـه سميع قريب ورؤف مجيب .

المقدمة الأولى ـ المنطق

مسائل يبحث فيها عن أحوال التعريف وأجزائـه ، وعن أحوال الدليل وأجزائه ، وكل من الأولين معلوم تصـوري ، ومن الأخيرين معلوم تصديقي(١) .

---

(١) لاشك أن الانسان يتميز عن سائر الحيوانات بالعقل : وهي صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات ، والعلم ان كان اذعانا بنسبة تامة خبرية على وجه الاذعان فتصديق ، كالعلم بأن الله واحد ، والا فتصور سواء كان ادراكا لغير النسبة كزيد ، أو للنسبة الناقصة كغلام زيد ، أو التامة الانشائية نحو اضرب ولا تضرب ، أو التامة الخبرية بدون الاذعان ، كالعلم بزيد قائم على وجه التردد ، ولما كان التعريف وأجزاؤه من المفـردات والمركبات الناقصة التوصيفية ، كان العلم بهما تصورا ، وهما من المعلوم التصوري ، ولما كان الدليل وأجزاؤه الاولية مما فيه النسبة التامة الخبرية ، كان العلم بهما تصديقا ، وهما من المعلوم التصديقي .

وموضوعه : المعلومات

غايته : صون الذهن عن الخطأ في التعريف والدليل .

المقدمة الثانية

دلالة اللفظ الموضوع على تمام ما وضع له مطابقة ، كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ، وعلى جزئه تضمن كدلالته على كل منهما فقط في ضمن المجموع ، وعلى الخارج الذي يلزم تصوره لتصوره التزام ، كدلالة الجهل على العلم، والضرب على الضارب والمضروب . واللفظ ان دل جزؤه على جزء المعنى المقصود فمركب كالانسان ، والا فمفرد كانسان .

الباب الأول

في المعلوم التصوري وفيه فصلان*

الفصل الأول

في المباديء منه وهي أجزاء التعريف

المفرد انمنع نفس تصور مفهومه عن صدقه على كثيرين ، فهو (جزئي) كسعيد علماً ، والا فهو (كلي) كسعيد وصفاً .

والكلي ان لم يخرج عن حقيقة جزئياته فهو (ذاتي) لها سواء كان عينها كالانسان لجزئياته ، أو جزءاً لها كالحيوان والناطق بالنسبة اليها ، وان خرج عنها فهو

(*) اي في مسائل وقواعد كلية موضوعاتها المعلوم التصوري ومحمولاتها احوالها .

(عرضي) لها ، سواء كان مما يختص بها الضاحك أو يعمها وغيرها كالماشي بالنظر اليها .

والذاتي ان كان عين حقيقة جزئياته ، فهو (نوع) لها ، كالانسان لجزئياته . وتعريفه : كلي يحمل على الواحد والمتعدد من جزئياته المتفقة الحقيقة في جواب السؤال عنها بما(٣) .

وان كان جزء لها ، فاما أن يكون جزء عاما ومشتركا تاماً ، بين جزئيين مختلفي الحقيقة من جزئياته ، بأن لا يكونا متشاركين في غيره(٤) فهو جنس لها ، كالحيوان للانسان والفرس وغيرهما من أنواع الحيوان .

وتعريفه : كلي يحمل على المتعدد من جزئياته المختلفة الحقيقة فقط في جواب السؤال عنها بما(٥) .

---

(٣) اعلم أن السائل بكلمة ما عن شيء طالب لتمام حقيقته فان كان واحدا فالمطلوب تمام حقيقته المختصة به وان كان متعددا فالمطلوب تمام حقيقته المشتركة ولما كان النوع عين حقيقة جزئياته مطلقا اطلق على الواحد والمتعدد منها ولما كان الجنس تمام الحقيقة المشتركة بين المتعدد منها ولم يكن تمام الحقيقة المختصة بواحد منها اطلق في جواب السؤال بما عن المتعدد لا عن الواحد .

(٤) والمشترك التام بين الجزئيين المختلفى الحقيقة هو الذي لايشترك ذانك الجزئيان في شيء آخر خارج عنه .

أو مشتركاً ناقصاً بينهــا كالحساس(٦) لجزئياته أو جزءاً مساوياً لها كالناطق(٧) لجزئياته فهو فصل لها ويميزها عن الأغيار المشاركة لها في الجنس وتعريفــه : كلي يحمــل على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته(٨) .

والعرض ان اختص بحقيقــة واحــدة فهي خاصة لهــا كالضاحك للانسان والماشي للحيوان وتعريفها : كلي يحمــل على جزئيات حقيقة واحدة في جواب اي شيء هو في عرضه(٩)

---

(٥) وقوله في تعريف النوع كلي جنس وقوله المتفقة الحقيقة فصل مخرج للجنس وفصله والعرض العام وقوله في جـواب السـؤال بما فصل آخر مخرج للفصل القريب والخاصة . وقوله في تعريف الجنس كلي جنس وقوله المختلفة الحقيقة فصل مخرج المنوع وفصله وخاصته وقوله في جواب السؤال بما فصل آخر مخرج للفصل والخاصة والعرض العام .

(٦) فان الحساس جزء من ماهية الانسان لان الانسان حيوان ناطق والحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة فالحساس جزء من ماهيــة الحيوان والحيوان جزء من ماهية الانسان وجزء الجزء جز فالحساس جزء من ماهية الانسان وهو مشترك بين جزئيين مختلفى الحقيقة كالانســان والفرس ولكنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فانهما يشتركان في الحيوان وبه تتم ماهيته المعرفة بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة كما عرفت .

(٧) فان الناطق كلي يشمل جزئيات كثيرة ولكنها متفقة الحقيقة فان جزئياته جزئيات الانسان فصدق انه ليس مشتركا بين جزئيين مختلفى الحقيقة بل هو مساو لماهية الانسان وكذلك الصاهل بالنسبة لجزئيات الفرس والمفترس لجزئيات الاسد فكل منها فصل للماهية الاول لماهية الانسان والثاني لماهية الفرس والثالث لماهية الأسد .

(٨) قوله (كلى) جنس يشمل الكليات الخمس وقوله في جواب اي
←

وان عم حقايق مختلفة ، فهو عرض عام لها ، كالماشي للانسان ، وتعريفه : كلي يحمل على ما تحت حقايق مختلفة حملا عرضياً(١٠) .

وكل منهما اما شامل لجميع أفراد معروضه كالكاتب والماشي بالقوة للانسان أو غير شامل كالكاتب والماشي بالفعل له وأيضاً اما لازم لمعروضه وهو ما امتنع سلبه عنه كالأولين(١١) وأما مفارق وهو ما لم يمتنع سلبه عنه كالأخيرين .

شيء هو فصل يخرج النوع والجنس لوقوعهما في جواب ما هو وقوله في ذاته فصل ثان يخرج الخاصة والعرض العام اما الاولى فلوقوعها في جواب اي شيء هو في عرضه ، واما الثاني فلعدم وقوعه في جواب ما هو ولا في جواب اي شيء هو من حيث كونه عرضا عاما هذا .

(٩) قوله كلي جنس يشمل الكليات الخمس . وقوله حقيقة واحدة فصل يخرج الجنس ، والفصل ، والعرض العام . وقوله في جواب اي شيء هو فصل آخر يخرج النوع . وقوله (في عرضه) يخرج الفصل القريب للنوع .

(١٠) قوله (كلي) جنس يشمل الكليات وقوله (مختلفة الحقيقة) فصل يخرج النوع والفصل القريب والخاصة وقوله حملا عرضيا فصل آخر يخرج الجنس وفصله ، ثم اعلم انه ينبغي للطالب الباحث عن الكليات الخمس أعني النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام أن يرتب في ذهنه سلسلة من المفاهيم في باب الاعيان والاعراض صاعدا من الفرد الى الصنف فالى النوع فالى الجنس القريب فالجنس المتوسط فالجنس العالى كي يمكن الفرق بين الكليات ذاتيها القريب والبعيد ثم ينظر الى الخاصة والعرض العام كالضاحك والماشي والمتنفس والمتحيز والموجود والممكن والشيء كي يميز بين الخواص والاعراض العامة هذا من الجواهر وكذلك في سائر المقولات .

←

الفصل الثاني

في المقاصد من المعلوم التصوري

وهي التعريف(١٢) ويسمى معرفاً وقولا شارحاً(١٣) وهو قول يكتسب من تصوره تصور شيءآخر وهو المعرف (بالفتح) بكنهه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه وشـــرطه أن يكون

فيلاحظ في الاعيان زيدا فانه شخص والرومي فانه صنف من الانسان والانسان والفرس والاسد من الانواع والحيوان فانه جنس قريب لهـا والجسم النامي فانه جنس قريب للحيوان والنبات وبعيد للانسان والفرس وهو جنس متوسط والجسم فانه جنس قريب للجسم النامي وغير النامي وبعيد للحيوان والنبات وابعد للانسان والفرس وكذلك جنس متوسط وكالجوهر فانه جنس قريب للجوهر الفرد والجسم المطلق ، وبعيد للجسم النامي وأبعد للحيوان وأشد بعدا للانسان ، وهو جنس عال ، وما عدا الجنس العالى فلكل منها جنس وفصل فالجسم جوهر قابل للابعاد الثلاثة والجسم النامي جسم قابل للزيادة في الاقطار والحيوان جسم نامي حساس متحرك بالارادة والانسان حيوان ناطق وأما الجنس العالى فلا جنس له اذ لا جنس فوقه فلا يكون له فصل لأن ما لا جنس له لا فصل له فاحفظها حفظك الله تعالى ·

(١١) أي كالكاتب بالقوة والماشي بالقوة فانه يمتنع أن يوجـد انسان ويسلب عنه الكتابة بالقوة أو المشي بالقوة فان الانسان الكاتب او الماشي بالفعل كاتب وماش بالقوة أيضا وغير الكاتب والماشي بالفعل كاتب وماش بالقوة **فقط** ·

(١٢) وانما كان التعريف من المقاصد لأن الغاية وهي الوصول الى العلم بالمعرف الذي هو مجهول تصوري انما يحصل به واما أجزاؤه فما لم يقع معرفا ليس موصلا بالفعل فلم يكن من المقاصد بل من المبادىء ·

مساوياً للمعرف صدقاً ليكون جامعاً ومانعاً وأوضح منه مفهوماً لتفيد معرفة المعرف(١٤) .

وأنواعه أربعة : الحد التام : وهو المركب من الجنس والفصل القريبين كالحيوان الناطق للانسان .

والحد الناقص : وهو التعريف بالفصل القريب وحده أو مع باقي الذاتيات غير الجنس القريب كالناطق والجوهر ألناطق والجسم الناطق والجسم النامي الناطق والحساس الناطق للانسان .

والرسم التام : وهو المركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة الشاملة كالحيوان الضاحك (أي بالقوة) ، فان كان معهما الفصل القريب فيسمى الرسم التام الأكمل من الحد التام كالحيوان الناطق الضاحك .

والرسم الناقص : وهو التعريف بالخاصةوحدها ، أو مع غير الجنس القريب كالضاحك بالقوة للانسان والطائر الولود للخفاش(١٥) .

---

(١٣) وانما سمي قولا لانه يستعمل بمعنى اللفظ الدال على المعنى وبمعنى المفهوم المعقول ولفظ التعريف قول بالمعنى الاول مفهومه قول بالمعنى الثاني وقيد بالشارح لشرحه وايضاحه كنه المعرف او أوصافه المميزة له عما عداه .

(١٤) وعلامة مساواته له في الصدق ان يصح حمل المعرف بالكسر على المعرف كليا بان تقول كل انسان حيوان ناطق وعكسه كليا كأن تقول كل حيوان ناطق انسان فالقضية الاولى تسمى قضية جمعية ويستفاد ←

البـــاب الثاني

في المعلوم التصديقي وفيه فصلان

الفصل الأول

في المباديء منه أعني القضايا وأحكامها

(القضية) : قول يحتمل الصدق والكذب(١٦) ٠

وهي أما حملية أو شرطية ، والحملية : ما حكم فيهـــا بوقوع ثبوت شيء لشيء كقولنـــا العالَم حادث أولا وقوع ثبوته له كقولنا العالم ليس بقديم والشرطية اما متصلة وهي ما حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بأخرى كقولنا متى طلعت الشمس فالنهار موجود أو بلا وقوع اتصاله بها نحـــو ليس متى طلعت الشمس فالليل موجود ، واما منفصـــلة وهي

منها كون التعريف جامعا لجميع أفراد المعرف بالفتح والقضية الثانية تسمى منعية ويستفاد منها كون التعريف مانعا عن أغياره أما اذا لم يكن مساويا له فان كان أعم منه كان يقال الانسان هو الحيوان فلا يمنع عن الاغيار لشمول الحيوان للفرس والاسد مثلا وان كان اخص منه كأن يقال الانسان رومى فلا يكون جامعا لافراده لخـــروج ما عـــدا الرومى عـــن الانسان ٠

(١٥) هذه الخاصة تسمى خاصة مركبة ، اذ المركب من عرضين عامين يختص مجموعها بالماهية تسمى بالخاصة المركبة ٠ فان الطائـــر يشمل الخفاش وغيره ، وكذلك الولود يشمل الخفاش والانسان والحيوان ما عدا الطيور والمجموع لا يوجد الا في الخفاش ٠

ما حكم فيها بوقوع انفصال مضمون قضية عن أخرى نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً أو بلا وقوع انفصاله عنها نحو ليس دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين وما حكم فيها بالوقوع موجبة وباللاوقوع سالبة(١٧) ويسمى المحكوم عليه في الحملية موضوعاً والمحكوم به محمولا والمحكوم عليه في الشرطية مقدماً والمحكوم به فيها تالياً .

ثم الحملية ان كان موضوعها جزئياً . فشخصية نحو الله إلهنا ، أو كلياً فان قصد الحكم على نفس مفهومه ، فطبيعية

---

(١٦) اعلم ان اللفظ اما مفرد كزيد او مركب اما ناقص توصيفي كالحيوان الناطق • أو ناقص اضافي كغلام زيد او مزجي مثل الغلام وبعلبك واما تام وذلك اما مركب تام انشائي كالامر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض وصيغ العقود والحلول والمدح والتعجب ولا شيء من هذه الامور بما يحتمل الصدق والكذب لان المتكلم بها لم يحك شيئا سابقا او لاحقا حتى يقال ان ذلك قد كان او لم يكن او سيكون او لن يكون بل المفردات ليس فيها نسبة وكذلك المركبات الناقصة والمركب التام الانشائي افاد معنى نفسيا كطلب الفعل او تركه او التمني او الترجى واما مركب تام خبرى كزيد قائم وهذا المركب ان تكلم به المتكلم مع التردد فلا تسمى قضية وان تكلم به بالاذعان سمى خبرا وقضية وتحتمل الصدق والكذب لانه حاك عما كان او يكون او كائن ومعنى الصدق مطابقة النسبة المفهومة من الكلام لنفس الامر والكذب بمعنى عدم مطابقتها له وهذا سر ما يقال تحتمل الجملة الخبرية الصدق والكذب الا الجملة الانشائية •

نحو الانسان نوع أو حيوان(١٨) ناطق ، أو على آفراده فان بينت كميتها كلا أو بعضاً(١٩) محصورة ، وما به البيان يسمى

---

(١٧) اي وما اذ عن فيها بوقوع الثبوت او الاتصال او الانفصال موجبة واما اذعن فيها بلا وقوع الثبوت او الاتصال او الانفصال سالبة ومما يجب ان تعلم ان القضية اما لفظية واجزاؤها هي المحكوم عليه والمحكوم به والدال على النسبة بينهما مثل هو في زيد هو قائم وليس هو في زيد ليس هو بقائم فان كان مذكورا فالقضية ثلاثية كهذين المثالين والانشائية نحو زيد قائم واما عقلية واجزاؤها هي مفهوم المحكوم عليه ، ومفهوم المحكوم به والنسبة بينهما وهذه النسبة نسبتان الاولى نسبة ناقصة تسمى بالنسبة بين بين اي الدائرة بين الايجاب والسلب والوقوع واللاوقوع وهي عبارة عن الثبوت في الحمليات والاتصال في الشرطيات المتصلة والانفصال في الشرطيات المنفصلة والثانية النسبة التامة وهي الوقوع في الموجبات واللاوقوع في السوالب ٠

ويمكن ان تفرق بينهما بأن تجعل الثبوت او الاتصال او الانفصال مبتدأ وتضيفه الى المحكوم به المقيد بالمحكوم عليه وتجعل الوقوع او اللا وقوع خبرا فنقول ثبوت قيام زيد واقع أو غير واقع ، واتصال التالى بالمقدم واقع أو غير واقع ، وانفصال التالى عن المقدم واقع او غير واقع وهذه الاجزاء مطلقا من قبيل المعلومات ، ولا يحصل التصديق بالقضية الا اذا تعلق باجزائها ادراكات أربعة : وهي تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به وتصور النسبة التامة ، وهي وقوع الثبوت او الاتصال او الانفصال أولا وقوعها ٠ ثم ادراك رابع اذعاني متعلق بالنسبة التامة ٠ وحينئذ يحصل لك التصديق ، فان كان التصديق هذا الادراك الاذعاني وحده بشرط التصورات الثلاث السابقة كما عند الاخراء فالتصديق بسيط ، وان كان مجموع الادراكات الاربعة كما هو رأي القدماء ، أو التصورات الثلاث بشرط الاذعان كما هو المذهب المستحدث ، فالتصديق مركب ، فاحفظ هذا ينفعك في مواضع شتى ٠

(١٨) اشار بالمثالين الى أن بعض القضايا الطبيعية يجوز سراية الحكم فيها الى الافراد دون بعض ٠

سوراً(٢٠) ، وهي أربعة : أشرفها(٢١) الموجبة الكلية وسورها كل ونحوه مثل (كـل مؤمن مخـلد في الجنة) ، ثم السـالبة الكلية(٢٢) وسورها كلا شيء ولا أحد نحو لا شيء من الكافر بمغفور الذنب ، ثم الموجبة الجزئية(٢٣) ، وسـورها بعض ونحوه نحو بعض المذنب مغفـور ، وأخسها(٢٤) السـالبة الجزئية ، وسـورها نحو ليس بعض وبعض ليس نحـو ليس بعض المذنب بمغفور .

وان لم تبين فيها كميتها فمهملة نحو الانسـان كاتب وتلازم الجزئية(٢٥) واعلم ان الشرطية المتصلة اما لزوميـة

---

(١٩) أشار بذكرهما الى انه ليس المراد ببيان الكمية تعداد أفراد الموضوع واحصاؤها ، بل المراد افادة أن المقصود بالحكم جميع أفـراد الموضوع أو بعضها .

(٢٠) والمناسبة هي كما أن سور البلد أو البستان يحيط به فكذلك كلمة كل أو بعض تحيط بالمقصود من أفراد الموضوع .

(٢١) لانها حائزة لشرف الكلية والايجاب ، أما شرف الكلية فلا فادتها حكما كليا ، وأما الايجاب فلان الوجود خير محض .

(٢٢) وقعت في المرتبة الثانية لحيازتها شرف الكلية ، وهي أهم من الايجاب الجزئي .

(٢٣) وقعت في المرتبة الثالثة لانها وان فقدت شرف الكلية لكن أخذت شرف الايجاب .

(٢٤) وانما عدت من أخسها لفقـدها كلا من شـرفي الكليـة والايجاب .

(٢٥) سميت بالمهملة لاهمال بيان كمية افراد الموضوع فيها فمعنى المهملة المهمل فيها وسميت الاولى بالشخصية لكون الحكم فيها على شخص ←

وهي ما كان الحكم فيها لعلاقة(٢٦) توجب استصحاب المقدم التالي في الموجبة نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود أو لنقيضه في السالبة نحو ليس متى طلعت الشمس فالليل موجود واما اتفاقية وهي ما كان الحكم فيها بدون علاقة توجبه بل بمحض التصادف والتقارن في الواقع نحو متى كان نوع الانسان ناطقاً كان نوع الأسد مفترساً وليس متى كان الانسان ناطقاً كان الغنم مفترساً(٢٧) .

والشرطية المنفصلة ان حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق والكذب معاً فحقيقية نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً وليس اما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين أو في الصدق فقط فمانعة الجمع نحو اما

والثانية بالطبيعة لكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع ومفهومه بدون ملاحظة الافراد فان الانسان نوع بالمفهوم لا بالافراد .

ومعنى كون المهملة في قوة الجزئية انه كلما صدقت الجزئية صدقت المهملة وكلما صدقت المهملة صدقت الجزئية اما الاولى فلانه اذا صدق بعض الانسان كاتب صدق ان الانسان كاتب ولو في بعض الافراد واما الثانية فلانه اذا صدق الانسان كاتب فلا شك انه يقتضى كون فرد ما من الانسان كاتبا وبذلك يصدق بعض الانسان كاتب .

(٢٦) وتلك العلاقة كعلية المقدم للتالى في المثال الاول فان طلوع الشمس علة لوجود النهار ومتي وجدت العلة وجد المعلول وكعلية المقدم لنقيض التالى في المثال الثاني فان طلوع الشمس علة لعدم وجود الليل فاذا طلعت الشمس انتفى وجود الليل .

(٢٧) فان كون الانسان ناطقا والاسد مفترسا مبنى على ارادة الله تقارنهما بدون علية بينهما وكون الانسان ناطقا والغنم مفترسا لا يتقارنان

أن يكون الشيء حجراً أو شجراً وليس اما أن يكون الشيء لا شجراً أو لا حجراً أو في الكذب فقط فمانعة الخلو نحو أما أن يكون هذا لا شجراً أو لا حجراً وليس اما أن يكون الشيء شجراً أو حجراً ثم ان كان الانفصال بين الجزئين لذاتيهما فالمنفصلة عنادية كما مر(٢٨) والا فاتفاقية كقولنا للرومي الأمي اما أن يكون هذا أبيض أو كاتباً(٢٩) ثم الحكم في الشرطية ان كان باعتبار زمان معين ووضع كذلك من الأوضاع الممكنة الاجتماع مع مقدمها فهو شخصية نحو ان طلعت الشمس الآن مع لطافة الهواء استرحنا أو باعتبار جميع الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع معه فكلية وسورها موجبة متصلة كلما ومتى ومهما ونحوها نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود ومنفصلة دائماً ونحوه نحو دائماً أما أن يكون الموجود واجب الوجود أو ممكنه وسالبة مطلقاً ليس البتة وليس دائماً ونحوهما نحو ليس البتة اذا طلعت الشمس فالليل موجود وليس دائماً أما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين أو باعتبار بعضهما الغير المعين فجزئية وسورها موجبة قد يكون وسالبة قد لا يكون ونحوهما نحو

---

(٢٨) مثالها من الحقيقية اما ان يكون العدد زوجا او فردا ومن مانعة الجمع اما ان يكون هذا حجرا او شجرا ومن مانعه الخلو اما ان يكون هذا لا حجرا او لا شجرا .

(٢٩) فان الابيض والكاتب لا عناد بينهما في الجمع ولا في الرفع لجواز اجتماعها في رومي كاتب وارتفاعهما في زنجي امي ووجود احدهما وانتفاء الآخر كما في رومي امي لكن صادف في مثالنا ان بينهما انفصالا في الجمع والرفع .

قد يكون اذا طلعت الشمس فالهواء طيب وان لم يعتبر كمية الزمان والوضع فهي مهملة وعلامتها ان ولو في المتصلة وأما ولو في المنفصلة نحو ان جاءني حبيبي فكأنه داواني طبيبي .

أحكام القضايا

منها التناقض : وهو اختلاف قضيتين(٣٠) بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الأخرى لذاته ، ولا بد فيهما مطلقاً من وحدة الموضوع والمحمول ، والزمان ، والمكان ، والجزء ، والكل ، والقوة ، والفعل ، وتجمعها وغيرها وحدة النسبة بينَ بين(٣١) ومن الاختلاف بالكمية ان

---

(٣٠) فقوله اختلاف جنس يشمل كل اختلاف واضافته الى القضيتين فصل يخرج اختلاف المفردين والمفرد والقضية وقوله بالايجاب والسلب فصل ثان يخرج اختلافهما في الموضوع مثلا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم وقوله بحيث اي متلبسا ذلك الاختلاف بحالة هي الاتحاد في النسبة الحكمية والاختلاف في الكمية فكلمة بحيث حال وفائدتها لا تخفى وقوله يقتضى فصل ثالث يخرج اختلاف القضيتين بحيث لا يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى نحو الانسان كاتب والانسان ليس بحجر وقوله لذاته فصل رابع يخرج اختلاف قضيتين بحيث يقتضى صدق احديهما وكذب الاخرى لكن لا لذاته بل لمساواة المحمولين نحو الانسان ناطق والانسان ليس ببشر فان كذب الثانية ليس لمحض الاختلاف بالايجاب والسلب بل للاختلاف ولأنه اذا ثبت محمول لموضوع لا يجوز سلب مساويه عنه .

(٣١) فان هذه النسبة تختلف باختلاف الاطراف والظروف والقيود مما له علاقة بها وان شئت فانظر الى اختلاف النسبتين في زيد كاتب بالقلم العربى وليس بكاتب بالقلم الهندي فان النسبة في الاول ثبوت الكتابة لزيد بالقلم العربي وفي الثانية ثبوتها له بالقلم الهندي ولا مانع من اثبات الاولى وسلب الثانية .

كانتا محصورتين لكذب الكلتين وصدق الجزئيتين في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به ، نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان ، والنقيضان لا يصدقان ولا يكذبان ، فالنقيض للموجبة الشخصية هو السالبة الشخصية ، نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ، وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية ، نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بناطق ، وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية ، نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان حجر وبالعكوس ، وللموجبة المهملة هو السالبة الكلية لان المهملة في قوة الجزئية ، فللسالبة المهملة هو الموجبة الكلية .

العكس

ومنها العكس المستوي : وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مع بقاء صدق الأصل وكيفه ، وكل من الموجبة الكلية والجزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية ، فعكس قولك كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان ، قولك بعض الحيوان انسان ، وذلك لاجتماع وصف المحمول ووصف الموضوع في فردٍ ما لا محالة فيصدق العكس المذكور باعتباره(٣٢) ، ولا تنعكسان الى الموجبة الكلية لكذبها في ما كان

(٣٢) اشارة الى دليل الافتراض ، وهو دليل يحصل من فرض ذات الموضوع للاصل شيئا معينا ، وحمل كل من وصف المحمول ووصف الموضوع عليه ، لكن حمل وصف المحمول كما فى الاصل وحمل وصف الموضوع بالايجاب دائما ، فتقول في مثالنا زيد حيوان وزيد انسان ينتج بعض الحيوان انسان .

المحكوم عليه فيه أخصّ من المحكوم به كما في المثال المذكور(٣٣) .

والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فعكس قولنا لا شيء من الانسان بأسد لا شيء من الأسد بانسان ، والا لصدق نقيضه ولزم منه الفساد(٣٤) .

والسالبة الجزئية لا عكس لها لكذبه في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به ، نحو بعض الحيوان ليس بانسان، فانه صادق مع كذب قولنا بعض الانسان ليس بحيوان(٣٥) .

الفصل الثاني

في المقاصد من المعلوم التصديقي أعني الدليل وفيه بحثان :

---

(٣٣) فانه يصدق قولنا : كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا : كل حيوان انسان .

(٣٤) اشارة الى دليل الخلف ، وتقريره لو لم تصدق السالبة الكلية في عكس السالبة الكلية لصدق نقيضها أعنى الموجبة الجزئية ، ولو صدق نقيضها لزم الفساد ، ينتج انه لو لم تصدق السالبة الكلية في عكسها لزم الفساد ، ولكن لزوم الفساد باطل فعدم صدق السالبة الكلية باطل ، ولا مجال للنقاش الا في الكبرى فتثبت بضم نقيض العكس صغرى الى الاصل كبرى ليحصل دليل منتج للمحال فنقول : بعض الاسد انسان ولا شيء من الانسان بأسد ينتج بعض الاسد ليس بأسد وذلك محال ، لأن سلب الشيء عن نفسه باطل وهذا الفساد لم يلزم من الاصل لانه مفروض الصدق ولا من الدليل لكونه على الشكل الاول فالفساد نشأ من نقيض العكس فيكون هو باطلا والعكس حقا .

(٣٥) أي وصدق الاصل بدون العكس في مادة من المواد دليل على أنه لا عكس له ، لان العكس يجب لزومه للاصل في كل مادة ، منه .

البحث الأول ـ في الدليل بحسب الصورة

وتعريفه : قول يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى ، وأقسامه أربعة :

القسم الأول ـ القياس :

وهو قول مؤلف من قضيتين يلزم من التصديق بهما التصديق بقضية أخرى لزوماً كلياً بالذات(٣٦) ، وهو على قسمين : استثنائي واقتراني ، فالاستثنائي ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها ، نحو كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً لكنه متغير فكان حادثاً ، أو بهيئة نقيضها نحو كلما كان العالم قديماً كان ثابتاً على حالٍ واحدة لكنه ليس بثابت على حال واحدة فلم يكن قديماً(٣٧) ، والقضية الأولى منه شرطية

---

(٣٦) قوله كليا أخرج الاستقراء والتمثيل لان لزوم النتيجة لهما جزئى كما ستعرف ان شاء الله . وقوله بالذات أخرج قياس المساواة والدليل المستلزم للنتيجة بواسطة عكس نقيض الكبرى كما يأتيان بعد .

(٣٧) واعلم انك اذا أردت استنتاج قضية بالقياس الاستثنائي ، فاجعلها تاليا في المقدمة الشرطية ، ثم أحكم في المقدمة الاستثنائية بوضع مقدمها ، أو اجعل نقيضها مقدما في المقدمة الشرطية ، ثم أحكم في المقدمة الاستثنائية برفع تاليها ، فاذا أردت استنتاج وجود النهار ، فقل : متى طلعت الشمس وجد النهار لكن طلعت الشمس لينتج أن النهار موجود ، واذا أردت استنتاج طلوع الشمس ، فقل : لو لم تطلع الشمس لم يوجد النهار لكنه وجد النهار لينتج أن الشمس طالعة ، وذلك لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ، كما أن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ، هذا فيما اذا كانت المقدمة الشرطية متصلة كما رأيت وأما اذا كانت منفصلة فسيأتيك كيفية العمل .

دائماً وتسمى بالمقدمة الشرطية ، والقضية الثانية حملية غالباً ، وتصدر بلكن ، وتسمى إستثنائية .

والمقدمة الشرطية ان كانت متصلة موجبة كلية لزومية ، أنتج استثناء عين المقدم منها عين التالي ، واستثناء نقيض التالي نقيض المقدم كما مرّ(٣٨) ، وان كانت الشرطية منفصلة(٣٩) حقيقية فاستثناء عين كل منهما ، ينتج نقيض(٤٠) الآخر ، واستثناء نقيض كل عين الآخر ، نحو دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج فليس بفرد أو لكنه فرد فليس بزوج أو لكنه ليس بفرد فهو زوج أو لكنه ليس بزوج فهو فرد ، وان كانت مانعة الجمع فاستثناء عين كل ، ينتج نقيض الآخر فحسب ، نحو دائماً إما أن يكون الشيء حجراً

---

(٣٨) ولا ينتج رفع المقدم رفع التالى ، لأن الملزوم قد يكون اخص من اللازم ، ورفع الخاص لا يستلزم رفع العام ، كما أنه لا ينتج وضع النالى وضع المقدم لان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص ، ويظهر ذلك في قولك : كلما كان الشيء انسان كان حيوانا :٠

(٣٩) واذا أردت استنتاج قضية من القياس الاستثنائي الذي شرطيته منفصلة ، فاجعله أحد طرفى الحقيقية أو مانعة الخلو وأحكم في الاستثنائية برفع الطرف الآخر ، أو اجعل نقيضه أحد طرفى الحقيقية أو مانعة الجمع وأحكم في الاستثنائية بوضع الطرف الآخر ، وذلك لأن رفع أحد المتعاندين صدقا وكذبا أو كذبا فقط يستلزم وجود الطرف الآخر ، ووجود أحد المتعاندين صدقا وكذبا أو صدقا فقط يستلزم رفع الآخر ٠

(٤٠) وذلك لان طرفى المنفصلة الحقيقية متناقضان أو فى معناهما ، فوجود كل منهما يستلزم عدم الآخر ، وعدم كل منهما يستلزم وجود الآخر ، والا لاجتمع النقيضان أو ارتفعا وذلك محال ٠

أو يكون شجراً لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس بحجر(٤١) ، وان كانت مانعة الخلو ، أنتج استثناء نقيض كل عين الآخر فقط(٤٢) ، نحو دائماً اما أن يكون الشيء لا حجراً أو لا شجراً لكنه حجر فهو لا شجر أو لكنه شجر فهو لا حجر ، فجملة نتايج الأقيسة الاستثنائية عشر نتايج .

والقياس الاقترابي : ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها فقط كقولنا : سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إدعى الرسالة وأظهر المعجزة ، وكل من ادعاها وأظهرها صادق في دعواه ، وتسمى القضية المطلوبة الاثبات للمستدل بالدعوى والمدّعي والمطلوب والنتيجة ، والمحكوم عليه فيها بالحد الأصغر ، والمحكوم به بالحد الأكبر ، والمكرر بينهما بالحد الأوسط . والقضية التي فيها الأصغر بالصغرى والتي فيها الأكبر بالكبرى . والقياس باعتبار الهيئة الحاصلة له من اقتران الأوسط بالأصغر والأكبر محمولا وموضوعاً بالشكل ، ومن اقتران الصغرى بالكبرى كماً وكيفاً بالضرب والقرينة .

---

(٤١) وذلك لان مانعة الجمع مركبة من الشيء وأخص من نقيضه فان الحجر أخص من اللاشجر والشجر أخص من اللاحجر ، ولما استلزم الاخص الاعم امتنع جمع الطرفين لاستلزام جمعهما جمع النقيضين ، ولكن لا مانع من ارتفاعهما لأن ارتفاع الخاص لا يستلزم رفع العام فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين .

(٤٢) وذلك لأن مانعة الخلو مركبة من الشيء وأعم من نقيضه ، ولما كان رفع العام مستلزما لرفع الخاص لزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين ، ولكن لا مانع من اجتماعهما لان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص فلا يلزم منه اجتماع النقيضين ، منه .

والأشكال أربعة : لأن الأوسط ان كان محكوماً به في الصغرى ومحكوماً عليه في الكبرى فهو الشكل الأول ، أو محكوماً به فيهما فهو الثاني ، أو محكوما عليه فيهما فهو الثالث ، أو بعكس الأول فهو الرابع ، أما الشكل الأول : فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ، وضروبه أربعة تنتج المحصورات الأربع(٤٣) .

الضرب الأول ـ موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية نحو كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان ،

---

(٤٣) ومما ينبغي أن يعلم أن القضايا الطبيعية أي التي يحكم على مفهوم موضوعها لا تستعمل في العلوم الحكمية ، والشخصية في حكم الكلية ، والمهملة في قوة الجزئية فلم يبق للاعتبار الا المحصورات الاربع ، والضروب المحتملة المركبة منها ستة عشر ضربا حاصلا من ضرب كل من الصغريات المحصورات الاربع في الكبريات كذلك ، ويسقط بايجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات المحصورات الاربع ، وبكلية الكبرى أربعة أضرب أخرى حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الجزئيتين ، فبقيت أربعة أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الكليتين . والدليل على اشتراط الشرطين ، هو أنه لو لم يحصل أحدهما لاختلفت النتيجة ، يعني قد تكون النتيجة لضرب خاص سالبة ، وقد تكون موجبة ، وذلك موجب لعدم الانتاج فان حق النتيجة اللزوم ، مثلا اذا قلت لا شيء من الانسان بأسد وكل أسد مفترس فالحق السلب ، واذا بدلت الكبرى بقولك : وكل أسد حيوان فالحق الايجاب .

الثاني ـ كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ، نحو كل مؤمن مطيع للشرع ولا شيء من مطيعه بمخلد في النار فلا شيء من المؤمن بمخلد في النار ، الثالث ـ موجبتان والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو بعض المؤمن عاصٍ وكل عاص يستحق الجزاء فبعض المؤمن يستحق الجزاء ، الرابع ـ مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية ، نحو بعض العصاة مغفور ، ولا شيء من المغفور بمعذب فبعض العصاة ليس بمُعَذّب .

وأما الشكل الثاني ـ فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى(٤٤) فضروبه أربعة تنتج السالبتين فقط، الضرب الأول ـ من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ، الثاني عكس الأول نحو لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ونتيجتهما سالبة كلية ، الثالث ـ صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ، نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ، الرابع ـ عكس الثالث في الكيف والصغرى سالبة جزئية ، نحو بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان ونتيجتهما سالبة جزئية .

---

(٤٤) سقط باختلاف المقدمتين ثمانية أضرب من الضروب الستة عشرة المحتملة ، وذلك بضرب الصغريين السالبتين في الكبريين كذلك ، وبضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين كذلك ، كما انه سقط بكلية الكبرى أربعة أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبرى السالبة الجزئية وضرب الصغريين السالبتين في الكبرى الموجبة الجزئية فاحفظه .

وأما الشكل الثالث ــ فشرط انتاجه ايجاب(٤٥) الصغرى وكلية احدى مقدمتيه ، وضروبه ســـتة منتجة للجزئيتين : الأول ــ موجبتان كليتان والنتيجة موجبة جزئية ، نحو كـل انسان حيوان وكل انســان ناطق فبعض الحيــوان ناطق ، الثاني ــ كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ، الثالث ــ موجبتان والصغرى جزئية ، الرابع ــ موجبتـان والكبرى جزئيـة ونتيجتهما موجبـة جزئيـة ، الخامس ــ مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى ســالبة كليــة ، السادس ــ كذلك والكبرى سالبة جزئية ونتيجتهما ســالبة جزئيــة .

وأما الشكل الرابع ــ فشـــرط انتاجه اما ايجـاب(٤٦) المقدمتين مع كلية الصغرى وضروبه حينئذ اثنان منتجـان

---

(٤٥) سقط بهذا الشرط ثمانية أضرب من الستة عشر ، وذلك بضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الاربع ، كما أنه سقط بكلية أحدى المقدمتين ضربان من الثمانية الباقية وذلك بضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى الموجبة الجزئية والكبرى السالبة الجزئية ، وبقيت ستة أضرب حاصلة من ضرب الصغرى الموجبة الكلية في الكبريات الاربع ، وضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى الموجبة الكلية والكبرى السالبة الكلية فاحفظه .

(٤٦) سقط بايجاب المقدمتين اثنا عشر ضربا حاصلة من ضـرب الصغريين الموجبتين في الكبريين السالبتين ، ومن ضرب الصغريين السالبتين في الكبريين الموجبتين ، ومن ضرب الصغريين السالبتين في الكبـــريين السالبتين ، كما انه سقط بكلية الصغرى ضربان من الاربع الباقية وهما حاصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الموجبتين .

للموجبة(٤٧) الجزئية ، واما اختلافهما في الكيف(٤٨) وكلية احديهما وضروبه ستة منتجة للسالبتين ، والمجموع ثمانية : الضرب الأول ـ موجبتان كليتان ، الثاني ـ موجبتان والكبرى جزئية ، نحو كل انسان حيوان وكل ناطقٍ أو بعضه انسان فبعض الحيوان ناطق ، الثالث ـ كليتان والصغرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ، نحو لا شيء من الانسان بأسد وكل ناطق انسان فلا شيء من الأسد بناطقٍ ، الرابع ـ كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية ، نحو كل انسان ناطق ولا شيء من الحجر بانسان فبعض الناطق ليس بحجر ، الخامس ـ مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ، السادس ـ كذلك والصغرى سالبة جزئية ، السابع ـ كذلك والصغرى موجبة كلية ، الثامن ـ منهما والصغرى سالبة كلية ونتيجة هذه الضروب الخمسة سالبة جزئية .

ثم القياس الاقترابي ـ ان تركب من الحمليات فقط فاقتراني حملي ، نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم

---

(٤٧) وسر عدم انتاجهما للكلية جواز كون الاصغر أعم من الاكبر كما في مثال المتن .

(٤٨) سقط بهذا الشرط ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين كذلك ، وضرب الصغريين السالبتين في الكبريين كذلك ، كما أنه سقط بالشرط الثانى ضربان من الثمانية الباقية وهما يحصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى السالبة الجزئية وبالعكس ، وبقيت منها ستة ، منه .

حادث ، والا فاقتراني شرطي سواء تركب من متصلين(٤٩) ، أو منفصلتين(٥٠) ، أو حملية(٥١) ومتصلة ، أو حملية ومنفصلة(٥٢) ، أو متصلة(٥٣) ومنفصلة .

القسم الثاني ــ دليل مستلزم للنتيجة كلياً بواسطة مقدمة أجنبية عنه ويسمى قياس المساواة(٥٤) وهو قول مؤلف من

---

(٤٩) نحو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومتى كان النهار موجودا فالعالم مضيء المنتج لقولنا متى كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء .

(٥٠) نحو دائما اما أن يكون العدد فردا أو زوجا ودائما اما أن يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد المنتج لقولنا دائما اما أن يكون العدد فردا أو زوج الزوج أو زوج الفرد .

(٥١) نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم نام المنتج لقولنا كلما كان زيد انسانا كان جسماناميا .

(٥٢) نحو دائما اما أن يكون العدد فردا أو زوجا وكل زوج فهو زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج دائما اما أن يكون العدد فردا أو زوج الزوج أو زوج الفرد .

(٥٣) نحو كلما كان العدد منقسما بمتساويين كان زوجا ودائما اما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج أنه كلما كان العدد منقسما بمتساويين فهو اما زوج الزوج أو زوج الفرد .

(٥٤) واعلم أن هذا القياس له نتيجتان الاولى باثبات المحمولين أى محمولى الصغرى والكبرى . في المقدمتين ، كقولنا البيت ظرف الماء ، والقياس بالنسبة اليها داخل في القسم الاول أعنى الدليل المستلزم للنتيجة كليا بالذات ولا يسمى قياس المساواة ، ولكنه قياس غير متعارف ، لأن الاوسط جزء في احدى المقدمتين ومتعلق جزء في المقدمة الاخرى ، والنتيجة ←

قضيتين متحدتين في المحمول متعلق أحد جزئي الأولى جزء تام من الأخرى نحو البيت ظرف الكوز والكوز ظرف الماء المنتج(٥٥) لقولنا البيت ظرف الماء بواسطة مقدمة(٥٦) أجنبية وهي ظرف ظرف الشيء ظرفه .

القسم الثالث ـ دليل يستلزم النتيجة كلياً بواسطة مقدمة غريبة(٥٧) وهو الدليل المستلزم لها بواسطة عكس نقيض احدى مقدمتيه ، كقولنا الانسان حيون وكل لا جسم لا حيوان المنتج لقولنا كل انسان جبسم" بواسطة عكس نقيض الكبرى وهو كل حيوان جسم .

الثانية تتقرر باسقاط أحد المحمولين ، كقولنا البيت ظرف الماء ، والدليل بالنسبة اليها يسمى قياس المساواة ، ويدخل في القسم الثانى من الدليل وهو المستلزم للنتيجة كليا بواسطة مقدمة أجنبية عنه . كقولنا في المتن وظرف ظرف الشيء ظرفه فاذا صدقت لزمته النتيجة والا فلا ، واذا ضممت هذه المقدمة الاجنبية الى النتيجة الاولى أو الى الدليل يكون قياسا مركبا ومن القسم الاول أيضا والتقرير البيت ظرف الكوز والكوز ظرف الماء وظرف ظرف الماء ظرف الماء فالبيت ظرف الماء .

(٥٥) وينتج قولنا البيت ظرف ظرف الماء بالذات فالدليل حينئذ من القسم الاول ولا يسمى قياس المساواة .

(٥٦) واذا ضمت هذه المقدمة كبرى الى النتيجة الاولى صغرى أنتج أن البيت ظرف الماء .

(٥٧) المقدمة الغريبة مقدمة لازمة لاحدى القضايا المأخوذة في الدليل بطريق عكس النقيض ، ثم لما كان عكس القضية لازما لها لم يعدوا الاستلزام بواسطته استلزاما بواسطة المقدمة الاجنبية ، وغاية الامر ان الاستلزام بواسطة مقدمة غريبة عن الدليل ، ولما كان عكس المستوى أقرب الى الاصل من عكس النقيض عدوا الاستلزام بواسطة عكس المستوى من الاستلزام بالذات ، دون الاستلزام بسبب عكس النقيض فدقق .

القسم الرابع ـ دليل يستلزم النتيجة جزئياً ومنه الاستقراء الناقص(٥٨): وهو قول مؤلف من قضايا يحكم فيها على كثير من جزئيات كلي ليثبت ذلك الحكم للكلي كلّياً، كقولنا الانسان والفرس وغيرهما مما رأيناه من أنواع الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ فكل حيوان يحرك فكه الأسفل.

ومنه التمثيل(٥٩): وهو دليل يشبه فيه جزئي بآخر في وصف مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت للمشبه به

---

(٥٨) وانما كان استلزامه للنتيجة جزئيا لأن استلزامه لها انما يتحقق في بعض الاوقات والاوضاع، وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة لا سائرها أعنى وضع مخالفة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة فان الاستقراء في قوة قياس استثنائي، تقريره كلما كان ما شاهدنا من الحيوانات محركة لفكها الاسفل عند المضغ على وضع كون الجزئيات الغير المستقرأة موافقة للمستقرأة كان الحكم ثابتا لجميعها لكن المقدم حق فثبت التالى، واذا لاحظنا وجدنا أن الواضعة غير قطعية لأن ذلك الوضع غير قطعى في كل استقراء ناقص، وانما قيد الاستقراء بالناقص، لأن الاستقراء التام وهو الذى تتبع فيه المستقرىء جميع جزئيات الكلى المتوافقة في الحكم يقطع فيه بثبوت الحكم لها كليا ويعد من القياس المشهور ويسمى بالقياس المقسم، نحو الكلمة اسم وفعل وحرف والاسم لفظ والفعل لفظ والحرف لفظ فكل كلمة لفظ، وقال ليثبت ذلك الحكم للكلى كليا، لأنه لو كان الحكم جزئيا لكان قطعيا والدليل بالنظر اليه داخلا في القسم الاول.

(٥٩) قال ومنه التمثيل وانما كان الاستلزام فيه جزئيا لأن ثبوت حكم الاصل للفرع مبنى على بعض أوضاع لم يحصل القطع بها، منها كون الوصف المشترك تمام العلة في الاصل، ومنها وجوده بتمامه في الفرع، ←

المُعَلَّلُ بذلك الوصف ، كقول الفقهاء « النبيذ كالخمر في الاسكار والخمر حرام فالنبيذ حرام » .

البحث الثاني في الدليل بحسب المادة . وأقسامه خمسة مشهورة بالصناعات الخمس :

القسم الأول ـ البرهان : وهو دليل مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين ، واليقينيات أما نظرية مكتسبة من الدليل ، أو بديهية لا تحتاج اليه ، والبديهيات ستة : الأوّليّات : وهي القضايا التي يحكم بها العقل بعد تصور الطرفين والنسبة ، كقولنا الكل أعظم من الجزء ، والفطريات : وهي التي يحكم العقل بها بعد تصورها لوسط حاضر في الذهن نحو الأربعة زوج ، والمشاهدات : وهي التي يحكم بها بعدها بسبب استعمال الحس الظاهر نحو الشمس مشرقة والنار محرقة ، أو الباطن نحو أن لنا شوقاً الى ديارنا ، والمجرّبات : وهي التي يحكم بها بعدها بسبب القياس الخفي الحاصل عند تكرر مشاهدة ترتب الحكم على التجربة ، نحو السّنا المكي مسهل ، والمتواترات : وهي القضايا التي يحكم العقل بها بعدها بسبب القياس الخفي الحاصل عند امتلاء

ومنها عدم اشتراط شروط في الاصل لا توجد في الفرع ومنها عدم معارضته مانع في الفرع ، والحاصل أن التمثيل في قوة قياس استثنائي غير محقق الواضعة ، وتقريره متى كان النبيذ كالخمر في الاسكار على وضع كون الاسكار تمام العلة في الاصل وعدم معارضة مانع له في الفرع كان النبيذ حراما ولكن المقدم ثابت فكذا التالى وثبوت المقدم على الوضع المذكور غير محقق .

السامعة من أخبار الكثيرين المشاهدين للحكم نحو ملك ذو القرنين الخافقين ، والحدسيات : وهي القضايا التي يحكم بها العقل بعدها بواسطة القياس الخفي الحاصل بالحدس والانتقال السريع من المباديء الى المطالب ، كقولنا : نور القمر مستفاد من الشمس ، ولا تكون يقينية لغير صاحب الحدس .

الثاني الجدل : وهو دليل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلّمة عند الخصم نحو منعُ الظلم عَدل وكل عدل حَسَنٌ .

الثالث الخطابة : وهو دليل مؤلف من مقدمات مقبولة لأخذها ممن يوثق به نحو (رأس الحكمة مخافة الله) ومخافته وقايته عن عذاب الله .

الرابع الشعر : وهو دليل مؤلف من قضايا مخيلة تؤثر في النفس بالقبض أو البسط ، كقول قيس العامري : (ولولا السواد المسك ما كان غالياً) .

الخامس المغالطة : وهي دليل مؤلف من قضايا كاذبة شبيهة بالحق كقولك في قلم مرسوم على لوح : هذا قلم والقلم جهاز لاظهار ما في الضمير ، وظاهر ان آلة الكتابة القلم العيني لا الرسمي ، وفائدة معرفة طرق المغالطة الاحتراز والتوقي عن المغالطين والبقاء على الحق في الدنيا والدين .

عصمنا الله تعالى قلباً وقولا وعملا من كل زيغ وزلل وخلل ،

ووهب لنا باحسانه وفضله خير الأمل وخير العمل ،

ورزقنا الفوز بلقائه عز وجل ، وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى جميع اخوانه وآلـه
وأصحابه وأتباعـه المحسـنين
سبحان ربك رب العـزة
عما يصفون وسلام
على المرسـلين
والحمد لله رب
العـالمين

فرغت من الاستنساخ الأخير يوم السبت الحادي والعشرين من
ربيع الأول من سنة ألف وثلاثمائة وأربعـة وتسـعين
من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في غرفة
تدريسي بالحضرة الگيلانية في بغداد المحروسة
وان الخادم للعلم والدين عبدالكريم محمد
المدرس الكردي الشهرزوري المنسوب
الى طائفة معروفـة بهوزقاضي
في ناحية السيد صـادق
غفر الله تعالى له ولوالديه
ولجميع المسـلمين
بمنـه آمين
١٣٩٤ هـ

بســــــــــــــــــــــم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين في رسالة الورقات

الحمد لله الذي نطق بقدرته كل موجود ، وبسعة رحمته كل مسعود ، والصلوة والسلام على فاتح باب الشــــفاعة في اليوم المشهود سيدنا محمد صاحب الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود ، وعلى آله وأصــــحابه الذين لمت سيماهم في وجوههم من أثر السجود .

وبعد فيقول الفقير الى الله الملك المعبود عبدالكريم بن محمد عفا الله عنه وعن سائر المسلمين المســالمين في اليوم الموعود هذه (ورقات) للصــعود الى مهمات المنطق مرقــاة ألفتهــا للطالبين المتصفين بعلو الهمة ، المقتبســين من نور الحكمة ، ورتبتها على مقدمات ، وخمسة أبواب ، وخاتمة للمقصــود ، والله أسأل ان يعمنا بوابل الكرم والجــود انه هو القريب المجيب ، والرؤوف الودود .

المقدمة الأولى

المنطق علم جليل القدر جميل الأثر ميزان لعقول أهل النظر ، دونه الحكيم أرسطو(١) بأمرٍ من اسكندر ، وناهيك في سمو حده ورسمه ، قول الامام حجة الاسلام محمد الغزالي : من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه(٢) .

المقدمة الثانية

العلم(٣) وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان إدراكاً للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان ،

---

(١) دونه باللغة اليونانية ثم نقل الى اللغة العربية بأمر المأمون العباسى ، ونسبته الى صياغة التعريف والدليل نسبة النحو الى لغة القرآن الجليل .

(٢) ولا يخفى أنه أراد بالموصول من عداد أصحاب العقول غير أصحاب الفطرة القدسية والفكرة الزكية من الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين وأمثالهم الذين نور الله قلوبهم بأشعة الفوز باليقين فانهم ينظرون بنور الفطرة ويدركون ما لا يدركه أهل المنطق وغيرهم من اولى الخبرة . وما أشتهر من النهي عن الاشتغال به فهو اما محمول على الاشتغال به من أناس ليس لهم السيلان في الاذهان ويشكل عليهم أدنى شيء من عويص المسائل أو على المنطق القديم المخلوط بأمثلة مخالفة للدين لا على المنطق السليم والفن القويم الباحث عن التعريف والدليل وأحوالهما مادة وصورة مما لا يستغنى عنه كل ناظر ومناظر ، وناهيك في فضله وشرفه تزاحم العلماء ، الأجلة من السلف الى الخلف من الاصوليين والمفسرين والفقهاء في تحصيله وتدريسه وتأليف الكتب النفيسة فيه .

(٣) العلم بالمعنى المصدري هو التعلق الحاصل بين العالم أعنى النفس الناطقة وبين المعلوم وذلك أمر اضافي واعتباري عندنا ليس بجوهر

←

فتصديق فان كان جازماً ثابتاً مطابقاً للواقع، فيقين كالتصديق بأن الله واحد أو جازماً غير مطابق له(٤) ، فجهل مركب كتصديق الفلاسفة بأن العالَمَ قديم ، أو جازماً غير ثابت لقبوله الزوال بتشكيك المشكك ، فتقليد كتصديقنا بأن مسح جزء من الرأس كاف في الوضوء ، أو غير جازم ، فظنٌ كالتصديق بأن الطواف بالليل خائن ، والا فتصور ، سواء كان إدراكاً لغير النسبة كزيد ، أو للنسبة الناقصة كغلام زيد أو للنسبة التامة الانشائية كاضرب ، أو الخبريةً بدون الاذعان كادراك زيد قائم بدونه ، وهذا الأخير ان كان ادراكاً متعلقاً بالجانب الموافق والمخالف للنسبة سواءً ، فشك(٥) أو ادراكاً متعلقاً بجانب وكان مخالفه مظنوناً ،

ولا عرض ، ويعبر عنه (بدانستن) وهو آني ، لأن التعلق المذكور يحدث في آن غير منقسم ، وبالمعنى الاسمي هو الصورة من الشيء الحاصلة عند العقل ، ويعبر عنه (بدانستهشده) ، فاذا مشينا على رأي القائلين بالوجود الذهني المشهورين بأصحاب الحقيقة فلا فرق بين العلم بالمعنى الاسمي وبين المعلوم الا بالاعتبار أي أن تلك الصورة من حيث قيامها بالذهن علم وكيف وموجود أصيلي ومنشأ للاثر ، وهو التمييز بين الاشياء الموجودة في الذهن وبقطع النظر عن قيامه به معلوم وموجود ظلي وغير مندرج تحت مقولة من المقولات ·

(٤) أي قاطعا للطرف المقابل وثابتا لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقا للواقع أي لما في نفس الامر ·

(٥) فالشك ادراك غير اذعاني متعلق بجانبي النسبة أي قسميها الوقوع واللا وقوع على السواء ، والوهم ادراك غير اذعاني متعلق بالجانب المقابل للنسبة المظنونة ، والتخييل ادراك غير اذعاني متعلق بالجانب ←

فهو وهم ، أو مجزوماً به فتخييل ، سواء كان الجانب المجزوم به تقليدياً أو جهلياً مركباً أو يقينياً .

المقدمة الثالثة

العلم اما تصور واما تصديق كما عرفت ، وكل منها اما يحصل بالبداهة(٦) كتصور الحرارة ، والتصديق بأن الكل أعظم من الجزء(٧) ، واما بالنظر كتصور الجن والملك(٨) والتصديق بأن العالم حادث والنظر ملاحظة المعلوم لتحصيل

المقابل للنسبة المجزوم بها جزما تقليديا أو جهليا مركبا أو يقينيا ، فكل من الشك والوهم والتخيل علم تصوري متعلق بالنسبة التامة الخبرية ، وأضعف التصورات التخييل المقابل لليقين ، فالمقابل للجهل المركب ، فالمقابل للتقليد ، ثم الوهم ، ثم الشكك ، وباقي التصورات اما متعلق بالنسبة الانشائية أو بالمركبات الناقصة أو بالمفردات ، فاحفظها حفظك الله تعالى .

(٦) أي بلا نظر وفكر .

(٧) وأن الاربعة زوج ، وأن السنا مسهل ، وأن مكة موجودة ، ونور القمر مستفاد من الشمس .

(٨) فالجن جسم لطيف ناري قابل لتشكلات مختلفة مطلقا ، والملك جسم لطيف نوراني قابل للتشكل بأشكال محترمة .

المجهول(٩) ، وكل نظر قابل لوقوع الخطأ فيـــه ، والا لزم اجتماع النقيضين عند استدلال الخصمين ، وكل ما يقع فيه الخطأ يحتاج الى قانون مميز لصحيحه عن فاســـده ، وذلك القانون هو المنطق ، وقد تبين هنا أن كمال النطق والادراك يحصل به ، فلذا أخذوا له اسماً منه وسموه به ، وان المنطق قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطـأ في النظـــر ، وان موضوعه المعلوم التصوري كالتعريف وأجزائـه ، والمعـلوم التصديقي كالدليل وأجزائه ، وان غايته عصمة الذهن عن الخطأ في النظر .

---

(٩) اذا أرادت النفس كسب العلم بمجهول تصوري وهو المعرف (بالفتح) أو بمجهول تصديقي وهو النتيجة ، توجهت أولا الى ذلك الشيء الذي تريد اكتساب العلم به فتجعله مبدأ لحركتها فتتجول في المعلومات المخزونة عندها الى أن تجد مبادىء تناسبه وتنتهي هنا الحركة الاولية ، ثم ترتبها وتعود بها الى المطلوب وتجعلها تعريفا له أو دليلا عليه ، وهذه هي الحركة الثانية ، وبمجموعهما يتم النظر ، فقولنا : ملاحظة المعلوم ان كان بمعنى الحركة الاولى لتحصيل المبادى فهو تعريف للنظر بجزء من ماهيته ، وان كان بمعنى ترتيبها بعد وجدانها فهو تعريف له أيضا بالجزء الثاني أعني الحركة الثانية وان كان بمعنى ملاحظة المبادي وترتيبها فهو تعريف له بتمام ماهيته وهو مجموع الحركتين . ثم هذه المقدمة لاثبات الاحتياج الى علم المنطق وذلك لأن الانسان متميز بالعقل وهو صفة غريزية يتبعها العلم ، بالضروريات بالذات وكسب المجهولات بالنظر ، وهذا النظر قد يصيب وقد يخطيء في المادة أو في الصورة فلابد من قانون مميز للخطأ عن الصواب ، وهو المنطق ، وتقرير الدليل كلما كان العلم منقسما الى التصور والتصديق المنقسمين الى البديهي والنظري المكتسب بالنظر الواقع فيه الخطأ احتاج الناس الى قانون لكن المقدم حق فثبت التالى نفسه .

المقدمة الرابعة

المنطق(١٠) مسائل يبحث فيها عن أحوال المعلوم التصوري من حيث الايصال الى مجهول تصوري ، وهو المُعَرِّف ، وعن أحوال المعلوم التصديقي من حيث الايصـــال الى مجهول تصديقي ، أعني النتيجة المطلوبــة . ولما كـــان للمعـلوم التصوري مبادٍ وهي الكليات الخمس ، ومقاصـــد وهي التعريف ، وللمعلوم التصديقي مباد هي القضايا وأحكامهـا ومقاصد أعني الدليل بأقسامه ، ومست الحاجة الى بيـــان صور الأدلة وموادها انحصر المنطق في خمسة أبواب : مباديء المعلوم التصوري ، ومقاصده ، ومباديء المعلوم التصديقي ، ومقاصده من حيث الصورة ، ومقاصده من حيث المادة .

---

(١٠) اعلم أن أسماء العلوم كالنحو والمنطق عبارة عن مسائل يبحث فيها عن أحوال موضوع العلم بالذات أو بالواسطة يعنى يجعل موضوع العلم أو ما يرجع اليه موضوعا في المسألة ، ويجعل أحواله وعوارضه محمولا فيها كقولنا : كل فاعل مرفوع فان الفاعل قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والرفع من عوارضه ، وكقولنا : كل تعريف يجب أن يكون مساويا للمعرف فان التعريف قسم من المعلوم التصوري ومساواته للمعرف من أحواله وعوارضه ، وكقولنا كل شكل أول بديهي الانتاج فان الشكل الاول قسم من المعلوم التصديقي وبداهة الانتاج من عوارضه ، ومنهم من يقول ان أسماء العلوم موضوعة للتصديق بتلك المسائل ، ومنهم من يقول انها عبارة عن ملكة نفسانية تحصل للانسان من ممارسة تصديقه بتلك المسائل ، ولما كان الاول أولى اخترناه ومشينا عليه ، منه .

المقدمة الخامسة

الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به معها(١١) العلم بشيء آخر ، والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية ، والا فغير لفظية ، وكل منهما ان كان بواسطة الوضع ، وهو تعيين شيء بازاء آخر متى فهم الأول(١٢) فهم الثاني ، فهي وضعية كدلالة زيد على ذاته ، ورفع الحاجب على النفي ، أو بواسطة اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المدلول ، فطبيعية كدلالة (أح أح) على وجع الصدر وحمرة وجه المحب عند النظر الى الحبيب على المحبة والعشق ، والا فعقلية(١٣) كدلالة كل لفظ مسموع وراء حجاب على لافظ ودلالة الدخان على النار بالنهار وعكسه بالليل ، فحالة الدال هي الموضوعية في

---

(١١) الدال والمدلول ان كانا من المعلومات التصورية فالعلم بهما هو التصور فانه يلزم من العلم بالانسان ووضعه لمعناه العلم بالحيوان الناطق ، والاول دال والثاني مدلول وهذا التصور ربما يحصل من الاحساس كما اذا أبصرت رجلا فعرفت شيئا حادثا ، وان كانا من المعلومات التصديقية فالعلم بهما هو التصديق كما اذا صدقت بالدليل وسلمته صدقت بالنتيجة ، وقد يكون الاول معلوما تصوريا والثاني معلوما تصديقيا كما اذا سمعت صوت الطبل فصدقت بأن الامير يخرج من البلد أو رأيت نارا على جبل أو منارة فصدقت بأن الشهر الفلاني قد دخل .

(١٢) سواء كان التعيين كافيا بمحضه كما في الحقايق كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، أو مع القرينة كما في المجازات مثل دلالة الاسد على الرجل الشجاع بسبب قرينة .

(١٣) والدلالة العقلية منحصرة في دلالة المؤثر على الاثر كدلالة النار على الدخان وفي عكسها كعكسها .

الدال بالوضع ، وكونه مقتضى الطبع في الدال بالطبع ، وكونه مؤثراً في المدلول أو أثراً له في الدال بالعقل ، وأقسام الدلالة ستة كما عرفت ، ومقصودنا بالبحث هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية ، لجريان المادة على الافادة والاستفادة بالألفاظ ، وضبط طريقة الوضع دون العقل والطبع ، فان كانت على تمام ما وضع له اللفظ ، فمطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ، أو على جزئه فتضمن كدلالته على الحيوان فقط أو الناطق فقط في ضمن دلالته على المجموع ، أو على خارج عنه لازم له ذهناً بحيث يلزم(١٤) العلم به من العلم بالموضوع له ، فالتزام كدلالة الضرب على الضارب والمضروب والاعدام على ملكاتها كدلالة العمى على البصر والظلمة على النور والجهل على العلم والموت على الحياة .

---

(١٤) يعنى أن المعتبر في دلالة الالتزام عند المناطقة هو اللزوم العلمى بين المعنى الموضوع له وذلك المعنى الخارج عنه بأن لا يمكن تصور ذلك المعنى الموضوع له حقيقة الا مع تصور ذلك المعنى الخارج ، فان معنى العمى عدم البصر ولا يمكن تصور ذلك العدم المضاف الى البصر الا مع تصوره ضرورة اعتبار الاضافة والتقييد فيه ، سواء وجد مع ذلك اللزوم العلمي بينهما اللزوم بين المعلومين أيضا ، كما في مثال دلالة الضرب على الضارب والمضروب ، والمحبة على المحب والمحبوب ، فانه كما لا يتصور الضرب والمحبة الا مع تصور الطرفين كذلك لا يمكن وجود الضرب والمحبة خارجا الا مع وجودهما ، أو انحصر اللزوم بينهما في اللزوم العلمي فقط كما في الاعدام والملكات اذ لا يجتمع العمى والبصر خارجا في محل فضلا عن اللزوم بينهما وأما عند أهل العربية فالمعتبر في دلالة الالتزام هو وجود المناسبة المصححة للانتقال من المعنى الموضوع له الى ذلك اللازم عقلا أو عرفا أو عادة كالزوجية للاربعة والجود للحاتم والسلم لصعودك على السطح مثلا .

اللفظ ان أريد بجزء منه الدلالة على جزء معنـــــاه المقصود ، فمركب كالانسان(١٥) ، وخمسة عشر ، وغلام زيد ، والحيوان الناطق ، وزيد قائم ، فان حسن السكوت عليـــه ، فمركب تام فان كان حاكياً لنســـبة خارجية(١٦) فخبر ، والا فانشاء كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والنداء ، وصيغ المدح ، والذم ، والتعجب ، والعقود ، وان لم يحسن السكوت عليه فمركب ناقص مزجي ، او تقييدي اضافي او توصيفي أو لا(*) ، والا فمفرد سواء لم يكن للفظ جزء أصلا مثل (أ) علماً لزيد أو نقطة ، أو كان له جزء ولم يدل لغة على جزء المعنى كانسان علماً لأحدهما ، أو دل لغة لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبدالله علماً لأحدهما ، أو دل عليـــه لكن لم تكن الدلالة مقصودة كالحيوان الناطق علماً لزيد ، فللمفرد سبعة أقسام هذا ، ثم المفرد اما جزئي واما كلي ، لأنه ان منع نفس مفهومه عن صدقه على كثيرين ، فهو جزئي

---

(١٥) اي المعرف باللام .

(١٦) ماضوية أو حالية أو استقبالية مثبتة أو منفية ، ثم ان كانت النسبة الذهنية المفهومة من الخبر مطابقة للنسبة في نفس الامر فالخبر صادق نحو العالم حادث ، وان لم تطابقها فهو كاذب نحو العالم قديم ، ومعنى كون النسبة خارجية انها شيء ثابت في الواقع ونفس الامر بقطع النظر عن حكم الحاكم وادراك المدرك .

(*) كالمعرف باللام .

كزيد ، وان لم تمنع عنه ، فهو كلي ، سواء(١٧) لم يكن له فرد خارجاً ولا ذهنا الا فرضا كاللاشيء والممتنع ويسمى بالكلي الفرضي ، أو كان له الفرد بدون فرض ، ذهناً فقط كالعنقاء ، أو خارجاً أيضاً ، واحداً مع امتناع غيره كالواجب تعالى ، أو مع امكانه كالشمس ، أو متعدداً محصوراً كالكوكب السيار ، أو غير محصور كالانسان ، فللكلي ستة أقسام ..

(١٧) يعنى أن مدار كلية الكلى هو أن يكون له الافراد في الذهن ليصدق الكلى عليها ، سواء كانت الافراد الذهنية ناشئة عن فرض كاللاشيء والممتنع وسائر المفاهيم الممتنعة كجمع النقيضين ورفعهما وجمع الضدين ، أو ناشئة عن نفس التصور بلا حاجة الى الفرض كالعنقاء وسائر المفاهيم الكلية الممكنة الافراد ، وسواء لم يوجد له فرد في الخارج كما مر ، أو كان له فرد واحد مع امتناع غيره مثل واجب الوجود أو امكانه كالشمس أي الكوكب النهاري المضيء للعالم ، أو كان له أفراد متعددة محصورة كالكوكب السيار ، أو غير محصورة كالانسان فله ستة أقسام كما عرفت هذا ، فان قلت · كما أن للاشيء أفرادا بالفرض يجوز أن نفرض لزيد أفرادا ، فلم عد الاول كليا والثاني جزئيا ، قلنا : فرض الافراد لمفهوم اللاشيء بحسب نفس المفهوم الكلي ليس محالا وانما المحال وجود الافراد المفروضة ، وأما فرض الافراد لمفهوم جزئي أعتبر فيه التشخص واللا تعدد ، فهو محال كما أن وجود الافراد المفروضة مستحيل له ، لأن التشخص لا يجتمع مع اللا تشخص ففي نحو زيد أستحيل الفرض والمفروض ولذلك أعتبر جزئيا حقيقيا ، وأما في نحو اللاشيء فالمستحيل هو المفروض لا الفرض فدقق فيه ·

الباب الأول

في المبادي[1] من المعلوم التصوري

وهي الكليات الخمس ، الكلي ان لم يخرج عن حقيقة جزئياته ، فهو ذاتي ، والا فعرضى ، أما الذاتي فله أقسام ثلاثة : النوع ، والجنس ، والفصل ، لأنه ان(٢) كان عين حقيقة جزئياته ، فهو النوع ، ويقع في جواب السؤال بما عن الواحد والمتعدد منها ، لأن السؤال بما لطلب تمام ماهية المسؤول عنه ، فان كان واحداً فالمطلوب تمام الماهية المختصة به ، وان كان متعدداً فالمطلوب تمام الماهية المشتركة ، والنوع تمام ماهية جزئياته مطلقاً كالانسان بالنسبة الى

---

(١) أي الباب الاول في مسائل موضوعاتها المبادى من المعلوم التصوري كالنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام ، ومحمولاتها عوارض تلحقها ككون الاول عين ماهية جزئياته ، والثاني جزؤها العام المشترك التام ، والثالث جزؤها العام المشترك الناقص أو جزؤها المساوى ، وانما فسرت العبارة بذلك لأن الباب من الكتاب والكتاب من العلم والعلم هو المسائل .

(٢) أي لانه اما عين حقيقة جزئياته أو جزؤها الاعم أو جزؤها المساوي ولا رابع لها فما يكون عينا لها فهو نوع لها وما يكون جزؤها الاعم المشترك التام بينها وبين جزئيات أخرى مباينة لها نوعا جنس لها وما يكون جزؤها الاعم المشترك الناقص بينها وبين مبايناتها كالحساس بالنسبة الى الانسان والفرس أو جزأها المساوي لها كالناطق للانسان والحساس للحيوان يكون فصلا .

جزئياته ، وتعريفه : كلي(٣) مقول على جزئياته المتفقة الحقيقية في جواب السؤال بما عن الواحد والمتعدد منها ، والا فان كان جزءاً أعم منها ومشتركاً تاماً بين جزئيين متباينين نوعاً بأن لا يشتركا في غيره ويقع في جواب السؤال بما عن المتعدد(٤) لا عن الواحد ، فهو الجنس كالحيوان(٥) للانسان والفرس ، والجسم النامي للحيوان والشجر ، والجسم للجسم النامي والحجر ، والجوهر للجسم والجوهر الفرد ، وتعريفه(٦) : كلي مقول على الجزئيات المختلفة الحقيقة في جواب السؤال بما عن المتعدد منها لا الواحد ، والا بأن كان جزء أعم ولكنه كان مشتركاً ناقصاً بينهما(٧) ، أو كان جزء

---

(٣) قوله كلي جنس وذكر مقول ليتعلق به قوله : على جزئياته ، وتوصف بقوله المتفقة الحقيقة ، وقوله : المتفقة الحقيقة فصل يخرج الجنس وفصله والعرض العام لكونها مقولة على جزئيات مختلفة الحقيقة ، وقوله في جواب السؤال بما فصل ثان مخرج للفصل القريب للنوع وخاصته ٠

(٤) لان السؤال بما عن المتعدد طالب لتمام الماهية المشتركة بين الجزئيات ، والجنس بالنسبة الى الجزئيات المتباينة في النوع كذلك فان الحيوان مشترك تام بين الانسان والفرس وقس سائر الامثلة ٠

(٥) فان الحيوان جزء عام في ماهية الانسان ومشترك تام بينه وبين الفرس المباين له نوعا لا مشترك بينهما غيره ٠

(٦) فقوله كلي جنس يشمل جميع الكليات الخمس وقوله مقول ذكر ليتعلق به قوله على الجزئيات ، وتوصف الجزئيات بالمختلفة الحقيقة ، وقوله المختلفة الحقيقة فصل يخرج النوع وفصله وخاصته ، وقوله في جواب السؤال بما يخرج فصل الجنس والعرض العام ٠

(٧) كالحساس بالنسبة الى الانسان والفرس فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص ، لانه جزء من الحيوان الذي هو المشترك التام

مساوياً(٨) لها، ولا يقع حينئذ في جواب السؤال بما اذ ليس تمام الحقيقة المختصة ولا المشتركة ، بل يقع في جواب السؤال بأي شيء هو في ذاته ، لأنه لطلب مميز ذاتي للمسؤول عنه ، فهو الفصل كالناطق للانسان ، والحساس للحيوان(٩) والنامي للجسم النامي ، وقابل الأبعاد للجسم ، وكالحساس للانسان والنامي للحيوان ، وقابل الأبعاد للجسم النامي ، وتعريفه : كلي(١٠) مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته ،

بينهما ، وكالنامي بالنسبة الى الحيوان والنبات فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص ، لكونه جزأ من الجسم النامي الذي هو المشترك التام بينهما ، وكالقابل للابعاد بالنسبة الى الجسم النامي والجسم الجامد ، فانه مشترك بينهما لكنه مشترك ناقص لكونه جزءا من الجسم الذي هو مشترك تام بينهما .

(٨) وذلك كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه لما كان مساويا له لم يكن مشتركا بينه وبين جزئي آخر يباينه نوعا كالفرس ، بل كان مختصا به ، وكذلك الحساس بالنسبة للحيوان ، والنامي بالنسبة الى الجسم النامي ، وقابل الابعاد بالنسبة الى الجسم فهي من الاجزاء المساوية بالنسبة اليه وليست مشتركة بينه وبين غيره ولكنها بالنسبة الى أسفل منها أجزاء عامة لكنها مشتركات ناقصة .

(٩) الامثلة الاربعة الاولى للاجزاء المساوية للماهية وهي من الفصول القريبة لماهيتها المساوية لها في الصدق ، والامثلة الثلاثة الاخيرة للاجزاء العامة التي هي مشتركات ناقصة .

(١٠) قوله كلي جنس وقوله : في جواب أي شيء هو فصل مخرج للجنس والنوع والعرض العام ، وقوله : في ذاته فصل ثان مخرج للخاصة هذا ، ثم اعلم أن كلمة أي شيء هو موضوعة في عرف المناطقة للسؤال عن مميز للمسؤول عنه عما يشاركه في مفهوم المضاف اليه ، فقولهم : ←

ثم النوع كما يطلق على ما مر ويسمى نوعا حقيقياً ، يطلق على الماهية(١١) التي يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما ، ويسمى نوعا اضافيا(١٢) كالانسان والحيوان والجسم النامي والجسم .

وقد علم ما مر أن الحقيقة النوعية ما كانت جزئياته متفقة في الحقيقة المختصة كالانسان ، والحقيقة الجنسية

الانسان أي شيء هو معناه أي مفهوم يميز الانسان عما يشاركه في مفهوم الشيء المراد به الحيوان مثلا فيجاب بمميز له ذاتى كالناطق ، أو عرضى كالضاحك واذا قيده بقوله في ذاته يجاب بالمميز الذاتي فقط ، أو بقوله في عرضه يجاب بالمميز العرضى لا غير .

(١١) يعنى أن النوع الاضافي كلى يكون ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهما ، فباعتبار كونه ماهية أي مقولا في جواب السؤال بما هو يخرج عنه الفصل والخاصة ولو صنفا كالرومى والزنجى والعرض العام ، وباعتبار حمل الجنس عليها في جواب السؤال بما خرج الجنس العالى وبقى النوع الحقيقى والاجناس ما عدا الجنس العالى داخلة في النوع الاضافي .

(١٢) والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق خلافا لما في تهذيب المنطق ، فكل نوع حقيقي نوع اضافي لوجود جنس فوقه يحمل عليه وعلى غيره في جواب ماهما ولا عكس فان الحيوان نوع اضافي لوجود جنس فوقه كالجسم النامي ، وليس نوعا حقيقيا لعدم وجود جزئيات متفقة الحقيقة تحته مباشرة ، ثم تسمية النوع بالمعنى الاول بالحقيقي لان نوعيته بالنظر الى حقيقة جزئياته المتفقة وكونه تمام ماهيتها ، وتسميته بالمعنى الثاني اضافيا لأن نوعيته بالاضافة الى جنس فوقه يقال عليه فانه لو سئلت عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان ولو سئلت عنه وعن الشجر كان الجواب الجسم النامي وقس .

ماكانت جزئياته مختلفة فيها. ثم الجنس للماهية كما يقال عليها وعلى ماهية أخرى مباينة لها نوعاً(١٣) ومشاركة لها في الجنس ان كان مقولا عليها مع كل واحد من مشاركاتها فيه ، فجنس قريب لها كالحيوان للانســـان والفرس(١٤) ، والا فجنس بعيد كالجسم النامي لهما . والفصل ان ميز الماهية عن جميع مشاركاتها في الجنس القريب ، فهو فصل قريب(١٥) كالناطق

---

(١٣) فانه لو سئلت عن الانسان والفرس بما هما فالجواب جنس فوقهما وهو الحيوان ، ولو سئلت عن الانسان والنبات بما هما فالجواب هو الجسم النامي ، ولو سئلت عن الانسان والحجر بما هما فالجواب هو الجسم ، ولو سئلت عن الانسان والجوهر الفرد بما هما فالجواب هو الجوهر .

(١٤) فان الحيوان كما يقال على الانسان في جواب السؤال عنه وعن الفرس كذلك يقال عليه في جواب السؤال عنه وعن الاسد والبقر وغيرهما مما يشاركه في الحيوان فانه تمام المشترك بينهما جميعا ، وكذلك الجسم النامي بالنسبة الى الحيوان ، والجسم بالنسبة الى الجسم النامي ، والجوهر بالنسبة الى الجسم ، واما الجسم النامي بالنسبة الى الانسان فجنس بعيد فانه وان حمل على الانسان والنبات في جواب السؤال بما هما ، لكن لا يقال عليه في جواب السؤال عنه وعن الفرس وان كان مشاركا للانسان في الجسم النامي لانه ليس تمام المشترك بينهما لان الحيوان هو المشترك التام بينهما .

(١٥) ومعلوم ان ما يميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس القريب يميزها عن المشاركات في الجنس البعيد أيضا ، فان الناطق كما يميز الانسان عن الفرس المشارك له في الجنس القريب وهو الحيوان يميزه عن النبات المشارك له في الجنس البعيـــد أعني الجسم النامي ، وأما الحساس فيميز الانسان عن المشاركات في الجنس البعيد كالنبات المشارك ←

للانسان والحساس للحيوان ، أو عن مشاركاتها في الجنس البعيد ، فهو فصل بعيد كالحساس للانسان والفرس هذا .

أما العرضي فقسمان ، لأنه ان اختص بحقيقة واحدة مطلقاً(١٦) ويميزها عن جميع ما عداها ، ويقال عليها في جواب أي شيء هو في عرضه(١٧) ، فهو الخاصة لها كالكاتب بالقوة للانسان والماشي للحيوان ، وتعريفها : كلي(١٨) مختص بالشيء يقال عليه في جواب اي شيء هو في عرضه ، وهي اما شاملة لجميع أفراد معروضها كالكاتب والماشي بالقوة ، او غير شاملة له كالكاتب والماشي بالفعل لهما . وان عم حقايق(١٩) مختلفة فهو العرض العام كالماشي للانسان والمتحيز للحيوان وتعريفه : كلي مقول على ما تحت

له في الجسم النامي والحجر المشارك له في الجسم والجوهر الفرد والعقل المشاركين له في الجوهر ، ولا يميزه عن الفرس المشارك له في الجنس القريب أعنى الحيوان فدقق .

(١٦) أى نوعية كالضاحك للانسان أو جنسية كالماشى للحيوان .

(١٧) لان السؤال به انما هو لطلب مميز عرضي لذلك المسؤول عنه يميزه عن مشاركاتها في الوجود والخاصة كذلك ، ومعلوم انها لا تقال في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو في ذاته لان المقول في جوابهما ذاتي .

(١٨) قوله : كلى جنس يشمل الافراد والاغيار ، وقوله : مختص بالشيء فصل يخرج الجنس مطلقا والفصل البعيد والعرض العام ، وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه فصل ثان يخرج النوع وفصله .

(١٩) قوله : حقايق المراد بها ما فوق الواحد .

حقايق مختلفة قولا(٢٠) عرضيا ، وكل منهما ان امتنع سلبه عن معروضه(٢١) فعرض لازم كالانسان والحيوان للناطق ، والا فعرض مفارق ، سواء لم يفارقه بالفعل كالمتحرك للفلك الأعلى(٢٢) ، أو فارقه سريعاً كالكاتب بالفعل للانسان وحمرة الوجه للخجلان أو بطيئا كالشباب للحيوان والانسان ٠

---

(٢٠) قد يقال ان العرض العام وان لم يجز حمله على الشيء في جواب ما هو ولا اي شيء هو في ذاته لكنه يصح أن يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه فلا وجه لترك قيد مقول في جواب أي شيء في عرضه في تعريفه ، ويجاب بأن العرض العام قسمان قسم لا يميز شيئا أصلا كالمفهومات الشاملة مثل الشيء والممكن والمفهوم والامر ، والخطب هنا يسير وقسم يميز معروضه كالماشي ، ولكن أخراء المناطقة اتفقوا على أن ما لا يصح التعريف به لا يقال في الجواب ، والعرض العام لا يصح التعريف به كما ستعلمه على رأي المتأخرين فلا يقال في الجواب ، ولذا تركنا ذلك القيد في تعريفه ، ثم ان قوله : كلي جنس ، وقوله : حقايق مختلفة يخرج النوع وفصله والخاصة له ، وقوله : قولا عرضيا يخرج الجنس والفصل البعيد ٠

(٢١) سواء كان امتناع سلبه عنه بالنظر الى الوجود الخارجي والذهني معا ويسمى حينئذ بلازم الماهية كمثالنا أو بالنظر الى الوجود الخارجي فقط كالكاتب بالقوة للانسان والحار للنار أو بالنظر الى الوجود الذهني كالكلي للمفهوم مطلقا أو للانسان ويسميان بلازم الوجود ، ثم انه أشار بالمثالين الى أن نوع الماهية خاصة لفصلها وجنس الماهية عرض عام لفصلها ٠

(٢٢) ان أريد به المتحرك بأسرع الحركات بالذات فهو خاصة له أو مطلقا فعرض عام ٠

(فائـدة) : قد تجتمع الكليات في مفهوم واحـــد باعتبارات ، فان الماشـــي خاصـــة للحيوان وعرض عـام للانسان ونوع لحصصه(٢٣) ، والحيوان جنس للانســـان والفرس وغيرهما ونوع لحصصه أعني حيوان الانســـان والفرس والاسد مثلا ، وعرض عام للناطق ، وخاصـــة للحساس هذا .

(٢٣) الحصص جمع حصة ، وهي في عرف المناطقة عبـــارة عن الماهيات المقيدة بالقيود العارضة ، فحصص الانسان انســـان الرومي وانسان الزنجي وانسان البربري وهكذا ، وكل تلك الحصص متفقة في الماهية لا فرق بينها الا بالاضافة الى الرومي والزنجي والبربري ، كما أن أفراد الانسان كزيد وعمرو وبكر كلها متفقة في الماهية الانسانية ، والفرق بينها اختلاف الاوصاف والاعراض ، وعلى ذلك فحصص الماشى ماشى الانسان وماشى الفرس وماشى الطير وماشى الزواحف وغيرها ، وكل كلى فهو نوع لحصصه اذ الماهية النوعية ماهية تتفق أفرادها في الحقيقة المختصة والحصص كذلك فاحفظه .

الباب الثاني

في المقاصد[1] من المعلوم التصوري

وهي المعرف (بالكسر) ويسمى تعريفاً(٢) وقولا شارحاً وهو ما يكتسب من تصوره تصور شـيء آخر(٣) بكنهه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، وشـرطه أن يكون أجلى واوضح من المعرف (بالفتح) مفهوما لوجوب كونه معلوما قبله فلا يصح تعريف الشيء بنفسه ولا بأخفى منه مفهوماً

---

(١) أي في مسائل موضوعاتها الحقيقية هي المقاصد من المعلوم التصوري فان الموضوع في قولهم كل حد تام موصل الى كنه المعرف (بالفتح) شامل لجميع أفراد الحدود التامة التي هي المقاصد منه كالحيوان الناطق للانسان والحيوان المفترس للاسد وغيرهما .

(٢) اطلاق المعرف (بالكسر) والتعريف عليه وان كان مجازا لغويا لان الاول هو الناظر ، والثاني فعله الا أنه حقيقة عرفية ، واطلاق القول الشارح عليه لان القول بمعنى المركب والشارح بمعنى الكاشف والتعريف مركب غالبا وكاشف للمعرف دائما .

(٣) أعترض عليه بأن قوله : ما يكتسب الخ فرد من أفراد مطلق التعريف ففي تعريف مطلق التعريف به الشامل لهذا الفرد دور ، وأجيب بأن هذا الفرد من التعريف له اعتباران : الاول اعتبار ذات مفهومه بقطع النظر عن وصف كونه تعريفا ودخوله في مطلق التعريف ، الثاني اعتبار كونه تعريفا وفردا من أفراد مطلق التعريف فهو بالاعتبار الاول وقع تعريفا وليس بهذا الاعتبار فردا من أفراد مطلق التعريف حتى يلزم الدور ، وبالاعتبار الثاني فرد من أفراد مطلق التعريف وليس التعريف به بهذا الاعتبار .

كتعريف الملكات بالأعدام المضافة اليها(٤) ، كأن يقال العلم عدم الجهل والنور عدم الظلمة ولا بما يساويه كذلك كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة ، وان يكون مساوياً(٥) له في الصدق فلا يصح بالمباين(٦) والأعم والأخص

---

(٤) العدم والملكة : مفهومان متقابلان الاول عدمي والثاني وجودي واشترط في موضوع العدمي الاستعداد للاتصاف بالوجودي شخصا او صنفا أو نوعا أو جنسا كالعمى والبصر والجهل والعلم والظلمة والنور والموت والحيوة ، وتلك الملكات لها معان محصلة في ذواتها بدون الحاجة الى الاعدام ، كأن يقال البصر صفة كاشفة مودعة في العين ، والعلم صورة حاصلة من الشيء عند العقل ، وأما الاعدام فهي محتاجة الى الملكات ولا يعرف كنهها الا بالاضافة اليها ، كأن يقال العمى عدم البصر والجهل عدم العلم فاذا أعتبرت في تعاريف الملكات بأن يقال البصر عدم العمى والعلم عدم الجهل فقد أخذت في تعاريفها الاعدام المحتاجة اليها في التعقل وكأنك قلت البصر عدم عدم البصر والعلم عدم عدم العلم فيلزم الدور .

(٥) ومصداق مساواة التعريف للمعرف صدقا حمل المعرف (بالفتح) على المعرف كليا ، كأن تقول كل حيوان ناطق ، وحمل المعرف (بالكسر) على المعرف كذلك كأن تقول كل انسان حيوان ناطق فالقضية الاولى تسمى منعية لافادتها منع دخول الاغيار فيه ، وطردية بمعنى اللزوم في الثبوت كليا ، يعنى أنه كلما وجد المعرف (بالكسر) وجد المعرف ، والثانية تسمى جمعية لافادتها جمع التعريف افادة جمع التعريف لافراد المعرف ، وعكسية أيضا اما لانها عكس القضية الاولى لغة فان عكس الموجبة الكلية لغة موجبة كلية أو لانها عكس الطرد فانه كما أن الطرد لزوم المعرف (بالفتح) للمعرف وجودا فالعكس لزوم المعرف للتعريف انتفاء أي كلما انتفى التعريف انتفى المعرف أو العكس لزوم التعريف للمعرف وجودا .

كتعريف الانسان بالأسد أو الحيوان أو الكاتب بالفعل هذا .

ثم التعريف ، ان كان بالذاتي الخالص فان كان بالجنس والفصل القريبين(٧) ، فهو حد تام كالحيوان الناطق للانسان ، والا فحد ناقص ما دام مساويا(٨) للمعرف كالفصل القريب وحده ، أو مع الفصل أو الجنس البعيدين كالناطق أو الجسم الناطق له ، وان لم يكن بالذاتي الخالص فان كان بالخاصة الشاملة مع الجنس القريب أو بهما مع الفصل القريب ، فهو رسم تام ، ويسمى الثاني رسماً تاماً أكمل من الحد التام كالحيوان الضاحك والحيوان الناطق الضاحك له ، والا فرسم ناقص بشرط(٩) المساواة كتعريفه

---

(٦) لان الاعم غير مانع عن الاغيار ، والاخص غير جامع للافراد ، والمباين مباين .

(٧) أى بهما اجمالا كمثال المتن او تفصيلا كأن يقال : الانسان جسم تام حساس متحرك بالارادة ناطق ، ولكن الفصل يكون بسيطا اي غير مركب من الجنس والفصل كما حقق في محله .

(٨) بأن يشتمل على الفصل القريب .

(٩) بأن يشتمل على الخاصة الشاملة مفردة كالضاحك أي بالقوة ، أو مركبة من عرضين عامين يكون مجموعهما خاصة شاملة للمعرف كالطائر الولود للخفاش هذا ، ثم ان كلمة او هنا وفي تعريف الحدالناقص لمنع الخلو فيشمل صور اجتماع الفصل القريب مع الفصل البعيد أو مع الجنس البعيد أو معهما هناك كما يشمل صور اجتماع الخاصة الشاملة مع واحد مما معها او اثنين او ثلاثة ، فتبين أن صورة الحد التام واحدة ، وصور الحد الناقص اربع الفصل القريب وحده والفصل القريب مع الفصل ←

بالخاصة الشاملة وحدها أو مع الفصل القريب أو البعيد أو الجنس البعيد(١٠) ٠

البعيد والفصل القريب مع الجنس البعيد ٠ والفصل القريب مع الفصل البعيد والجنس البعيد كليهما ، وصور الرسم التام ثنتان الجنس القريب مع الخاصة الشاملة والجنس القريب مع الفصل القريب والخاصة الشاملة، وصور الرسم الناقص ثمانية الخاصة الشاملة وحدها والخاصة مع الفصل القريب والخاصة مع الفصل البعيد والخاصة مع الجنس البعيد والخاصة مع الفصل القريب والفصل البعيد والخاصة مع الفصل القريب والجنس البعيد والخاصة مع الفصل البعيد والجنس البعيد والخاصة مع الفصل القريب والفصل البعيد والجنس البعيد هذا اذا لم يعتبر العرض العام فيه والا فتزداد الصور عليها ٠

(١٠) لم نقل أو العرض العام لان المتأخرين منعوا وقوعه في التعريف بناء على أن الغرض مما أخذ في التعريف اما افادته لذاتيات المعرف أو تمييزه عن جميع الاغيار ولا يحصل به شيء منهما ٠

الباب الثالث

في المباديء من المعلوم التصديقي

أعني القضايا وأحكامها وفيه فصول :

الفصل الأول ـ القضـــية

قـــول يحتمـــل الصـــدق والكذب بالنظـــر الى نفس(١) مفهومه ، والصدق مطابقة النسبة(٢) للواقع والكذب عدمها ، وهي اما حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة ، فانه ان حكم فيها بوقوع ثبوت(٣) شيء لشيء أولا وقوع ثبوته له فحملية

---

(١) وهو وقوع ثبوت المحمول للموضوع أولا وقوع ثبوته لـــه ، ووقوع اتصال التالى بالمقدم أولا وقوعه ، ووقوع انفصال التالى عن المقدم أولا وقوع انفصاله عنه بدون ملاحظة كون القول أو القائل قطعى الصدق أو قطعي الكذب أولا ، فدخلت في التعريف القضايا القطعية الصدق أو الكذب لذاتها أو بدليل ٠

(٢) أى مطابقة النسبة التامة الخبرية الذهنية المفهومة من القضية للواقع أى للنسبة الخارجية الواقعة في نفس الامر ، وليس المراد بكون النسبة خارجية وجودها في الاعيان فان النسبة من الأمور الاضافية وهى لا توجد فيها بل المراد أنها ثابتة في نفس الامر بدون اعتبار المعتبر فان كون فريد حادثا أمر ثابت في نفس الامر ولو لم يكن هناك معتبر يعتبره ٠

(٣) يعنى أن الفرق بين الحملية والمتصلة والمنفصلة بالنسبة بين بين فان كانت ثبوتا فحملية أو اتصالا فمتصلة أو انفصالا فمنفصلة كما أن الفرق بين الموجبة والسالبة مطلقا بالنسبة التامة فان كانت الوقـــوع فموجبة أو اللا وقوع فسالبة ٠

نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر ، وان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بأخرى أو لا وقوع اتصاله بها فشرطية متصلة ، نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود وليس دائماً اذا طلعت الشمس وجد الليل ، وان حكم فيها بوقوع انفصال مضمون قضية عن مضمون أخرى أو لا وقوع انفصاله عنه فشرطية منفصلة ، نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً وليس دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين ، والأولى من كل منها موجبة ، والثانية سالبة ويسمى المحكوم عليه في الحملية موضوعاً ، والمحكوم به فيها محمولا ، والمحكوم عليه في الشرطية مقدماً ، والمحكوم به فيها تالياً ، والدال على النسبة التامة أعني الوقوع واللا وقوع رابطة ، فان ذكرت فالقضية ثلاثية ، والا فثنائية . وأما أجزاؤها العقلية فان عدت النسبة بين بين منها وهي الثبوت في الحمليات والاتصال في الشرطية المتصلةوالانفصال في الشرطية المنفصلة فأربعة : المحكوم عليه ، والمحكوم به ، والنسبة بين بين(٤) ، والنسبة التامة الخبرية وهي وقوع

---

(٤) وتتميز النسبة بين بين عن النسبة التامة بأن تجعل الاولى مبتدأ مضافا الى المحكوم به المربوط بالمحكوم عليه ، وتجعل الوقوع واللا وقوعخبرا فتقول : ثبوت المحمول للموضوع واقع أو لا واقع ، واتصال التالى بالمقدم واقع أو غير واقع ، وانفصال التالى عن المقدم واقع أو غير واقع ، وبصورة اخرى تضاف النسبة التامة الى النسبة بين بين كما يقال وقوع الثبوت ولا وقوعه ووقوع الاتصال ولا وقوعه ووقوع الانفصال ولا وقوعه ، وأختلف في وجود النسبة بين بين فمنهم من قال بها ومنهم من أنكرها ، وبعض منهم حقق وقال : لا معنى لانكار وجود النسبة بين بين ذاتا وانما أنكر المنكر
←

الثبوت أو الاتصال أو الانفصال أو لا وقوعها ، والا فثلاثة : هي الطرفان ، والنسبة التامة فحسب . ثم الموضـــوع في الحملية ان كان جزئياً(٥) حقيقيا فالقضية شخصية كما مر ، أو كليا فان قصد الحكم على نفس مفهومـه فطبيعية نحـــو الانسان نوع أو(٦) حيوان ناطق ، أو على أفـراده فان بينت كميتها كلا أو بعضاً فمحصورة ، وما به البيان يسمى سورا ، وهي أربع : أشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل(٧) بمعنى

كونها جزء من القضية ، وذلك لأنها مضاف اليها المنسبة التامة فهى موجودة معها دائما لكنه لما اعتبرنا النسبة التامة جزء من القضية اكتفينا بها لفهم النسبة بين بين منها ، وجعلناها جزء من القضية واستغنينا عن جزئية النسبة بين بين هذه أجزاء القضية وأما التصديق فيحتاج الى أربعة ادراكات : تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة التامة المستلزمة لتصور النسبة بين بين والاذعان بالنسبة التامة ، فاذا كان التصديق هذا الاخير فهو بسيط أو مجموع الادراكات الاربعة فمركب .

(٥) علما أو ضميرا أو اسم اشارة أو معرفا بلام العهد الخارجي أو مضافا الى احدى المعارف اضافة للعهد الخارجي .

(٦) اشار بالمثالين الى أن هذا القسم مما تصح فيه ارادة الافراد ، وما لا تصح هى فيه .

(٧) وهو ما أضيفت فيه كلمة كل الى النكرة نحو كل انسان ناطق واحترز به عن الكل المجموعى ، وهو ما أضيف الى المعرفة نحو كل زيد حسن وكل الرمان أكلته ، فان القضية المصدرة بها تحتمل الشخصية والمحصورة والمهملة والطبيعية ، وكلمة كل فيها ليست سورا بل عنوان الموضوع هذا ، وانما كانت أشرف لحيازتها شرف الايجاب لأن الثبوت خير من الانتفاء ، وشرف الكلية لأن نظر العلماء الى الاصول الكلية .

الجميع ولام الاستغراق واضافته نحو كل انسان طالب للاحسان ، وكقوله تعالى : (ان الانسان لفي خسرٍ إلا الذين آمنوا) [العصر ـ ١] وعباد الله تحت سيطرته ، ثم السالبة(٨) الكلية وسورها نحو لا شيء(٩) ولا واحد ولا أحد ، نحو لا شيء من العاقل بغافل « ولا أحَدَ أغيَر من الله » ، ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وواحد واسم العدد ولفظ القليل والكثير والنكرة في الاثبات ولام العهد الذهني نحو (وأخاف أن يأكله الذئب) [يوسف ـ ١٤] ، وأخسها السالبة الجزئية ، وسورها نحو بعض وليس بعض وكل اسم عدد دخل عليه النفي ، نحو ليس اثنان من الشركاء ولا وقع بينهما الجفاء · وان لم تبين فيها الكمية فهي مهملة ، ومنها القضية المصدرة بلام الجنس المراد به(١٠) الجنس من

---

(٨) لحيازتها شرف الكلية فقط ·

(٩) انما تكون لا شيء ولا واحد بمجموعه سورا اذا دخل على عنوان الموضوع نحو لا شيء من الطالب بخائب ، والا فالسور كلمة لا فقط من حيث دخولها على النكرة نحو لا عامل خائب ·

(١٠) وهذه اللام تسمى لام مجاز الحقيقة كما في تعليقات أبى طالب على شرح السيوطى ، فان اللام في نحو المثال المذكور ليس للعهد الخارجى ، ولا للعهد الذهنى المراد به بعض من أفراد مدخوله لعدم الفائدة في الحكم حينئذ ، ولا للاستغراق لكذب القضية عليه ، ولا للجنس من حيث المفهوم لأن الخيرية تعرض على المفاهيم ، فهى لام الجنس من حيث تحققه في ضمن الافراد لكن بدون التعرض لبيان كميتها كلا أو بعضا ليفيد أن الجنس البشرى الموصوف بالذكورة من حيث المجموع خير من الجنس الموصوف بالانوثة كذلك ، يعنى أنه لا يوجد خير في زمرة الاناث الا وفي زمرة الرجال من هو خير منها ·

حيث تحققه في ضمن الأفـراد مطلقاً نحـو الرجـل خير من المرأة(١١) وتلازم(١٢) الجزئية .

وكل قضية حملية ذات عقدين : عقد الوضع وهـو اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل عند الشيخ الرئيس ، وبالامكان عند الفارابي ، وهـذا العقـد مركب نـاقص توصيفي ، وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف المحمول بجهـة من جهات النسبة ضرورة أو دواماً أو فعلا أو امكاناً ، وهـذا العقد مركب تام خبري ، فمعنى كل انسان ناطق عند الشيخ كل ذات متصفة بالانسانية بالفعل متصفة بالنطق ، وعنـد الفارابي كل ذات متصفة بالانسانية بالامكان فهو ناطق(١٣) .

---

(١١) يتبين مما حققه العلماء ، ومن الامثلة الموردة هنا أن القضية المصدرة بالموضوع المعرف باللام ان كانت اللام الداخلة على موضوعهـا للعهد الخارجى فهي قضية شخصية ، أو للجنس من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد بأن تكون للاستغراق فهى كلية ، أو من حيث تحققها في ضمن بعض غير معين كما هو العهد الذهنى فهى جزئية ، أو من حيث تحققها في ضمن الافراد بدون التعرض للكمية كما هو مدلول لام مجاز الحقيقة فهى مهملة ، أو للجنس من حيث المفهوم كما في كل مفهـوم اصطلاحي يجرى تعريفه نحو المبتدأ كذا والخبر كذا فهى طبيعية فتدبر .

(١٢) وذلك لصدق الحكم على الموضوع باعتبار فرد ما من أفراده وباعتباره تصح الجزئية كما اذا صحت الجزئية صحت المهملة وهو ظاهر فبينهما ملازمة .

(١٣) فمعنى قولنا كل مركوب السلطان فرس على رأى الشيخ كل ذات اتصف بمركوبيته للسلطان بالفعل فهو فرس ، فتصدق هذه القضية كلية على رأيه لانحصار مركوبه بالفعل في الفرس ، ومعناه على رأى الفارابى ←

وكل قضية يجب فيها وجود الموضوع والمحمول والنسبة في التصور اذ لا يحكم على المعدوم ولا بالمعدوم ذهناً من حيث هو معدوم(١٤) فيه ، وكل ما اعتبر في الموجبة من وجود الطرفين وقيودهما معتبر في سالبتها ، ولذا يقع التناقض(١٥) بينهما ، وأما وجود الموضوع في الواقع خارجا أو ذهناً فتقتضيه الموجبة حسب ثبوت المحمول(١٦) له ان خارجاً فخارجا أو ذهناً فذهنا أو فيهما ففيهما ، لأن ثبوت شيء لشيء في أي ظرف فرع وجود المثبت له فيه ، وأما السالبة فلا تقتضيه لوقوع موضوعها في حيز النفي هذا .

كل ذات اتصف بمركوبيته للسلطان بالامكان فهو فرس فتكذب القضية كلية على رأيه لامكان ركوبه على غيره ، ثم انه اعترض على الفارابي بعدم جريان مذهبه في كل قضية قيد ثبوت محمولها لموضوعها بالاتصاف بوصفه بالفعل كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ، وأجيب بأن مراده من الامكان هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيصدق بالفعل وبأخص منه كالدوام والضرورة ، ثم محل الخلاف بينهما ما لم يقيده الحاكم بجهة أخرى غير الفعل أو الامكان والا فهو المعتبر اتفاقا .

(١٤) وانما قلنا من حيث هو معدوم لانه ان لم يؤخذ من تلك الحيثية يجوز الحكم عليه نحو المعدوم المطلق أعم من الممتنع المطلق فان الحكم عليه من حيث أنه مفهوم ثابت ذهنا .

(١٥) فان التناقض بين القضيتين موقوف على اتحاد الموضوع الذكرى فيهما فتأمل .

(١٦) فان كان ثبوت المحمول للموضوع في الخارج فقط بأن كان المحمول من لوازم الوجود الخارجى كالحرارة للنار اقتضى وجود الموضوع في الخارج ، وان كان ثبوته له ذهنا فقط بأن كان المحمول من عوارض ←

فصل الحكم في المتصلة

ان كان لعلاقة بين الطرفين توجب استصحاب(١٧) المقدم للتالي(١٨) ، سواء كانت عليته لـه نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود ، أو معلوليته له كعكسه ، أو معلوليتهما لعلة واحدة نحو متى كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً فهي لزومية(١٩) ، والا فاتفاقية نحو متى كان نوع الانسان ناطقاً فنوع الفرس صاهل .

الوجود الذهني كالنوعية للانسان اقتضى وجود الموضوع فيه فقط ، وان كان ثبوته له فيهما بان كان المحمول ذاتيا للموضوع كالحيوان للانسان أو من لوازم الذات كالزوجية للاربعة أقتضى وجوده فيهما ، ثم ان وجود الموضوع في التصور وقت الحكم آنى لأن الحكم في آن ، وأما هذا فبقدر ثبوت المحمول ولو دائما ٠

(١٧) واعلم ان طرفى الشرطية كانا في الاصل كلامين وبعد دخول اداة الشرط صار المجموع كلاما واحدا وقضية واحدة من شرط وجزاء ثم ان النسبتين في المقدم والتالى قد تكونان ايجابيتين كما مثلنا به او سلبيتين نحو متى لم تطلع الشمس لم يوجد النهار او مختلفتين نحو متى طلعت الشمس لم يوجد الليل ومن هنا يعلم ان ايجاب الشرطية وسلبها ليس بايجاب المقدم والتالى بل وقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فمتى حكم فيها بالوقوع فموجبة وان كان الطرفان سلبيين ومتى حكم باللا وقوع فسالبة وان كانا ايجابيين نحو ليس متى طلعت الشمس وجد الليل ٠

(١٨) هذا في المتصلة الموجبة واما في السالبة فاستصحاب المقدم لنقيض التالى نحو ليس متى كان زيد عالما كان أميا وطبق القسمين الاخيرين على هذا المنوال ٠

(١٩) ثم اعلم ان المتصلة اللزومية الموجبة الكلية تصدق من طرفين ←

والمنفصلة ان حكم فيها بوقوع الانفصال أولا وقوعه بين النسبتين في الصدق والكذب معاً ، فحقيقية نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً وليس اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون منقسماً بمتساويين ، أو في الصدق فقط دون الكذب ، فمانعة الجمع نحو دائماً اما أن يكون هذا الشيء حجراً أو يكون شجراً وليس اما أن يكون لا حجراً أو لا شجراً أو في الكذب فقط فمانعة الخلو نحو دائماً اما أن يكون هذا الشيء لا حجراً أو لا شجراً ، وليس دائما اما أن يكون الشيء حجراً أو شجراً هذا وكل مادة صدقت فيها موجبة نوع من الأنواع(٢٠) الثلاثة كذبت فيها سالبته(٢١) وموجبة(٢٢)

صادقين نحو متى كان زيد انسانا كان ناطقا ومن كاذبين نحو متى كان زيد اسدا كان مفترسا ومن صادق وكاذب لكن بشرط ان يكون المقدم كاذبا والتالى صادقا نحو متى كان زيد اسدا كان حيوانا اذ لو انعكس لزم على قاعدة اللزوم استلزام وضع الملزوم وضع اللازم واستلزام رفع اللازم رفع الملزوم اقتضاء وجود الملزوم الصادق وجود اللازم الكاذب واقتضاء رفع اللازم الكاذب رفع الملزوم الصادق وهو محال واما الموجبة الجزئية فتصدق منهما ايضا لان فساد ذلك لاستلزام مبنى على كلية اللزوم لا جزئيته .

(٢٠) بناء على أن تكون مانعة الجمع ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق فقط أى ولا يكون الانفصال بينهما في الكذب أيضا ، ومانعة الخلو ما حكم فيها بوقوع الانفصال او لا وقوعه في الكذب فقط اى ولا يكون بينهما انفصال في الصدق أيضا ويسميان حينئذ مانعة الجمع بالمعنى الاخص ومانعة الخلو بالمعنى الاخص ، فقوله على ما مر ناظر اليهما فقط .

←

أختيها وصدقت فيها سالبتهما(٢٣) ، وذلك لأن كلا منهما مباين لغيره بحسب المفهوم والتحقق نعم قد تطلق مانعة الجمع على ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق سواء وجد الانفصال في الكذب أيضاً أو لا ، ومانعة الخلو على ما حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الكذب سواء وجد الانفصال في الصدق أيضاً(٢٤) أو لا ، وكل منهما حينئذ أعم مطلقاً من الحقيقية وأعم من وجه من الأخرى(٢٥) .

---

(٢١) وذلك لأن سالبة كل نوع تناقض موجبته واذا صدق الشيء كذب نقيضه .

(٢٢) وذلك لأن موجبة كل نوع تصدق في ما صدقت فيه سالبة النوع الآخر فاذا كذبت السالبة في ذلك النوع الآخر كذبت الموجبة في هذا النوع أيضا .

(٢٣) لأنه اذا كذبت موجبتهما وجب صدق سالبتهما حذرا من رفع النقيضين .

(٢٤) ويسميان مانعة الجمع بالمعنى الاعم ومانعة الخلو بالمعنى الأعم .

(٢٥) وذلك لان المادة التى وقع التنافى فيها بين الطرفين في الصدق اذا تحقق التنافى فيها بينهما في الكذب ايضا فهى مادة الحقيقية ومانعة الجمع وان لم يتحقق فيها التنافى في الكذب أيضا فهى مادة لمانعة الجمع فقط وكذا المادة التى وقع فيها التنافى بين الطرفين في الكذب اذا تحقق فيها التنافى بينهما في الصدق ايضا فهى مادة الحقيقية ومانعة الخلو وان لم يتحقق فيها التنافى في الصدق أيضا فهى مادة مانعة الخلو فقط .

ثم الانفصال مطلقا ان كان لذات الطرفين فالمنفصلة عنادية كما تقدم والا فاتفاقية مثالها من الحقيقية قولك للأسود(٢٦) الكاتب اما أن يكون هذا أسود أو لا كاتبا ، ومن مانعة الجمع قولك له اما أن يكون لا أسود أو لا كاتباً ، ومن مانعة الخلو قولك له اما أن يكون أسود أو كاتباً ٠

ثم الحكم في الشرطية ان كان باعتبار زمان ووضع معينين(٢٧) فشخصية ، والا فان كان باعتبار جميع الأزمان والأوضاع الممكنة(٢٨) الاجتماع مع المقدم وان كانت ممتنعة ذاتها فكلية ، وسورها للموجبة المتصلة نحو كلما ومهما

---

(٢٦) فان الاسود والكاتب يجوز اجتماعهما كما في زنجى كاتب وارتفاعهما كما في رومى أمى ووجود احدهما وارتفاع الآخر كما في زنجى أمى أو رومى كاتب لكنه صادف في المثال الاول أنه لم يجز اجتماعهما لكونه لا كاتبا ٠ ولا ارتفاعهما لكونه أسود ، وفي المثال الثاني لم يجز اجتماعهما لكونه أسود وكاتبا وجاز ارتفاعهما لكونه لا أسود ولا كاتبا ، وفي المثال الثالث لم يجز ارتفاعهما لكونه أسود وكاتبا وجاز اجتماعهما كما هو ظاهر ٠

(٢٧) نحو اذا جاء زيد في هذا الوقت مبتسما أكرمته ٠

(٢٨) انما أعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع مع المقدم ، لأنه لو عممت مما يمكن اجتماعه وما لا يمكن ما كانت تصح موجبة كلية فانه اذا أعتبر مع طلوع الشمس وضع الاظلام للعالم من وجود الليل وظهور النجوم في السماء لم يصح الحكم باتصال وجود النهار به ولزومه له ، وسر اعتبار الاوضاع وان كانت ممتنعة في نفسها هو ان المدار في الحكم ارتباط التالى بالمقدم على أى وضع كان معه فيجوز الحكم باتصال مفترسية زيد بكونه أسدا في قولنا متى كان زيد أسدا كان مفترسا ومن اوضاع المقدم حينئذ ←

ومتى ، وللمنفصلة نحو دائماً ، وفي سالبتهما ليس البتة وليس دائماً ، أو باعتبار بعض الأزمان والأوضاع الغير المعينة فجزئية ، وسورها لموجبتهما قد يكون ولسالبتهما قد لا يكون ، والا فمهملة وعلامتها ان واذا ولو في المتصلة ، واما وأو في المنفصلة ، فالزمان والوضع في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية ولا طبيعية(٢٩) فيها ، وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان حمليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان(٣٠) ، لكنهما خرجتا بالأداة عن التمام .

كون يديه ذواتى مخالب وتلبد الاشعار في كتفه وهذه الاوضاع قابلة الاجتماع مع أسدية زيد وهى في حد ذاتها ممتنعة الوجود لزيد .

(٢٩) وذلك لأن مدار الطبيعية على اعتبار المفهوم في جانب المحكوم عليه وذلك انما يناسب ما اذا كان مفهوما مفردا كالانسان في قولك الانسان نوع ولا يناسب ما اذا كان نسبة ، كما في متى كان الانسان كاتبا كان متحرك الاصابع ، فافهم .

(٣٠) مثال القسم الاول متى كان زيد نافعا كان محبوبا ، والثانى كلما ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود ثبت أنه اذا لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة ، لانا اذا جعلنا وجود النهار لازما لطلوع الشمس لزم من رفع اللازم رفع الملزوم ، والثالث متى ثبت أن العدد اما أن يكون زوجا أو فردا ثبت أن نقودى اما منقسمة بمتساويين أولا ، وأما الرابع فتحته أقسام ثلاثة اجمالا ، لأن الطرفين اما حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة ، وأما تفصيلا فالاقسام ستة ، لان كلا من الاقسام الثلاثة يتركب بوجهين كتقديم الحملية على المتصلة أو بالعكس فالمجموع تفصيلا تسعة صور .

فصل ومن أحكام القضايا التناقض

وهو اختلاف(٣١) قضيتين كيفاً بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الأخرى لذاته ، ولا بد فيه مطلقاً من وحدة النسبة(٣٢) الحكمية ، ويندرج فيها الاتحاد في الأمور الثمانية وغيرها ، وفي المحصورات من الاختلاف بالكمية لكذب الكليتين في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وصدق الجزئيتين فيه نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ، والمتناقضان لا يصدقان ولا

---

(٣١) فقوله : اختلاف جنس ، واضافته الى القضيتين فصل يخرج عنه اختلاف المفردين والمفرد والقضية ، وقوله كيفا فصل ثان يخرج اختلاف القضيتين بالعدول والتحصيل وبالحملية والشرطية مثلا ، وقوله بحيث أى اختلافا متلبسا بحالة وهى تحقق معتبرات التناقض الآتية فصل ثالث مخرج للاختلاف بالكيف بحيث لم يكن مع تحقق تلك المعتبرات والشروط ، وقوله لذاته فصل رابع مخرج للاختلاف الكيفى الذى يوجب صدق احديهما وكذب الاخرى لكن لا لذات الاختلاف ، بل بواسطة مساواة المحمولين نحو زيد انسان زيد ليس ببشر فانه لما ثبت محمول لموضوع لا يجوز سلب مساويه عنه ٠

(٣٢) أى النسبة بين بين التى يرد عليها الوقوع واللا وقوع ضرورة ان وحدتها انما تحصل اذا حصل اتحاد القضيتين في الامور الثمانية المشهورة وغيرها مما لابد منه فان قولك زيد كاتب بالقلم الهندى لا يناقض قولك زيد ليس بكاتب بالقلم العربى وان اختلاف تلك الامور وغيرها يوجب اختلاف القضيتين في النسبة الحكمية ٠

يكذبان ، فالنقيض للموجبة الشخصية هو السالبة الشخصية، وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية ، وللموجبة الجزئية هو السالبة الكلية وبالعكوس(٣٣) ، ولما كانت المهملة في قوة الجزئية فنقيض الموجبة المهملة هو السالبة الكلية ، ونقيض السالبة المهملة هو الموجبة الكلية .

فصل ومن أحكامها العكس المستوي

وهو تبديل(٣٤) كل من طرفي القضية بالآخر مع بقاء صدقها وكيفها ، والموجبة مطلقاً تنعكس الى موجبة(٣٥)جزئية فاذا صدق كل انسان أو بعضه حيوان صدق بعض الحيوان انسان ، لأنه لو لم تصدق لصدق نقيضها ، ولو صدق نقيضها لزم المحال لكن المحال باطل ، أما المقدمة الأولى فبديهية(٣٦)

---

(٣٣) ان كان العكس بالمعنى المصدري أعنى التبديل فتوصيفه بالمستوى توصيف المتعلق (بالكسر) بصفة المتعلق (بالفتح) أعني الطرفين وان كان بالمعنى الاسمى أى القضية الحاصلة من التبديل فتوصيف الكل بصفة جزئه أى الطرفين ·

(٣٤) وقد يطلق على القضية الحاصلة من التبديل ·

(٣٥) أى حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة كلية أو جزئية أو مهملة أو شخصية ·

(٣٦) اشارة الى دليل الخلف وهو قياس مركب من قياسين أولهما اقترانى شرطي والثانى استثنائى شرطيته نتيجة القياس الاول واستثنائيته رافعة لتاليها وصغرى القياس الاول بديهية وأما كبراه فنظرية ، تثبت بلزوم المحال من ضم نقيض المقصود كبرى مثلا الى الاصل المسلم صغرى ←

وأما الثانية فلأنه يحصل من ضم النقيض الى الأصل قياس من الشكل الأول منتج للمحال ، ولا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الأصل دونها في ما كان المحكوم عليه أخص من المحكوم به ، فانه يصدق كل انسان أو بعضه حيوان مع كذب كل حيوان انسان ، والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها بالدليل المذكور فاذا صدق لا شيء من الانسان بأسد صدق(٣٧) لا شيء من الأسد بانسان ، والسالبة الجزئية لا عكس لها لتخلفه(٣٨) عن الأصل في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به حيث يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه .

ومن أحكامها عكس النقيض : وهو عند القدماء ويكثر استعماله بين العلماء جعل نقيض المحكوم عليه محكوما به ونقيض المحكوم به محكوماً عليه مع بقاء صدق الأصل

فيحصل قياس من الشكل الاول منتج للمحال ، فيقال : هذا المحال لم يلزم من صورة الدليل لانها من الشكل الاول البديهى الانتاج ولا من صغراه لأنها الأصل المسلم فلم يبق الا لزومه للكبرى وهى نقيض المطلوب فاذا بطل النقيض صدق المطلوب ، وتقريره في مثالنا كل انسان أو بعضه حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج أنه لا شيء من الانسان أو ليس بعضه بانسان وهو سلب الشيء عن نفسه وذلك باطل بداهة .

(٣٧) والا لصدق نقيضها وهو الموجبة الجزئية أعنى بعض الاسد انسان فاذا ضممناها صغرى الى الاصل كبرى تشكل قولنا : بعض الأسد انسان ولا شيء من الانسان بأسد المنتج لقولنا بعض الأسد ليس بأسد .

(٣٨) والتخلف دليل عدم الانعكاس لان العكس يجب أن يكون لازما للاصل واللازم يجب اطراده هذا .

وكيفه ، وحكم الموجبات هنا حكم السوالب في العكس المستوى ، وحكم السوالب هنا حكم الموجبات هناك ، فالموجبة الكلية تنعكس الى نفسها فعكس كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان بالدليل(٣٩) المذكور في المستوى ، ولا عكس للموجبة الجزئية لتخلفه في ما كان نقيض المحكوم عليه أخص من المحكوم به حيث يصدق بعض اللا انسان حيوان ولا يصدق بعض اللاحيوان انسان ، والسالبة مطلقاً تنعكس الى السالبة الجزئية فاذا صدق لا شيء من الانسان أو ليس بعضه بأسد صدق بعض اللا أسد ليس بلا انسان بدليل(٤٠) العكس ، ولا تنعكس الى السالبة الكلية لتخلفها في نحو هذا المثال حيث يكذب لا شيء من اللا أسد بلا انسان ٠

---

(٣٩) فنقول : لو لم يصدق العكس وهو موجبة كلية لصدق نقيضه وهو السالبة الجزئية أعنى بعض اللا حيوان ليس بلا انسان ويلزمه بعض اللا حيوان انسان لأن نفى النفي يستلزم الاثبات ولو صدق النقيض ولازمه لزم المحال لأنا نضم ذلك اللازم صغرى الى الاصل كبرى ونقول : بعض اللا حيوان انسان وكل انسان حيوان فينتج بعض اللا حيوان حيوان وهذا المحال لم يحصل من صورة الدليل لانها من الشكل الاول ولا من الكبرى لانها أصل مسلم وانما حصل من الصغرى التى هى لازم لنقيض العكس ، فتبين أن هذا اللازم وملزومه وهو نقيض العكس باطلان والعكس حق وهو المطلوب ٠

(٤٠) وهو أن تعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافى الاصل ويرجع الى دليل الخلف المار فنقول : لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ولو صدق نقيضه لزم المحال ، وذلك لانه كلما ثبت نقيض العكس ثبت عكس ذلك النقيض لان العكس لازم للاصل ولو صدق ذلك العكس لزم المحال وهو مناقضة الاصل المسلم ٠

الباب الرابع

في المقاصد[1] من المعلوم التصديقي

أعني الدليل ، ويسمى بالحُجّة

وهو قول مؤلف من قضايا يكتسب من التصديق به[2] التصديق بقضية أخرى أعني النتيجة وتسمى مطلوباً ومُدّعىً ، وهو اما مستلزم للنتيجة في نفس[3] الأمر

---

(١) أى في مسائل موضوعاتها الحقيقية هى المقاصد من المعلوم التصديقى أعنى الدليل والمسألة مثل قولنا كل شكل أول بديهى الانتاج .

(٢) سواء كان يقينا أو جهلا مركبا أو تقليدا أو ظنا ، وكذلك التصديق المكتسب فانه يكون يقينا اذا كان الدليل برهانا وجهلا مركبا اذا كان سفسطة وتقليدا اذا كان الدليل خطابة وظنا اذا كان جدلا .

(٣) بأن يكون بحيث كلما تحقق مضمونه في نفس الامر أصالة تحققت تلك النتيجة كذلك فانه اذا تحققت انسانية زيد وحيوانية الانسان تحققت حيوانية زيد حقيقة وأصالة لا ظلا واعتبارا فعلم هنا تحقق اللزوم الخارجي بين القياس ونتيجته لزوما كليا بالذات ، وقد يتحقق بينهما اللزوم في العلم أيضا أى كلما علم مضمون القضيتين علم مضمون النتيجة كما في الشكل الاول ونتيجته ، وكما في جميع الاقيسة الاستثنائية ونتائجها فتكون حينئذ من مواد اللزوم البين بالمعنى الاخص أى اللزوم بين العلمين واللزوم بين المعلومين وقد لا يتحقق المزوم العلمى كما في الاشكال الثلاثة الباقية من الاقترانى ضرورة الاحتياج في العلم بنتيجة كل منها الى أمر آخر كدليل الخلف وعكس احدى المقدمتين أو كلتيهما أو عكس الترتيب واللزوم الثابت حينئذ هو اللزوم بين الملعومين فحسب .

استلزاماً كلياً بالذات أو بواسطة مقدمة أجنبية(٤) أو مقدمة غريبة(٥) أو استلزاما جزئيا فله أقسام أربعة :

الأول القياس :

وهو قول مؤلف من قضايا يستلزم قولا آخر في نفس الأمر استلزاما كليا(٦) بالذات(٧) ، وهو قسمان : استثنائي، واقتراني فانه ان ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها أو صورة نقيضها فاستثنائي ، وما ذكرت فيه بصورتها استثنائي مستقيم ، وما ذكرت فيه بصورة نقيضها غير مستقيم ، مثال الأول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج أن النهار موجود ، ومثال الثاني كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج أن الشمس ليست بطالعة ، ويتركب دائماً من قضيتين أوليهما شرطية دائماً وتسمى بالمقدمة

---

(٤) وهذا هو القياس الغير المتعارف الذى اتحد فيه محمولا المقدمتين بالنسبة الى النتيجة الثانية الحاصلة باسقاط أحد المحمولين ويسمى قياس المساواة حينئذ .

(٥) وهذا القسم هو الدليل المستلزم للنتيجة بواسطة عكس النقيض وهذا العكس مقدمة خارجة من الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه بخلاف المقدمة الاجنبية فانها خارجة عنه وغير لازمة لاحديها في كل مادة بل اذا كانت صادقة .

(٦) خرج به الدليل المستلزم جزئيا كالاستقراء والتمثيل .

(٧) خرج به قياس المساواة المستلزم للنتيجة بواسطة مقدمة أجنبية والدليل المستلزم بواسطة عكس النقيض .

الشرطية ، والأخرى حملية دائماً ان تركبت الأولى من حمليتين ، وشرطية دائما ان تركبت من شرطيتين(٨)، وحملية تارة وشرطية أخرى(٩) ان تركبت من حملية وشرطية ، وتسمى بالمقدمة الاستثنائية(١٠)مطلقاً ، وواضعة ان استثنت عين أحد طرفي الشرطية ، ورافعة ان استثنت نقيضه . وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطيةموجبة(١١) لزومية في

---

(٨) نحو كلما ثبت أنه متى طلعت الشمس فالنهار موجود لزم أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة لكن ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود ينتج أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة .

(٩) وكونها حملية حينئذ اذا أستثنى الطرف الذى هو حملية ، وكونها شرطية اذا أستثنى الطرف الذى هو شرطية ، نحو كلما ثبت أنه متى طلعت الشمس فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار لكن ثبت أنه كلما طلعت الشمس فالنهار موجود أنتج أن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ، أو لكن ليس طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار فليس كلما طلعت الشمس فالنهار موجود هذا ، ولا تنظر الى عدم صحة الحكم في المثال لأن المثال لا يسأل عنه .

(١٠) نسبة الكل الى جزئه أو نسبة الكلام الى صدره تأمل .

(١١) وذلك لأن مدار الاستدلال في القياس الاستثنائي هو الحكم باللزوم بين أمرين لينتج وضع الملزوم وضع اللازم أو رفع اللازم رفع الملزوم ، أو الحكم بالعناد بينهما لينتج وضع أحد المعاندين رفع الآخر كما في مانعة الجمع أو رفع أحدهما وضع الآخر كما في مانعة الخلو أو لينتج وضع كل رفع الآخر ورفع كل وضع الآخر كما في الحقيقية فاذا لم تكن الشرطية موجبة لم يتحقق الحكم باللزوم أو بالعناد ولم تحصل النتيجة .

المتصلة ، وعنادية في المنفصلة ، وكون احدى(١٢) مقدمتيه كلية(١٣) بحسب الأزمان والأوضاع ان لم تتحدا(١٤) في الزمان والوضع ، ونتائجه عشر : فانه ان كانت المقدمة الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي ، لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ، والقياس حينئذ استثنائي(١٥) مستقيم ، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ، والقياس حينئذ استثنائي غير مستقيم ، وقد مرّ ذكر المثالين ، ولا ينتج رفع المقدم رفع التالي ، ولا وضع التالي وضع المقدم ، لأن المقدم ملزوم والتالي لازم ، ويجوز أن يكون الملزوم أخص واللازم أعم ، كما في قولك كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ولا

---

(١٢) أى المقدمة الشرطية أو الاستثنائية .

(١٣) وذلك ليندرج زمان الاستثنائية وأوضاعها في زمان الشرطية وأوضاعها فتحصل النتيجة فانه اذا لم يكن شيء منهما كلية بل كانتا جزئيتين جاز أن يكون زمان الاستثنائية وأوضاعها غير زمان الشرطية وأوضاعها ، نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا أى على وضع كونه ناطقا لكنه حيوان أى على وضع كونه صاهلا فلم ينتج كون الشيء انسانا .

(١٤) بأن كانتا شخصيتين كقولك اذا جائنى فلان متبسما الساعة الفلانية أكرمته لكنه جاء .

(١٥) لذكر عين النتيجة في القياس كما أن القسم الاخير غير مستقيم لذكر نقيض النتيجة فيه وقس عليهما باقى المواد وتبصر .

يستلزم رفع(١٦) الأخص رفع الأعم ولا وضع الأعم وضع الأخص. وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين كل من الطرفين ينتج رفع الآخر لامتناع الجمع بينهما ، والقياس حينئذ استثنائي غير مستقيم ، واستثناء نقيض كل منهما ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما ، والقياس حينئذ استثنائي مستقيم ، نحو دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً لكنه زوج فليس بفرد أو لكنه فرد فليس بزوج أو لكنه ليس بزوج فهو فرد أو لكنه ليس بفرد فهو زوج ، أو مانعة الجمع فاستثناء عين كل من الطرفين ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما والقياس استثنائي غير مستقيم ، ولا ينتج استثناء نقيض شيء منهما عين الآخر لعدم امتناع الخلو ، نحو دائماً اما أن يكون الشيء شجراً أو حجراً لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس بحجر ، أو مانعة الخلو فاستثناء نقيض كل منهما ينتج عين الآخر لامتناع الخلو والقياس استثنائي مستقيم ، ولا ينتج استثناء العين فيها رفع الآخر لعدم استحالة الجمع بينهما، نحو دائماً اما أن يكون الشيء لا حجراً أو لا شجراً لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر أو لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر هذا .

---

(١٦) نعم اذا كان بين المقدم والتالى مساواة في التحقق لأنتج رفع المقدم رفع التالى ووضع التالى وضع المقدم ضرورة استلزام وجود أحد المتساويين وجود الآخر وعدمه عدمه ، لكن المساواة في بعض المواد فقط ولا يطرد الانتاج عليها فاكتفوا بقاعدة خصوص المقدم وعموم التالى لاطراد الانتاج .

وان ذكرت فيه مادة النتيجة فقط فاقتراني(١٧) نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ، ويسمى المحكوم عليه في النتيجة حداً (١٨) أصغر والمحكوم به فيها حداً أكبر والجزء المكرر في القياس حداً أوسط(١٩) والقضية التي فيها الأصغر الصغرى(٢٠) والتي فيها الأكبر الكبرى ، فأجزاء القياس الاقتراني ثلاثة : الأصغر والأوسط والأكبر ، ويسمى القياس باعتبار الحاصلة له من اقتران الحد الأوسط بالأصغر والاكبر حملاً أو وضعا بالشكل ، ومن كيفية القضيتين وكميتهما بالضرب والقرينة .

الأشكال

والأشكال أربعة : فان الأوسط ان كان محكوما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الأول(٢١) ، أو محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني ، أو محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث ، أو بعكس الشكل الأول فهو الشكل الرابع .

---

(١٧) وسمى به لاقترانه اجزاءه بدون فصل باداة استثناء .

(١٨) لكون المحكوم عليه أقل أفرادا والمحكوم به أكثر غالبا فسمى الاقل بالاصغر والاكثر بالاكبر .

(١٩) لتوسطه بين العقل والنتيجة دائما وبين طرفي المطلوب في الشكل الاول البديهي الانتاج .

(٢٠) تسمية للكل باسم الجزاء أعنى الاصغر مع رعاية التانيث لاعتبار القضية وقس عليها الكبرى .

(٢١) سمى بالاول لكونه على نظم الطبيعة من حيث اندراج الأصغر في الاوسط والاوسط في الاكبر وانتاجه للمحصورات الاربع ، والثانى يشارك الاول في أشرف المقدمتين أى الصغرى ، والثالث يشاركه في الكبرى ، والرابع يعاكسه تماما .

أما الشكل الأول ـ فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى، وكماً كلية الكبرى ، فضروبه الناتجة للمحصورات الأربع(٢٢) أربعة : الأول موجبتان كليتان والنتيجة موجبة كلية ، نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم نام فكل انسان جسم نام . الثاني كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر . الثالث موجبتان والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية . الرابع مختلفتان كيفاً وكماً والصغرى موجبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية .

وأما الشكل الثاني ـ فشرط انتاجه كيفاً اختلاف(٢٣) المقدمتين ، وكماً كلية الكبرى فضروبه الناتجة للسالبتين أربعة : الأول كليتان والصغرى موجبة ، الثاني منهما والصغرى سالبة ونتيجتهما سالبة كلية نحو كل انسان ناطق ولا شيء من الأسد بناطق فلا شيء من الانسان بأسد ونحو لا شيء من الأسد بانسان وكل ناطق انسان فلا شيء من الأسد بناطق ، الثالث مختلفتان كيفاً وكماً والصغرى موجبة

---

(٢٢) سقط بايجابها ثمانية أضرب من الستة عشر وبقيت ثمانية بضرب الصغريين الموجبتين في المحصورات الاربع وبكلية الكبرى أربعة منها حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الجزئيتين .

(٢٣) فسقط باختلاف الكيف ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الموجبتين في الموجبتين والسالبتين في السالبتين ، وبكلية الكبرى أربعة اخرى حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبرى السالبة الجزئية وضرب الصغريين السالبتين في الكبرى الموجبة الجزئية .

جزئية ، الرابع منهما والصغرى سـالبة جزئية ونتيجتهما سالبة جزئية ، نحو بعض الانسان أمين ولا شيء من السارق بأمين فبعض الانسان ليس بسارق ونحو بعض الانسان ليس بخائن وكل سارق خائن فبعض الانسان ليس بسارق .

وأما الشكل الثالث فشرط انتـاجه كيفاً ايجاب(٢٤) الصغرى ، وكماً كلية احدى مقدمتيه فضـروبه الناتجة للجزئيتين ستة : الأول موجبتـان كليتان والنتيجة موجبة جزئية(٢٥) ، نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق ، الثاني كليتان والكبرى سـالبة والنتيجة سالبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسـان بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد ، الثالث موجبتان والصغرى جزئية ، الرابع موجبتان والكبرى جزئية ونتيجتهما موجبة جزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الانسـان كاتب فبعض الناطق كاتب ، الخامس مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ، السادس منهما والكبرى سـالبة جزئية ونتيجتهما سالبة جزئية نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بعالم فبعض الناطق ليس بعالم .

---

(٢٤) سقط به ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الاربع ، وبالشرط الثانى ضربان حاصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الجزئيتين .

(٢٥) ولم ينتجا الموجبة الكلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر كما في مثالنا ولا يحمل الخاص على العام كليا .

وأما الشكل الرابع ـ فشرط انتاجه أحد أمرين : الأول ايجاب المقدمتين(٢٦) مع كلية الصغرى وضروبه على هذا اثنان منتجان للموجبة الجزئية(٢٧) ، الثاني اختلافهما(٢٨) كيفاً مع كلية احديهما وضروبه على هذا ستة منتجة للسالبتين، فمجموع الضروب ثمانية : الأول موجبتان كليتان ، والثاني موجبتان والكبرى جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان فبعض الحيوان ناطق ، الثالث كليتان والصغرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ، نحو لا شيء من الانسان بأسد وكل ناطق انسان فلا شيء من الأسد بناطق ، الرابع كليتان والكبرى سالبة ، نحو كل ناطق حيوان ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الحيوان ليس بفرس ، الخامس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ،

---

(٢٦) سقط بهذا الامر اثنا عشر ضربا حاصلا من ضرب الموجبتين الصغريين في السالبتين والسالبتين في الموجبتين والسالبتين ، وكل ذلك باشتراط ايجاب المقدمتين كما أنه سقط باشتراط كلية الصغرى ضربان حاصلان من ضرب الموجبة الجزئية الصغرى في الموجبتين الكبريين .

(٢٧) وانما لم ينتج الضرب الاول موجبة كلية مع أن المقدمتين كليتان وموجبتان لانه يجوز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر كما في مثالنا ولا يجوز حمل الخاص على العام كليا .

(٢٨) سقط هنا ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الموجبتين في الموجبتين والسالبتين في السالبتين ، وسقط بكلية احديهما ضربان حاصلان من ضرب الموجبة الجزئية في السالبة الجزئية وبالعكس ، وبقيت ستة أضرب ، وبضمها الى الضربين الباقيين من الامر الاول صارت ثمانية أضرب .

نحو بعض الناطق انسان ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الانسان ليس بفرس ، السادس منهما والصغرى سالبة جزئية نحو بعض الناطق ليس بفرس وكل انسان ناطق فبعض الفرس ليس بانسان ، السابع منهما والصغرى موجبة كلية نحو كل ناطق انسان وبعض الأسد ليس بناطق فبعض الانسان ليس بأسد ، الثامن منهما والصغرى سالبة كلية ، نحو لا شيء من الناطق بأسد وكل انسان ناطق فبعض الأسد ليس بانسان ، ونتايج هذه الضروب الخمسة سالبة جزئية .

ثم القياس الاقتراني ان تركب من الحمليات الصرفة سمى اقترانيا كما تقدم ، والا فاقترانيا(٢٩) شرطيا ، سواء تركب من متصلتين ، نحو كلما كان العالم متغيرا كان حادثاً(٣٠) وكلما كان حادثا احتاج الى صانع قديم ينتج انه كلما كان العالم متغيرا احتاج الى صانع قديم ، أو من منفصلتين ، نحو دائما اما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً(٣١) واما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج أنه

---

(٢٩) ومما ينبغى أن يعلم هناك أن الجزء التام في القضية عبارة عن كل المحكوم عليه أو المحكوم به فهو نفس موضوع الحملية ومحمولها ونفس مقدم الشرطية وتاليها ، والجزء الناقص عبارة عن جزء من المقدم موضوعا أو محمولا وجزء من التالى كذلك وجزء من موضوع الحملية أو محمولها اذا كان مركبا .

(٣٠) الصغرى والكبرى كلتاهما متصلتان لزوميتان وما به الاشتراك بينهما جزء تام من الصغرى ومن الكبرى والقياس من الشكل الاول .

(٣١) المقدمتان منفصلتان حقيقيتان وما به الاشتراك جزء ناقص منهما لانه محمول تالى الصغرى وموضوع مقدم الكبرى .

دائماً اما أن يكون العدد فرداً أو زوج الزوج أو زوج الفرد، أو من حملية ومتصلة نحو كلما كان هـذا انسـانا كان حيوانا(٣٢) وكل حيوان جسم ينتج أنه كلما كان هذا الشيء انسانا كان جسماً ، أو من منفصلة وحملية نحو دائما اما أن يكون هذا زنجيا أو أبيض وكل أبيض مفرق للبصر ينتج اما أن يكون هذا زنجيا أو مفرقاً للبصر ، أو من متصلة ومنفصلة نحو كلما لم يكن العدد فرداً كان زوجاً ودائماً اما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفـرد ينتج أنـه كلما لم يكن العدد فدداً فهو اما زوج الزوج أو زوج الفرد(٣٤) ٠

فائدتان :

الأولى القياس ان تألف من قضيتين فقط فيسمى قياسـاً بسيطاً كالأقيسة المتقـدمـة ، والا فقياسـاً مركبـاً(٣٥) نحو

---

(٣٢) ما به الاشتراك هنا جزء ناقص من الصغرى لانه محمول التالى وتام في الكبرى لانه موضوع القضية الحملية والتاليف من الشكل الاول كنفس القياس ٠

(٣٣) وما به الاشتراك هنا جزء ناقص من الصغرى وجزء تام من الكبرى ٠

(٣٤) وما به الاشتراك هنا جزء ناقض منهما لأنه محمول تالى الصغرى وموضوع مقدم الكبرى والتأليف من الشكل الاول كالقياس ٠

(٣٥) والسر فى الاتيان به أنه قد يكون الصغرى أو الكبرى في القياس البسيط نظرية فتحذف ويوضع دليلها موضعها ، مثلا ان كانت الصغرى نظرية في مثالنا كان القياس هكذا الانسان جسم نام وكل جسم نام جسم ينتج أن الانسان جسم ، وان كانت الكبرى نظرية كان الاصل هكذا الانسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم ينتـج أن الانسان جسم ٠

الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام وكل جسم نام جسم فكل انسان جسم .

الثانية : أن الحد الأوسط ان كان محكوماً(٣٦) به أو عليه(٣٧) في الصغرى فيسمى القياس متعارفاً كما مر أو من متعلقات أحدهما(٣٨) فيسمى غير متعارف ، وهو ان اختلف فيه محمولا الصغرى والكبرى ، فله نتيجة واحدة لازمة لذاته كلياً ، والقياس بالنسبة اليها من القسم الأول ، نحو الانسان مساوٍ للناطق والناطق مباين للفرس فالانسان مساو لمباين الفرس ، وان اتحدا فيه فله نتيجتان احديهما باثبات كلا المحمولين فيها ، وهي لازمة له لذاته والقياس بالنسبة اليها من القسم الأول لكنه قياس غير متعارف ، نحو الانسان مساو للناطق والناطق مساو للبشر فالانسان مساو لمساوى البشر . والأخرى باسقاط أحدهما فيها ، وهي غير لازمة له لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية صادقة(٣٩) ، والقياس بالنسبة

---

(٣٦) سواء كان في الكبرى كذلك أيضا كما في الشكل الثانى ، أو محكوما عليه فيها كما فى الشكل الاول .

(٣٧) سواء كان في الكبرى كذلك كما في الشكل الثالث ، أو محكوما به كما في الشكل الرابع .

(٣٨) نحو زيد غلام الامير والامير انسان .

(٣٩) أى فان كانت تلك المقدمة كاذبة فلا تلزمه هذه النتيجة الاخيرة كما في قولنا : الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية فانه ينتج لذاته أن الاثنين نصف نصف الثمانية ولكن لا تنتج أن الاثنين نصف الثمانية لكذب المقدمة الاجنبية القائلة بأن نصف النصف نصف لانه ربع .

اليها داخل في القسم الثاني من الدليل ، ويسمى قياس المساواة كما سنذكره ان شاء الله تعالى ، نحو الانسان مساو للناطق والناطق مساو للبشر ينتج أن الانسان مساو لمساوى البشر بالذات وان الانسان مساو للبشر بواسطة صدق ان مساوى مساوي البشر مساوٍ(٤٠) له هذا .

القسم الثاني : دليل يستلزم النتيجة استلزاما كليا بواسطة مقدمة أجنبية وهي المقدمة الخارجة عن الدليل الغير(٤١) اللازمة له ، ومنه قياس(٤٢) المساواة وهو قياس غير(٤٣)متعارف اتحد فيه(٤٤) محمولا مقدمتيه ملحوظ بالنظر الى النتيجة الثانية كالمثال السابق ، وكقولنا الماء مظروف الكوز والكوز مظروف البيت فانه ينتج(٤٥) ان الماء

---

(٤٠) وطريقة الاستنتاج لها ان تجعل النتيجة الاولى اللازمة للقياس بالذات صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى لينتج المطلوب .

(٤١) أى في كل مادة بل تلزمه في المواد التى تصدق فيها المقدمة الاجنبية .

(٤٢) ووجه تسميته قياس المساواة مساواة محمولى المقدمتين كل للاخر في النسبة الى ما ذكر معه كالظرفية والمظروفية وغيرها أو أن المعلم علمه بمثال الانسان مساو للناطق والناطق المبشر .

(٤٣) لأن القياس المتعارف من القسم الاول دائما وكذلك غير المتعارف بالنسبة الى النتيجة الاولى .

(٤٤) لأنه اذا اختلفا فيه فهو ذو نتيجة واحدة والقياس بالنظر اليه من القسم الاول من الدليل .

(٤٥) أى وينتج قولنا الماء مظروف البيت لذاته والقياس حينئذ لا يسمى قياس المساواة ، ثم ان انتاجه للنتيجة الثانية يظهر بضم النتيجة الاولى صغرى الى المقدمة الاجنبية كبرى .

مظروف البيت بواسطة صـــدق أن مظروف مظروف البيت مظروف له ، ومنه ما عدا القياس(٤٦) الأخير من قياس المركب بالنظر الى نتيجة(٤٧) القياس الآتي بعده(٤٨) كقولنا الانسان حيوان(٤٩) وكل حيــوان جسم نــام بالنظر الى نتيجــة هي الانسان جسم فان استلزامه لها بواسطة مقدمة أجنبيــة(٥٠) هي كل جسم نام جسم .

القسم الثالث : دليل يستلزم النتيجة استلزاما كليـــا بواسطة مقدمة غريبة وهي مقدمة خــارجــة عن الدليـــل لازمة(٥١) له في كل مادة غير موافقة لشـــيء من مقدمتيه في

---

(٤٦) أى وأما القياس الاخير فليس له الا نتيجة واحدة وهو بالنظر اليها من القسم الاول من الدليل لاستلزامه لها بالذات .

(٤٧) وأما بالنظر الى نتيجة نفسه فداخل في القسم الاول .

(٤٨) أى نتيجة قياس واقع بعده بمرتبة واحدة فقط .

(٤٩) الذى هو القياس الاول من قياسى مثالنا أعنى الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام وكل جسم نام جسم .

(٥٠) أنظر الى الأقيسة المجتمعة في قولنا الانسان حيوان وكـل حيوان جسم نام وكل جسم نام جسم وكل جسم جوهر وكل جوهر حادث وكل حادث له صانع قديم فان استلزام كل قياس منها لنتيجته استلزام كلى بالذات ولنتيجة قياس واحد بعده استلزام بواسطة مقدمة اجنبية هى المقدمة المتروكة بين القياس وهذه النتيجة .

(٥١) ووجه لزومها له في كل مادة انها عكس نقيض للصغـــرى او للكبرى وعكس القضية لازم لها دائما وهذا القيد احتراز عن المقدمـــة الاجنبية فانها ليست لازمة للقياس مطلقا ، بل اذا صدقت ، وقوله : الغير الموافقة بيان للواقع فان عكس نقيض القضية ليس موافقا لها في الاطراف ←

الأطراف نحو الانسان حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه ينتج ان الانسان جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى أعني وكل حيوان جسم .

القسم الرابع : دليل يستلزم(٥٢) النتيجة استلزاماً جزئياً ، ومنه الاستقراء الناقص وهو دليل مركب من مقدمات يحكم فيها على بعض من جزئيات أمر كلي بحكم ليثبت له الحكم كلياً(٥٣) كقولنا الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ

مطلقا ، واما المقدمة الاجنبية فشرطها موافقة محمولها لمحمول الكبرى في القياس .

(٥٢) أى يستلزم النتيجة التي هي قضية كلية استلزاما جزئيا غير قطعي .

(٥٣) أى كليا قطعيا والا فلو كان الحكم المطلوب جزئيا او كليا ظنيا لكان استلزامه له كليا ، ووجه كون الاستلزام فيه جزئيا أن ذلك الدليل في قوة قياس استثنائي حكم فيه بوضع المقدم ، وتقريره كلما كانت الجزئيات المستقرأة محركة للفك الاسفل عند المضغ كان كل حيوان محركا له عنده ، ولا شك أن اللزوم في هذه المقدمة الشرطية مبنى على بعض الاوضاع وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة ، كما انه لا شك في أن اللزوم على بعض الاوضاع لزوم جزئي لان الاستلزام الكلي يجب أن يكون على اعتبار جميع ازمان المقدم وجميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معه لا على بعض الازمان والاوضاع أو كل الازمان وبعض الاوضاع ، ثم تحقق ذلك البعض من الاوضاع غير قطعى لانه قد يتحقق وقد لا يتحقق فلا يكون الاستلزام على بعض الاوضاع اى وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة قطعيا ، وخلاصته ان المطلوب في الاستقراء الناقص اثبات الحكم الكلى القطعي وذلك ليس كليا ، ولا فلو كان المطلوب ←

والأسد كذلك والغنم كذلك والفرس وغيره مما رأيناه من الحيوان كذلك فكل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، ومنه التمثيل وهو دليل يشبه فيه جزئي بجزئي آخر في وصف مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك الوصف كقول الفقهاء : النبيذ كالخمر في الأسكار والخمر حرام فالنبيذ(٥٤) حرام .

الحكم الجزئي او الكلى الظنى لكان استلزامه له كليا قطعيا ضرورة استلزامه ثبوت الحكم للكلي باعتبار بعض جزئياته قطعيا وللكلى باعتبار جميع جزئياته ظنيا ولا يفيدنا هذا لأن مطلوبنا ثبوت الحكم للكلى باعتبار جميع جزئياته قطعيا ولم يحصل لنا كما علمت .

(٥٤) وانما لم يكن استلزامه كليا لانه أيضا في قوة قياس استثنائى بنى اللزوم في مقدمته الشرطية على بعض الاوضاع ولم يكن تحققه مقطوعا به فان اللزوم بني على علية الوصف المشترك للحكم في الاصل ووجود ذلك الوصف في الفرع ، وان لا يكون في الاصل مقيدا بقيد آخر لم يوجد في الفرع ، وان لا يقارنه مانع في الفرع وكل ذلك في محل الشبهة .

الباب الخامس

في مواد الأدلة والصناعات الخمس

واعلم أولا أن مقدمات الدليل اما يقينية أو لا واليقينيات اما بديهية أو نظرية مكتسبة منها .

أما اليقينيات البديهية فستة : الأولى الأوّليّات : وهي قضايا يحكم بها العقل يقينا بمحض تصور أطرافها والنسبة نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزئه ، الثانية الفطريات : وتسمى قضايا قياساتها معها : وهي قضايا يحكم بها العقل بعد التصورات بسبب وسط حاضر في الذهن كقولنا الأربعة زوج بسبب انها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ، الثالثة الحسيات : وهي قضايا يحكم بها العقل بعد التصورات بسبب استعمال الحس الظاهر وتسمى حينئذ بالحسيات نحو الشمس مشرقة أو الحس الباطن(١) وتسمى حينئذ بالوجدانيات نحو للانسان جوع وعطش وحلم وغضب وبطش ، الرابعة المتواترات : وهي ما يحكم بها العقل يقينا بعد التصورات بسبب قياس خفي(٢) حاصل دفعة عند امتلاء السمع بتوارد أخبار المشاهدين

---

(١) والحواس الباطنة خمسة : الحس المشترك والخيال والوهم والحفظ والمتصرفة ويسمى الوهم بالوجدان ايضا .

(٢) وهو قياس استثنائي تقريره لو لم يكن هذا الحكم صدقا وحقا ما أخبر به عن عيان جمع كذلك لكنهم أخبروا به فهو حق وصدق .

للحكم(٣) الممتنع عادة اتفاقهم على الكذب نحو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة وأظهر المعجزات للناس ، الخامسة المجرّبات(٤) : وهي قضايا يحكم بها العقل يقيناً بعد التصورات بسبب قياس خفي حاصل عند تكرر ادراك الحكم المترتب على المحكوم عليه المجرب نحو شرب السقمونيا مسهل للصفراء ، السادس الحدسيات : وهي قضايا يحكم بها العقل يقينا بعد التصورات بسبب قياس خفي حاصل عن كثرة ممارسة دليل الحكم كقول الفلكي : نور القمر مستفاد من الشمس ، وأما اليقينيات النظرية : فهي قضايا يحكم بها العقل يقينا بواسطة ملاحظة المبادىء وترتيب المقدمات منها

---

(٣) وهو قياس استثنائي وتقريره لو لم يكن هذا الحكم ثابتا لما ترتب المحكوم به على المحكوم عليه دائما لكن ترتب عليه كذلك فهو ثابت وحق .

(٤) في القاموس جربه تجربة اختبره ومما ينبغى أن يعلم أن البديهى هنا ما لا يكتسب بالدليل المرتب ولو كان محتاجا الى حس أو حدس أو تجربة أو تواتر ، ويقال له : الضرورى أيضا بالمعنى المذكور أى ما لا يكتسب بالدليل ، وجاء الضرورى بمعنى ما لا حاجة له الى الكسب بالدليل أو غيره بأن يكون من لوازم فطرة الانسان كعلمه بوجود نفسه والضرورى بهذا المعنى أخص من الضرورى بالمعنى الاول لأن كل ما لا يحتاج الى مطلق الكسب لا يحتاج الى الكسب بالدليل ولا عكس لأن بعض ما لا يحتاج الى الكسب بالدليل يحتاج الى الكسب بالاحساس أو التجربة أو غيرهما ، كما أن الكسبى بالمعنى الاول أى ما يكتسب بالدليل أخص من الكسبى بهذا المعنى وهو ما يحتاج الى الكسب بشىء ما دليلا او غيره فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع شتى .

تدريجاً ، وأما القضايا الغير اليقينية : فإما يصدق بها جهلا مركباً أو تقليداً أو ظناً وقد عرفتها .

ثم الدليل ان تركب من المقدمات اليقينية من حيث هي يقينية فهو البرهان ، نحو الله مُبديء للخلق وكل مبديءٍ مُعيد بالحق ، وفائدته الفوز باليقين الذي هو أعلى المطالب، وان تركب من المقدمات المشهورة أو المسلّمة من حيث هي كذلك فهو الجدل ، نحو العدل حَسَنٌ عند الأنام وكل حَسَنٍ يجب أن يراعيه الحكام ، وفائدته الزام الخصم واقناع العاجز عن ادراك البرهان ، وان تركب من المقدمات المقبولة المأخوذة عمن يعتقد في كلامه فهو الخطابة ، كقول الوعاظ : فلان معتقد بشعائر الدين وكل من هو كذلك تحسن مجاورته للمسلمين ، وفائدته ترغيب الناس في ما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم ، وان تركب من المقدمات المخيلة فهو الشعر ، وفائدته التأثير في قلب السامع بالقبض أو البسط وغالب استعماله في النظم كقول الشاعر :

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته   لما رئيت عليها عقد منتطق

وان تركب من الموهومات والموهات أي من الجهليات المركبة التي يحكم بها العقل المغلوب للوهم أو الجهليات المزخرفة بحيث تشبه اليقين فهو المغالطة ، كقولك لصورة سيف : هذا سيف وكل سيف قاطع ، وقد علم من تلك التقسيمات حدود الصناعات بأسرها .

((خاتمة)) :

أشرف الأدلة البرهان وأدناها المغالطة ثم الشعر وأما الخطابة والجدل ففيهما الخلاف وفي الآية الشريفة اشارة الى تقدم الخطابة فقد أمر الله تعالى حبيبه صلى الله عليه وسلم بقوله الكريم : ﴿ ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ .

أحسن الله تعالى بفضله حالنا ومآلنا ودفع عنا آلامنا ووهب لنا بالخير آمالنا بمنه وكرمه ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

صادف اختتام تأليف هذه الرسالة المسماة بالورقات ليلة
الجمعة الثالثة من رمضان المبارك سنة ألف وثلاثمائة
وتسع وأربعين من الهجرة في غرفة المدرس من خانقاه
بيارة المباركة ، وصادف استنساخها جديداً غرة
ذى الحجة الحرام من شهور سنة ألف وثلاثمائة
واثنين وثمانين من الهجرة في غرفة المدرس
في جامع حضرة الشيخ عبدالقادر الگيلاني
في بغداد المحروسة ، وأنا المؤلف المفتقر
الى عفو مولاه عبدالكريم محمد الكردي
الشهرزوري المنتسب الى (هوزى
قاضى) احدى العشاير القاطنين
في ناحية السيد صادق
بناحية شهرزور وصلى الله
على سيدنا ومولانا محمد
وعلى أصحابه وأتباعه
باحسان الى يوم الدين
وآخر دعوانا ان
الحمد لله رب
العالمين

ﮦ

بســـــــــــــــم الله الرحمن الرحيم

وبــه نســتعين في المقالات

الحمد لله الحكيم المنّان ، والصلاة والسلام على سيد بني نوع الانسان سيدنا محمد المبعوث بلامع الحكمة وســـاطع البرهان ، وعلى آله وصحبه المهتدين بهـــديه المجتهـدين في تنوير الأذهان ، وعلى التابعين له باحسان على مر الزمان .

وبعد فيقول الفقير الى ألطاف مولاه القدير عبدالكريم عفا الله عنه وعن اخوانه بفضله العظيم : لمـا كـان المنطق مقياساً للعقول ، ومعياراً للنظر المقبــول ، وكانت كتبـه المتداولة عندنا محتويــة على كثير من مصـــطلحات الحكمة فصعب بها فهمه على الطالبين ، بادرت الى تأليف رســـالة في (المقولات العشرة) وأشياء أخرى من المهمات المشـــتهرة ، لتكون مقدمة اعدادية لأولى الهمة في فهم ما يجدونه من علم الحكمة . ورتبتها على مقــدمتين ، ومقـــالات ، وخاتمة ، وســميتها بـ ((المقـــالات في المقولات)) ، وأهـديتهـا الى أصحاب الطباع الفاهمة ، والله سبحانه وتعالى أسأل النفـع بها لي وللطالبين في الدنيا ويوم لقاء رب العالمين .

المقدمة الأولى ـ الحكمة

علم بأحوال الموجودات(*) الخارجية على ما هي(**) عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية ، وموضوعها الأعيان(١) من حيث البحث عن أحوالها الواقعية ، وغايتها الفوز بالكمالات البشرية علماً وعملاً وأخلاقاً للبشرية ، وتنقسم الى عملية ونظرية ، لأن تلك الموجودات ان كانت أعمالا في وجودها مدخل لاختيارنا فالعلم بها حكمة(٢) عملية، والا فحكمة(٣) نظرية ، ولكل منهما أقسام ، فان الأولى اما علم

(*) واجبا أو ممكنا أو عرضا ٠

(**) حال من الاحوال والموصول عبارة عن الوقوع واللا وقوع أى حالكون أحوال الموجودات كائنة على نمط من الوقوع او اللا وقوع التى هي ، أى تلك الاحوال عليه أى على ذلك النمط في نفس الامر والعلم مطلوب بقدر الطاقة البشرية ، وانما اعتبر العلم بها على ذلك الوجه لان العلم بوقوع ثبوت حال منتفية عنها او بلا وقوع ثبوت حال ثابتة لها ليس بحكمة بل هو جهل مركب ، ثم المراد بالطاقة البشرية طاقة البشر المتوسط والا لزم أن يكون كل انسان حكيما او أن لا يكون أحد حكيما اذ فوق كل ذى علم عليم ٠

(١) ليس المراد بالاعيان مقابل الاعراض بل المعنى الاعم الشامل لكل موجود جوهرا أو عرضا ٠

(٢) لأن المقصود منها العمل والنظر وسيلة اليه كما أن المقصود الاصلى من الثانية النظر والمعرفة ٠

(٣) بأن كان الموجود المبحوث عنه واجبا أو جوهرا كالمعادن والنباتات والحيوانات أو أعمالا لم يكن في وجودها مدخل لاختيارنا وقدرتنا كالحركة الفلكية فالعلم بها حكمة نظرية ٠

بمصالح شخص بعينه فعلم « تهذيب الأخلاق » ، أو أشخاص مشاركين في المنزل فعلم « تدبير المنزل » أو في المدينة فعلم « سياسة المدن » ، والثانية اما علم بأحوال ما لا يفتقر الى المادة أصلا كذات الواجب وتسمى « بالحكمة الآلهية(٤) » أو ما يفتقر اليها في الخارج دون التعقل(٥) كالكرة وتسمى « بالحكمة(٦) الرياضية » أو في التعقل أيضاً كالانسان ، وتسمى « بالحكمة الطبيعية(٧) » واختلفوا في أن المنطق من الحكمة أولا وعلى الأول(٨) من أي قسم منها والمقام لا يسع تفصيله .

---

(٤) وأصولها بحث الذات والصفات ، ومن فروعها بحث النبوة والامامة والمعاد .

(٥) لان موضوعها لم يؤخذ من حيث اشتماله على المادة المخصوصة في التعقل وان أخذ من حيث اشتماله على المادة المطلقة ، أو أن هذا التقسيم لأوائل الحكماء وهم لم يبحثوا في علم الهيئة الا عن الدوائر فانهم كانوا يعبرون عن كل فلك بدائرة ، ولذلك سميت هيئتهم بالهيئة البسيطة ، وهيئة الاخراء بالهيئة المجسمة .

(٦) وأصولها الهندسة والحساب والهيئة والموسيقى ، ومن فروعها علم المناظر والمرايا وعلم الموازين ونقل المياة والجبر والمقابلة وعلم الحيل كصندوق الساعة وأمثالها وعلم الزيجات والتقاويم .

(٧) لانه يبحث فيها عن الجسم من حيث اشتماله على الطبيعة اى المادة والصورة العينية ، ومن فروعها علم الطب وأحكام النجوم والفلاحة وتشريح الابدان وجر الاثقال .

(٨) والحق أنه ليس من الحكمة لانه لا يبحث الا عن المفاهيم التى لا وجود لها في الخارج بل المنطق من مقدمات الحكمة لافادته قوة الذهن في فهم مسائلها ، واذا عرضنا انه من الحكمة فالاشبه أن يكون من الحكمة الالهية لأن موضوعه مستغن عن المادة .

ان كان عدمه في الخارج لذاته(٩) فممتنع كاللاشيء وجمع النقيضين ورفعهما ، والا فان كان وجوده فيه لذاتــه فواجب وهو الله تعالى ، والا فهو ممكن خاص معدوماً كالعنقـــاء أو موجوداً جوهراً أو عرضاً .

المقـالـة الألى

الموجود من الممكن الخاص ان استغنى عن محل(١٠) يقومه

---

(٩) ليس المراد بكون العدم لذاته أن للمفهوم ذاتا وهو أمر محقق يقتضى العدم في الخارج اذ لا ذات للممتنعات مطلقا ، ولا معنى لكون ذات الشيء مقتضيا لعدمه ، وكذا ليس المراد بكون وجود الواجب لذاته ، أن ذاته علة لوجوده بأن تكون الذات موجودة قبل الوجود فتقتضى الوجود ، لانه يلزم منه أن يكون الواجب موجودا بوجودين ، وأن يتقدم الوجود على نفسه ، بل المقصود من الاول أن ملاحظة المفهوم ملاحظة واقعية توجب الحكم بكون فرده ممتنع الوجود ، ومن الثاني أن ملاحظته كذلك توجب الحكم بكون فرده واجب الوجود ، فأمثال تلك التعبيرات لضيق المقام عن التعبير بطريق آخر .

(١٠) بأن لم يحتج الى المحل قطعا كالجواهر المجردة ، او يحتاج الى محل غير مقوم بأن لم يكن المحل محتاجا اليه لوجوده بل كان محتاجا اليه لاستقراره في حيز كهذه الاعيان المادية ، فانها تحتاج الى المحل ولكن المحل حيز القرار لا شرط الوجود ، لانها يتنقل من هذه المحلات الخاصة الى محلات أخرى وهى باقية وجودا .

فهو جوهر ، والا فعرض ، والجوهر ان كان مادياً(١١) فان اتصف بالأبعاد(١٢) الثلاثة فهو جسم طبيعي ، والا فجزؤه وهو اما جزؤه الذي يوجد معه الجسم بالقوة فهو الهيولي(١٣)، أو يوجد معه بالفعل وهو الصورة(١٤) والجسم مركب منهما(١٥) ، وان تجرد عن المادة فان تعلق بالجسم ، تعلق

---

(١١) النسبة الى المادة نسبة الكل الى الجزء في القسم الاول أعنى الجسم فانه كل والمادة أى الهيولى جزؤه ، ونسبة الخاص الى العام في القسم الثانى أعنى الهيولى لانها منسوبة باعتبار تحققها العينى الى مطلق المادة ، ونسبة الحال الجوهرى الى المحل الجوهرى في الثالث فان الصورة حالة في المادة .

(١٢) اى الطول والعرض والعمق وبعبارة اخرى الخط والسطح والجسم التعليمى .

(١٣) فالهيولى جزء جوهرى للجسم يوجد معه الجسم بالقوة والصورة جزء جوهرى للجسم يوجد معه الجسم بالفعل لانه الجزء الاخير منه وقد يتخيل هذان الجزآن بقطن تفشى بحلول الهواء فيه أو بقطن تشرب دهنا .

(١٤) وكل من الهيولى والصورة تحتاج الى الاخرى بجهة غير جهتها فان احتياج الهيولى الى الصورة في البقاء واحتياج الصورة الى الهيولى في التعين .

(١٥) قالت الحكماء : ثبت عندنا أن الجسم ليس مركبا من الجواهر الفردة ، فلا يكون اتصاله باجتماعها ، ولا انفصاله بافتراقها ، بل اتصاله بهوية امتدادية هى الصورة ، ولما بقيت عند تبدل المقادير كالشمعة التى تختلف مقاديرها بالتدوير والتربيع والتكعيب وغيرها ويبقى فيها الاتصال ولا تفنى هويتها الاتصالية ، لم تكن تلك الهوية عرضا بل كانت جوهرا ، وهى المراد بالصورة الجوهرية أى الجوهر الذى شانه الاتصال وفرض ←

التدبير والتصرف فنفس(١٦) انســـــاني أو فلكي ، أو تعلق الايجاد والتأثير فعقل(١٧) وتحته عقول عشرة .

الابعاد فيها ، ولما لم تبق هذه الهوية بعينها مع الفك والفصل وجعل الجسم الواحد جسمين مثلا ، بل انعدمت وزالت وتحولت الى هويتين أخريين فلابد أن يكون هناك أمر آخر قابل للاتصال والانفصال باقيا معهما ضرورة وجود القابل مع المقبول وهو الهيولى والمادة · وأما عند المتكلمين فاتصال الجسم باجتماع الجواهر الفردة تلك الهوية الاتصالية أمر يتخيل من اجتماع تلك الاجزاء واتصالها عند الحس ، فالجسم عندهم مركب من الاجزاء ولا صورة جوهرية ، بل ولا صورة عرضية اذ لا كم ، متصلا عندهم أيضا كما أشرنا اليه ·

(١٦) فالنفس جوهر مجرد متعلق بالاجسام اى بالبدن الانسانى والجسم الفلكى تعلق التدبير والتصرف ، ثم النفوس غير متناهية كالابدان المتعلقة هى بها عند المشائين ، ومتناهية عند الاشراقيين القائلين بالتناسخ·

(١٧) فهو جوهر مجرد متعلق بالابدان تعلق الايجاد والتأثير هذا ، ثم اعلم ان الحكماء استدلوا على وجود العقل بأن أول المخلوقات لا يجوز أن يكون جسما ، لانه مركب والمركب لا يصدر من الواحد الحقيقى ، ولا مادة اذ شأنها القبول فلا يصح أن تكون فاعلا في غيرها ، ولا صورة لان تأثيرها وفعلها مشروط بمقارنتها للمادة فيلزم منه تقدم المادة على نفسها ، ولا عرضا لافتقاره الى محل مباين لفاعله ، ولا نفسا لان شأنها التدبير دون التأثير على أنها لا تستقل بايجاد غيرها ، وفعلها مشروط بتعلقهـا بالبدن فذلك البدن ان كان معلولا للمبدأ الاول لزم صدور الكثير عـن الواحد الحقيقى ، أو معلولا للنفس لزم تقدم الشيء على نفسه ، فلم يبق احتمال الا أن يكون اول المخلوقات جوهرا مجردا عن المادة غير النفس وهو العقل ، وزعموا أن أفرادها لا تكون أقل من عشرة ، وزعموا أن العقل الاول مصدر لعقل ثان وفلك اول ونفس متعلقة به باعتبار وجوده ووجوبه بالغير وامكانه الذاتى ، وهكذا الى آخر العقول العشرة والافلاك التسعة ،
←

وأما العرض فتسعة أجناس : الـــكم والكيف ، والأين ، والمتى ، والاضافة ، والوضع ، والملك ، والفعل ، والانفعال ، هذا على رأي الحكماء ، وأما المتكلمون فقالوا الموجـــود من الممكن الخاص ان تحيز بذاته فجوهر ، فان قبل الانقســـام فجسم ، والا فجوهر فرد ، أو تحيز بتبعية الغـير فعـــرض ، وينحصر في الكيف ، والأين(١٨) ، ولا وجود للجوهر المجــرد عن المادة ، ولا للهيولي والصـــورة ، ولا لبـــاقي الأعراض عندهم(١٩) ، لكن ذهب الامام حجة الاســـلام الغزالي الى أن النفس الانساني جوهر مجرد متعلق بالبدن تدبيراً أو تصرفاً .

وزعموا أن العقل العاشر هو المؤثر في عالم العناصر لتكثر جهاته ، وكل ذلك مردود بأدلة قاطعة وثبت أن الواحد الحقيقى يصدر منه جميـــع الاشياء بلا واسطة في التأثير . ثم ان كانت العقول العشرة أفرادا متفقة الماهية النوعية وكان الجوهر جنسا للعقل فالعقل نوع مفرد ، أى نوع غير واقع في سلسلة الترتيب ، اذ لا نوع فوقه ولا نوع تحته ويوجد فوقه الجنس أعنى الجوهر وتحته الاشخاص أعنى العقول العشرة ، ومركب من الجنس والفصل فان حده : جوهر مجرد متعلق بالابدان تعلق الايجاد ، أو كان الجوهر عرضا عاما له فهو نوع مفرد كما مر وبسيط غير مركب من الجنس والفصل ، وان كانت العقول العشرة مختلفة الماهية اى كانت انواعا متباينة وكان الجوهر جنسا للعقل فهو جنس سافل ونوع اضافى عال وواقع في سلسلة الترتيب ، ومركب من الجنس والفصل ، أو كان الجوهر عرضا عاما له فالعقل جنس عال مفرد وبسيط ، والعقول العشرة على هذين التقديرين أنواع منحصرة في الاشخاص .

(١٨) وهو كون الشيء في الحيز ، وينقسم الى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق .

وهو عرض يقبل القسمة(٢٠) لذاته ، وغيره يقبلها بواسطته ، حتى أنك لو تصورت شيئاً لم يمكن لك تقسيمه بدون اعتباره ، وهو (كم) منفصل ان لم يكن لاجزائه حد(٢١) مشترك ، وهو ما تكون نسبته الى الجزئين على السواء بأن يصلح نهاية(٢٢) لهما أو بداية لهما أو نهاية لأحدهما وبداية للآخر ، وينحصر في العدد ، والا فمتصل ، وهذا ان لم يكن

---

(١٩) والنفس الانسانى عندهم جسم لطيف سار في البدن سريان الماء في الورد ، ولا وجود للنفوس الفلكية ، ولا للعقول العشرة عندهم ٠

(٢٠) والمراد بالقسمة هنا القسمية الفرضية وهي فرض شيء غير شيء حتى تجرى في ، الكم ، المتصل كالمنفصل ، لا القسمية الفعلية أعنى الفك والفصل بالفعل لعدم جريانها في الكم المتصل لانه لا يقبلها فان القابل يجب بقاؤه مع المقبول والكم المتصل الاول لا يبقى بعينه بعد طروء القسمة الفعلية عليه ٠

(٢١) والحد المشترك يجب مغايرته بالنوع لذى الحد فانه نهاية مثلا ونهاية الشيء غيره ، وأن يكون بحيث اذا ضم الى أحد الجزئين لم يتفاوت به اصلا ، فكلمة ، ما ، في تعريفه ليس عبارة عن الجزء وجعل النقطة جزأ من الخط والخط جزأ من السطح والسطح جزأ من الجسم التعليمى مسامحة ٠

(٢٢) كالنقطة بالنسبة الى جزئى الخط لامكان اعتبارها نهاية أو بداية لهما أو نهاية لاحدهما وبداية للاخر ، وذلك لا يمكن في العدد لانه مركب من الوحدات وكل وحدة مستقل منفصل عن غيرها ، وظهر مما سبق أن النقطة ليست جزء من الخط فليست عبارة عما به النهاية ، بل
←

لأجزائه اجتماع في الوجود فزمان(٢٣) ، وهو مقدار(٢٤) حركة الفلك الأعظم ، والا فمقدار ، فان قبل الانقسام من جهة واحدة فخط ، أو من جهتين فسطح ، أو من جهات فجسم تعليمي .

المقالة الثالثة ــ الكيف

وهو عرض(٢٥) لا يقبل قسمة ولا نسبة(٢٦) لذاته وأقسامه أربعة :

القسم الأول ــ الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة :

وهي خمسة أنواع : الاول ــ الملموسات(٢٧) وأصولها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، ومدركها اللامسة ،

نهاية للشيء عرضت فيه اعتبارا ، وكذا الخط بالقياس الى السطح فهو نهايته لا ما به نهايته ، والسطح بالنسبة الى الجسم التعليمى نهايته لا ما به نهايته ، صرح به في شرح المواقف .

(٢٣) واعتباره موجودا متصلا وهمى .

(٢٤) فهو كم متصل يقدر بقليل منه كساعة يوم وليلة مثلا .

(٢٥) العرض جنس ، وعدم قبول القسمة فصل يخرج الكم ، وعدم قبول النسبة فصل آخر يخرج الاعراض النسبية ، وقوله : لذاته جيء به لادخال الكيفيات المنقسمة بسبب انقسام متعلقها كالعلم بالمركبات أو المنتسبة اليه كعلم زيد .

(٢٦) أى لا تكون النسبة عين حقيقتها كالاضافة ولا جزء منها كالاعراض الست النسبية الباقية .

(٢٧) قدمها لوجودها في جميع الحيوانات وأما البواقى فقد تفقد فيها بعضها أو كلها .

وهي قوة منبثة في جميع البدن . الثاني ـ المبصرات وأصولها الألوان(٢٨) والأضواء ، ومدركها الباصرة ، وهي قوة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان في مقدم الدماغ فتفترقان وتتأديان الى العينين وادراكها بانطباع صور الاشياء فيهما(٢٩) عند بعض وبخروج خطين شعاعيين منهما اليها عند آخرين . الثالث ـ المسموعات : وهي الأصوات وتحدث عند المتكلمين بمحض خلق الله تعالى ، وعند الفلاسفة سببها القريب المعلول للقرع أو القلع الشديدين ، ومدركها السامعة ، وهي قوة في العصب المفروش في مقعر الصماخ(٣٠) تدرك الأصوات بسبب وصول الهواء المتكيف بكيفيتها اليه بقرينة ميلها مع الرياح ، ويدل على وجودها خارج(٣١) الصماخ وتعلق

---

(٢٨) اعلم أن الواسطة ثلاث : الواسطة في الاثبات أى في التصديق وهى الدليل ، الواسطة في الجزم بالنتيجة ، والواسطة في الثبوت وهى ما يكون سببا لثبوت صفة لشيء سواء اتصفت الواسطة بها كالنار الواسطة في اتصاف الماء مثلا بالحرارة ، أو لا كذات البارى الواسطة في ثبوت الالوان للملونات ، والواسطة في العروض وهى التى توجب عروض ما هو صفته بالذات لغيره تبعا له كالسفينة الواسطة في عروض الحركة لركابها فمرادنا بأن أصول المبصرات الالوان والاضواء انه لا واسطة في عروض الرؤية لهما وان كان الضوء واسطة في ثبوت الرؤية للون ، فاحفظه .

(٢٩) ثم تصل الصورة منهما الى مجمع النورين أى محل التقاء العصبتين .

(٣٠) الصماخ (بكسر الصاد) خرق الاذن .

(٣١) والحاصل أن هناك أمورا ثلاثة : الاول أن ادراك الاصوات بوصول الهواء المتكيف بها الى الصماخ ، الثانى أن الاصوات موجودة خارج ←

الاحساس بها هناك أيضاً ادراك جهتها ولو من الجانب المخالف وتمييز قريبها عن بعيدها ، ومن الأصوات اللفظ وهو صوت معتمد على مقطع من مقاطع الفم . الرابع ـ المذوقات : وأصولها الطعوم التسعة : وهي المرارة ، والحلاوة ، والملوحة، والحموضة ، والعفوصة ، والقبض ، والدسومة ، والتفاهة ، والحرافة ، ومدركها الذائقة ، وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان تدركها بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم(٣٢) بالمطعوم . الخامس ـ المشمومات : وهي الروائح وتتعين بالاضافة الى موصوفها كرائحة العنبر والمسك والريحان ، ومدركها الشامة ، وهي قوة في الزائدتين النابتتين في مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي ، وادراكها بوصول الهواء المتكيف بها الى الخيشوم ، ويختص ادراك كل من تلك الكيفيات باحدى الحواس ، نعم يدرك جميعها بالحس المشترك(٣٣) وهي الأولى من الحواس الخمس الباطنة التي قال بها الحكماء ، وهي قوة في مقدم البطن الأول من البطون الثلاثة للدماغ تجتمع فيها صور المحسوسات بالحواس الظاهرة

الصماخ كما هى موجودة فيه ، الثالث أنه يتعلق الاحساس بها هناك كما يتعلق بها فيه ، ويدل على الامر الاول ميل الاصوات مع الرياح وعلى الاخيرين ادراك جهتها وتمييز قريبها عن بعيدها .

(٣٢) وهذا الصوت كيفية قائمة بالهواء الحاصل في الحلقوم والفم فقوله معتمد مسند الى الصوت مجازا وانما المعتمد محله وهو الهواء الحامل له .

(٣٣) الضمير راجع الى الحس المشترك والتأنيث باعتبار القوة أو ارادة الحاسة .

بالتأدي اليها(٣٤) منها كمشاهدة القطرة النازلة خطاً مستقيماً والشعلة الجوالة دائرة . الثانية ـ منها الخيال : وهي قوة في مؤخره تحفظ صور المحسوسات بالحواس الظاهرة المرتسمة في الحس المشترك عند(٣٥) استعمالها بعد غيابها عنها . الثالثة ـ الواهمة : وهي قوة في مقدم البطن الثالث منها تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة كعداوة فلان لفلان وصداقته له . الرابعة ـ الحافظة : وهي قوة في مؤخره تحفظ ما تدركه الواهمة . الخامسة ـ المتصرفة : وهي قوة في البطن الأوسط منه تتصرف في الصور المحسوسة والمعاني المتعلقة بها بالتركيب تارة والتفصيل أخرى ، أي بالايجاب

---

(٣٤) هذا اذا كانت مدركة للمحسوسات التى لها وجود في الخارج والا فقد تدرك ما ليس لها وجود في الخارج كادراكها عند النوم او المرض اشياء لا حقيقة لها قطعا اذ من المعلوم أن تلك الصور لم تصل اليها بواسطة استعمال الحواس الظاهرة لتعطلها في المنام ووقت الاغماء والمرض ، كما انه معلوم أن لا علاقة لها بالمعدومات هذا والذى اعتقده ان تلك الصور تأخذها الحس المشترك من الخيال لان فيها صورا كثيرة لكنه بواسطة المرض أو الاغماء أو بعض العوارض في النوم لا تدركها بالضبط حسب الواقع وانما تأخذ يدا من هذه الصورة ورجلا من صورة أخرى وموقعا لصورة ثالثة فتتصرف فيها بالتركيب الفاسد الغير المطابق للواقع .

(٣٥) عند استعمالها ظرف لقوله : المرتسمة ، وقوله : بعد غيابها ظرف لقوله : تحفظ ، وقد يتوهم أن علاقة الخيال بصور المحسوسات المرتسمة في الحس المشترك انما هى بعد غيبوبتها عن الحواس الظاهرة ، وليست كذلك ، بل هى تابعة للحس المشترك ، فكما انها تدرك جميع ما تدركه الحواس الظاهرة تقبل الخيال جميعها ، ولكن حفظها له بالاستقلال انما هو بعد غيبوبته عن الحواس الظاهرة والحس المشترك .

كزيد صديق لعمرو وبالسلب انه ليس صديقاً له ، وتسمى باعتبار استعمال العقل لها مُفكِّرة ، وباعتبار استعمال الواهمة لها مُخَيّلة ، والدليل على تعيين محالّها اختلالها عند اختلالها .

القسم الثاني ـ الكيفيات النفسانية :

وهي ان رسخت في النفس بحيث يتعذر زوالها أو يتعسر سميت ملكة ، والا حالا .

١ ـ فمنها الحياة : وهي مبدأ(٣٦) لقوة الحس والحركة الارادية ، والموت عدمها فلا يكون كيفاً(٣٧) وقيل أمر وجودي(٣٨) فهو كيف يضادها .

٢ ـ ومنها العلم : وهو صورة تحصل من الشيء عند النفس بالذات(٣٩) كما في الكليات والجزئيات المجردة عن المادة أو بالواسطة كما في الجزئيات المادية ، وافترقت الحكماء فيها فرقتين : ففرقة على أنها متحدة مع ذي الصورة ،

---

(٣٦) وسبب ناقص لها لا تام لانها موجودة في العضو المشلول مع أنه ليس فيه حس ولا حركة ارادية .

(٣٧) لان الكيف عرض وهو موجود ، فيكون بينه وبين الحيوة تقابل العدم والملكة ، ولا يستعمل الميت الا لما كان من شأنه الحياة شخصا أو نوعا أو جنسا .

(٣٨) ويدل عليه ظاهر قوله تعالى (وهو الذى خلق الموت والحيوة) لان الخلق لا يتعلق بالاعدام ، ويجاب عنه بجواز تعلقه بها باعتبار وجودها الرابطى أى اتصاف الحى بالموت .

فهي من حيث ارتسامها فيها موجود ظلي مطابق لذي الصورة ومعلوم ، وليست مندرجة تحت شيء من المقولات ، ومن حيث قيامها بها واتصافها بها موجود أصيلي عرض وكيف وعلم ، وقد اشتهرت هذه الفرقة بأهل الحقيقة ، وبأصحاب الوجود الذهني ، والعلم والمعلوم على هـــذا هو ما في الذهن وهما متحدان ذاتاً ومتغايران اعتباراً ، وفرقة على أنها شبح ومثال للمعلوم فهو موجود أصـــيلي عرض وكيف دائماً ، وما في الذهن علم وما في الخارج حقيقة أو تقديرا معلوم ، وقـــد اشتهرت هذه الفرقة بأرباب الشبح والمثال هذا عند الحكماء، وأما المتكلمون فجمهورهم على أنه اضافة بين العالم والمعلوم، ومحققوهم على أنه صفة(٤٠) ذات اضافة .

وأنواعه أربعة : الاول ــ الاحســـاس : وهــو ادراك النفس بواسطة الحواس للشيء الموجود في الخارج الحاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة . الثاني ــ التخيل : وهـــو ادراك النفس لها بواسطة الخيـــال لذلك(٤١) الشـــيء بـــلا

---

(٣٩) أى بدون استعمال الحواس .

(٤٠) والحق أن تلك الصفة ليست علما بل هى عقل وهى بمنزلة الصقالة والجلاء على صفحة بلور المرآة ، والعلم هو الصورة المنطبقة فيها ، فالنفس كزجاجة المرآة ، والعقل كصقالتها ، والعلم كالصور التى تنطبع فيها ، ونعم ما قيل :

والنفس مرآة بعقلها انجلت   والعلم صـــورة بها تمثلت

(٤١) كما اذا ابصرت شخصا ، أو لمست شيئا ناعما ، أو سمعت صوتا حسنا ، أو شممت وردة ، أو ذقت حلاوة وغاب عنك ، ثم تخيلت ذلك بعد .

حضوره . الثالث ـ التوهم : وهو ادراكها بواسطة الواهمة للمعاني الجزئية الغير المحسوسة المتعلقة بالمحسوسات . الرابع ـ التعقل : وهو ادراكها بالذات للشيء من حيث هو(٤٢) هو مطلقا . ثم العلم اما تصور واما تصديق لأنه ان كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية اذعاناً فتصديق ، فان كان جازماً أي قاطعاً للمقابل وثابتاً أي لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقاً للواقع فيقين ، أو جازما ثابتا غير مطابق له فجهل مركب ، أي صورة علمية لا مطابقة للواقع منضمة الى الجهل بعدم مطابقتها له فتسميتها جهلا مجاز ، لأن ذلك الاذعان لما كان غير مطابق للواقع كان كالجهل في عدم الافادة ، وأما الجهل المأخوذ معه فحقيقة ، لأنه بمعنى عدم العلم بكونه لا مطابقا ، وان كان جازما غير ثابت فتقليد ، أو غير جازم فظن ، وقد يطلق الظن على ما عدا اليقين كما يطلق العلم على اليقين وعلى مطلق التصديق وعلى مطلق الادراك ، كما يطلق عليه التصور(٤٣) ، وان لم يكن ادراكاً كذلك فتصور سواء كان ادراكاً لغير النسبة او للنسبة الناقصة(٤٤) أو التامة الخبرية بدون الاذعان او الانشائية . وهذا ان كان ادراكاً

(٤٢) أى بلا اعتبار وجوده في الخارج ولا حضوره عند المدرك ، ولا كونه على هيئة مخصوصة سواء كان الادراك تصورا أو تصديقا ناشئا من الاحساس أو التخيل أو التوهم أو التعقل .

(٤٣) ويقسم الى القسمين بأن يقال : العلم اما تصور بلا حكم فتصور ساذج أو تصور معه حكم فتصديق كما في متن الشمسية .

(٤٤) ويتحقق بالاحساس والتخيل والتوهم والتعقل كابصار اللون ←

للنسبة ومقابلها على السواء فشك ، وان كان ادراكأ لها مع كون ادراك مقابلها راجحا غير جازم فهو وهم ، جازما(٤٥) فهو تخييل .

وأسباب اليقين : الحواس السليمة ، وخبر الرسول ، والخبر المتواتر ، والعقل ، أما الحسيات والمتواترات فقد علمت في المنطق أنهما من اليقينيات البديهية ، وأما خبر الرسول صلى الله عليه وسلم فهو من اليقينيات النظرية ويستدل على صدقه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وكل خبر كذلك فهو صادق ، وأما العقل : فهو قوة غريزية للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات أما البديهية فبالبداهة وأما النظريات فبواسطة النظر أي التعريف والدليل الصحيحين ، وافادته للعلم ضروري وكفى بمراجعة الوجدان شاهدأ والمنكر جِاهل" أو جاحِد" . ومراتبه(٤٦) أربع :

وسماع الصوت وتخيلهما بعد الغياب وتوهم محبة زيد وتصور مفهوم الانسان .

(٤٥) تقليدا أو جهلا مركبا أو يقينا .

(٤٦) أى مراتب العقل النظرى لا العقل العملى ، والتفصيل أن قوة النفس باعتبار تأثرها من المبدء الفياض للاستكمال بالعلوم تسمى بالعقل النظرى ، ولها مراتب أربع كما في المتن . ويتفرع منها الحكمة النظرية بالمعنى العام المفسرة بمعرفة الاشياء تصورا أو تصديقا كما هى عليه ، وهى المنقسمة الى الحكمة النظرية بالمعنى الخاص والحكمة العملية في صدر هذه الرسالة ، وباعتبار تأثيرها في البدن لتكميله يسمى عقلا عمليا ، وهى قوة الاستنباط والتصرف ، وبها تتمكن من استنباط الصناعات وتتفرع منها الحكمة العملية المفسرة بالقيام بالاعمال على ما ينبغي ، فالحكمة النظرية ←

العقل الهَيُولائيّ : وهو الاستعداد للادراك من غير حصوله بالفعل كما للأطفال عُقيبَ الولادة ، والعقل بالملكة : وهو حصول الضروريات والاستعداد لتحصيل النظريات بها ، والعقل بالفعل : وهو التمكن من استحضار النظريات بقدر الطاقة متى شاء ، والعقل المستفاد : وهو حضور النظريات بحيث لا تغيب عن النفس كما في أصحاب القوى القدسية .

ثم النفس ، هي المدركة للكليات والجزئيات المجردة والمادية باتفاق المحققين ، ونسبة الادراك الى الحواس مجاز كنسبة القطع الى السكين ، وفيها ترتسم صور الكليات والجزئيات المجردة وفي صور الجزئيات المادية خلاف فذهب جمع الى ارتسامها في النفس أيضا لامتناع الادراك بدون الارتسام في المدرك ، الا أن ارتسامها فيها يتسبب عن ارتسامها في الحواس ، مثلا اذا أبصرت شيئاً أدركته بارتسام صورته في العين بالذات وفي النفس بواسطتها ، وذهب جمع الى ارتسامها في الحواس فقط لامتناع ارتسام الماديات في النفس المجردة ، وهم الذين قالوا : بالحواس الباطنة مستدلين بأنا نحكم بأن هذا الملموس هو هذا الملون مثلا ، والحاكم يجب حضور الطرفين عنده ولا شيء من الحواس

قوة العلم المسماة بالقوة المدركة والحكمة العملية قوة العمل المفسرة بالقوة المحركة فهما متخالفان ، وقد تطلق الحكمة على القيام بالامور علما وعملا كما ينبغي ، وهذه هي المرادة من الحكمة في قوله تعالى (ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا) كما قد تطلق الحكمة على التوسط بين الجربزة ←

الظاهرة قابلا لحضورهما فيه ويمتنع ارتسامهما في النفس لتجردها فالمجمع هو الحس المشترك ، ولابد لحفظ الصور المحسوسة المجتمعة فيه من محل آخر ، لأن قوة الحفظ والبقاء غير قوة القبول والادراك وهو الخيال ، وكذلك لابد لارتسام المعاني الجزئية الغير المحسوسة المتعلقة بالمحسوسات من محل وهو الواهمة ، ولحفظها من محل آخر لما مر ولأن حافظ المعاني غير حافظ الصور وهو الحافظة ، ولابد للتصرف في الصور المحسوسة والمعاني الجزئية المأخوذة منها بالايجاب تارة وبالسلب أخرى من قوة أخرى ليست هي الحواس الظاهرة وهو ظاهر ولا النفس لما مرّ ولا الحواس الباطنة السابقة لاختصاصها بأعمالها وهذه القوة هي المتصرفة ، وتسمى مفكرة باعتبار ومخيلة بآخر كما مرّ .

((فائدتان)) :

الأولى ـ ان الذهول عن الصورة الادراكية ان انتهى الى زوالها فنسيان ، والا فسهو .

الثانية ـ أن الجهل المركب يقابل العلم المطابق بالتضاد وأما الجهل البسيط فيقابله تقابل العدم والملكة ، لأنه عَدَمُ العلم عما من شأنه العلم .

والغباوة فلها اربعة معان : الاول معرفة الاشياء كما هى المنقسمة الى الحكمة النظرية والعملية وهى بهذا المعنى ناشئة من العقل النظري ، الثانى القيام بالاعمال على ما ينبغى وهى بهذا المعنى ناشئة عن العقل العملى الثالث القيام بالامور علما وعملا فهى ناشئة منهما معا ، الرابع التوسط بين الجربزة والغباوة .

٣ ـ ومنها الارادة : وهي صفة للنفس بها(٤٧) يترجح أحد المقدورين المخزونين عندها في أحد الأوقات على الآخر ويقابلها الاضطرار(٤٨) .

٤ ـ ومنها القدرة : وهي صفة تؤثر في المقدور الذي خصصته الارادة فهي تابعة للارادة التابعة للعلم التابع للحياة المشهورة بامام الصفات ، ويقابلها العجز(٤٩) .

٥ ـ ومنها اللذة والألم : والأولى صفة ارتياحية للنفس تحدث بادراكها للملائم الحسي أو العقلي من حيث هو كذلك ، والثانية صفة انقباضية لها تحدث بادراكها للمنافر الحسي أو العقلي(٥٠) من حيث هو كذلك .

---

(٤٧) يعنى أن نفس تلك الصفة كافية للترجيح بدون ضم داع آخر اليه فالهارب من السبع يسلك احد الطريقين المتساويين في النجاة بمحض الارادة وليس هذا من قبيل الترجيح بلا مرجح ، فان الارادة مرجحة وهى كافية .

(٤٨) بمعنى لزوم طرف واحد من الافعال كلزوم الاحراق للنار ، والنزول لمن ألقى من محل عال ويكون مع العلم وبدونه ويعبر عنه بالكردى (به ناچارى) .

(٤٩) أى عدم امكان الدفع ويسمى في لغتنا (ناتهوانى) ويكون مع العلم .

(٥٠) فكل من اللذة والالم الحسيين مسبوق باحساس وادراك للنفس كما أن كلا من اللذة والالم العقليين مسبوق بادراك لها ، واللذة والالم تحصلان بعد ذلك الادراك .

٦ ـ ومنها الصحة : وهي صفة لها توجب وقوع الأفعال المنتظمة من موضوعها ، ويقابلها المرض وهو يوجب عدم انتظام الأفعال منه .

٧ ـ ومنها الحكمة : وهي كيفية متوسطة بين الجربزة والغباوة ، ويعبر عنها باعتدال القوة النطقية أي الادراكية .

٨ ـ ومنها العفة : وهي كيفية متوسطة بين الخمود والفجور ، ويعبر عنها باعتدال القوة الشهوية .

٩ ـ ومنها الشجاعة : وهي كيفية متوسطة بين الجبن والتهور ، ويعبر عنها باعتدال القوة الغضبية ، وهذه الكيفيات الثلاث أصول(٥١) الأخلاق الفاضلة ومجموعها العدالة ، ويقابلها الجور الحاصل بأحد طرفي كل منها أعني الافراط أو التفريط وهي الرذيلة ولها دركات ، وللفضيلة درجات يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

---

(٥١) واعلم أنه تختص الانفس الحيوانية الانسانية بقوى مدركة ومحركة فالقوة المدركة قوة بها تعقل كل ما تحتاج اليه في التدبير واذا وجدت في الانسان سميت بالقوة النطقية الملكية والفضيلة منها هى الحكمة ، والقوة المحركة منها القوة الشوقية الجاذبة للمنافع والدافعة للمضار ، وتسمى الاولى بالقوة الشهوية والفضيلة منها هى العفة ، وتسمى الثانية بالقوة الغضبية السبعية والفضيلة منها هى الشجاعة ، ومن القوة المحركة القوة الفاعلية بتمديد الاعصاب الى جهة مبدئها كما في القبض أو الى خلاف وجهته كما في البسط هذا .

القسم الثالث ـ الكيفيات المختصة بالكميات :

كالزوج(٥٢) والفرد للعدد ، والاستقامة والانحناء للخط والتقعر والتقبب للسطح ، وكالخلقة : وهي مجموع الشكل(٥٣) واللون العارضين له وبحسبه يوصف الشيء بالحسن(٥٤) والقبح ، وكالزاوية المسطحة : وهي هيئة(٥٥) انحدابية حاصلة للسطح من احاطة خطين به من غير أن يتحدا والمجسمة وهي هيئة كذلك تحصل للجسم من احاطة سطحين به من غير أن يتحدا سطحاً واحداً .

القسم الرابع ـ الكيفيات الاستعدادية :

وهي استعداد شديد على أن يفعل ويعالج ولا يتأثر بسهولة ، ويسمى قوة ومصحاحية ، أو على أن ينفعل ويتأثر بسهولة ويسمى ضعفاً وممراضية .

---

(٥٢) لا يقال : اذا كان الزوج والفرد كيفا وعرضا فكيف القيام بعرض آخر كالكم ، لانا نقول : امتناع قيامه به مبنى على مذهب المتكلمين ، وأما الحكماء فقد جوزوه وفسروا القيام بالاختصاص الناعت ، لا التبعية للمحل في الحيز .

(٥٣) الشكل هيئة حاصلة من احاطة طرف واحد بالجسم كما في شكل الكرة ، أو احاطة اطراف به كما في المثلث وما زاد عليه .

(٥٤) ولنعم ما قيل : الحسن ما يجذب قلب الناظر من عين منظور ووجه ناضر .

(٥٥) وان شئت قلت هيئة تحصل من نقطة نهاية سطح من لقاء خطين لا متحدين .

وهو الحصول في الحيز ويساوي(٥٦)المكان عند الحكماء ، وهو عند المشائيين السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى ، وعند الاشراقيين بُعد"(٥٧) جوهري مجرد عن المادة ينفذ فيه أبعاد الجسم المتمكن ، وأما المتكلمون فالمكان عندهم بعد موهوم يشغله المتمكن بحيث لو لم يكن هو فيه لبقي خالياً ، فهو أخص من الحيز لوجود الجوهر الفرد عندهم ، والخلاء جائز في رأيهم وممتنع عند الحكماء .

وأنواع الأين أربعة : فان حصول الشيء في الحيز ان كان مسبوقا بحصول آخر فهو حركة ، أو في نفس الحيز فهو سكون فالحركة كون ثانٍ في آن ثان في مكان ثان ، والسكون كون ثان في آنٍ ثان في عين المكان على ما اشتهر ، والحق ان الحركة كونان في آنين في مكانين ، والسكون كونان في آنين في مكان واحد ، فالكون في آن الحدوث وحده ليس بحركة ولا سكون ، ثم حصول الشيء في محله اذا

---

(٥٦) اذ لا وجود للجوهر الفرد عندهم فكل موجود مادى قائم بذاته له بعد ويسمى محله بالحيز والمكان . والمشائيون منهم قوم مشوا الى طلابهم أو مشى اليهم طلابهم على القدمين ، والاشراقيون : قوم مرتاضون هم وتلاميذهم على منهج خاص حتى صفت قلوبهم فأناروا واستفادوا بالتلقى الروحى .

(٥٧) تبين من هذا أن البعد عندهم بعدان : الاول بعد جوهرى مجرد عن المادة ويسمى بالمكان ، والثاني بعد عرضى قائم بالمتمكن والتمكن حينئذ عبارة عن نفوذ أبعاد المتمكن في البعد المجرد الجوهرى .

اعتبر بالنسبة الى حصول شيء آخر ان كان بحيث لا يمكن تخلل ثالث بينهما فهو اجتماع ، والا فافتراق .

المقالة الخامسة ـ الاضافة

وهي نسبة منعكسة في التعقل أي لا يمكن تعقلها الا بالقياس الى نسبة أخرى كذلك فهما متعقلان معاً وبينهما دور" مَعِي" لا دور تقدمي ، اذ ليس هناك توقف تعقل احديهما على تعقل الأخرى لاستلزامه لحوق الموقوف وسبق الموقوف عليه وذلك منتفٍ بينهما ، ثم الاضافتان قد تختلفان من الجانبين كالأبوة والبنوة ، وقد تتوافقان كالأخوة والصداقة والمحبة ، وتسمى كل من النسبتين اضافة ومضافاً حقيقياً ومجموعهما متضايفين حقيقيين ، ومع المعروض كالأب مضافاً مشهوريا والمجموع متضايفين مشهوريين .

المقالة السادسة ـ المتى

وهو كون الشيء في الزمان فان لم يفضل الزمان عليه فالمتى حقيقي كاليوم للصوم اذ لا يؤدى صومان في يوم واحد ، والا فغير حقيقي كوقت الصبح لصلاته فان الوقت تَسَعُ صلواتٍ كثيرة .

المقالة السابعة ـ الوضع

وهو كون الشيء بحيث تكون لأجزائه نسبة في ما بينها بالنظر الى نفسها ، والى الأمور الخارجة عنها كالقيام والقعود .

المقالة الثامنة ــ الملك

ويسمى جِدَة : وهو هيئة حاصلة من نسبة الشيء الى شيء خاص لجميعه كالجلد للحيوان أو لبعضه كالعباءة للانسان .

المقالة التاسعة ــ الفعل

وهو تأثير الشيء في الشيء ما دام مؤثراً كتسخين النار للماء ما دامت مُسَخِّنة .

المقالة العاشرة ــ الانفعال(٥٨)

وهو تأثره عنه ما دام متأثراً كتسخن الماء بالنار ما دام متسخناً ، وما يحصل منهما قد يكون كيفاً أو كماً أو وضعاً أو غيرها كالأين .

(٥٨) فائدة لطيفة الفعل والانفعال من مقولة الاضافة مفهوما ، ومن مقوله الفعل والانفعال مصداقا .

الخاتمة في فوائد

الأولى : كل موجود في الخارج فله وجودات أربعة : الخطي ، والوجود اللفظي ، والوجود الذهني ، والوجود العيني ، ويدل الأول على الثاني والثاني على الثالث بالوضع، والثالث على الرابع بالعقل ، والوجود مطلقاً اما وجود محمولي وهو وجود الشيء في نفسه فيقع محمولا عليه نحو الباري تعالى أو زيد أو البياض موجود ، واما وجود رابطي وهو وجوده للغير فيقع رابطة بين الموضوع والمحمول نحو الثلج أبيض ، أي يوجد له البياض وبين الشيء وزمانه أو مكانه خارجاً ، نحو الورد في أيار وهو في الحديقة ، أو ذهناً ، نحو الحبيب في القلب ، والوجود المحمولي أخص مطلقاً بحسب التحقق من الوجود الرابطي ، لاجتماعهما في الأمور العينية(١) وافتراق الرابطي عن المحمولي في الأمور الاعتبارية(٢) ، وأما بحسب المفهوم فمتباينان ، وكذا بحسب الصدق أما في الأعيان فظاهر ، وأما في الأعراض فلأن وجود العرض في نفسه ليس وجوده في محله ولذا يقال وجد البياض فقام بالمحل(٣) ، كما أفاده السيد قدس سره .

---

(١) فان البارى تعالى كما له وجود في حد ذاته له وجود في الخارج والذهن ، وكذلك الممكنات الخاصة جواهرا واعراضا .

(٢) فان الامكان له وجود رابطي لثبوته لزيد ولا وجود له في ذاته وهو ظاهر .

(٣) حيث وقع الفاء بين وجوده في نفسه ووجوده لمحله أعنى قيامه به فلزم ان يكون متغايرين والا لزم وقوع فاء التعقيب بين الشيء ونفسه وهو ممتنع ، لان الفاء لا تدخل بين الشيء ونفسه .

الثانية : ان الوجوب والامتناع والامكان صفات للنسبة التامة الخبرية وجهات لها ، ويفسر الأول بضرورة الوجود(٤) والثاني بضرورة(٥) العدم والثالث بلا ضرورتهما ، وهذا هو الامكان الخاص المقابل للأولين نحو العالم موجود بالامكان الخاص ، وأما الامكان العام وهو بمعنى سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة سواء كان الجانب الموافق ضرورياً أو لا ، فيشمل الأمور الثلاثة ذهناً(٦) ، وأما بحسب الاستعمال(٧) فان وقع جهة للقضية الموجبة ويسمى حينئذ بالامكان العام المقيد بجانب الوجود ، ومعناه سلب الضرورة

---

(٤) أى الوجود المحمولى أو الرابطي نحو الله موجود والله عالم بالوجوب، وقس عليه الامكان والامتناع ، والحاصل أنه يفسر بضرورة بوجود المحمول للموضوع ، سواء كان المحمول الوجود نحو الله موجود بالوجوب ، أو غيره نحو الله عالم بالوجوب ، وبعبارة اخرى سواء كان الوجود وجود الشيء في نفسه كالمثال الاول أو وجود شيء لشيء كالمثال الثانى .

(٥) أى ضرورة عدم المحمول للموضوع سواء كان المحمول الوجود نحو اللا شيء موجود بالامتناع ، أو غيره نحو اللاشيء عالم بالامتناع ، وبعبارة اخرى سواء كان العدم عدم الشيء في نفسه أو عدم شيء لشيء كالمثال الثانى ، وقس عليه الامكان الخاص .

(٦) حيث يصدق على الواجب أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده وهو العدم ، وعلى الممتنع انه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لعدمه وهو الوجود ، وعلى الممكن الخاص انه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده أعنى العدم كما سلبت عن جانبه الموافق أى الوجود ، فأحفظه .

(٧) أى وأما في الاستعمال فلا يشمل الا اثنين من تلك الثلاثة ، ثم وجه التسمية بالمقيد بجانب الوجود أو العدم مع انه قيد لهما لا مقيد بهما ←

عن الجانب المخالف الذي هو اللا وقوع ، سواء كان الجانب الموافق ضرورياً نحو الباري تعالى موجود بالامكان العام ، أو لا ضرورياً أيضاً نحو العالم موجود بالامكان العام ، فيقابل الامتناع ويشمل الوجوب والامكان الخاص ، وان كان جهة للقضية السالبة ويسمى حينئذ بالامكان العام المقيد بجانب العدم ويفيد سلب الضرورة عن الجانب المخالف الذي هو الوقوع سواء كان الجانب الموافق ضرورياً نحو اللا شيء ليس بموجود بالامكان العام ، أو لا ضرورياً أيضاً نحو العالم ليس بموجود بالامكان العام ، فيقابل الوجوب ويشمل الامتناع والامكان الخاص ، فما في الذهن هو الامكان العام المطلق الشامل للمفاهيم الثلاثة ، وما في الاستعمال هو المقيد كما عرفت .

الثالثة : كل اثنين غيران ، فان اشتركا في تمام الماهية المختصة فمتماثلان كزيد وعمرو ، والا فمتخالفان ، فان كانا ممتنعي الاجتماع في محل واحد من جهة واحدة فمتقابلان ، فان كانا وجوديين فان كان تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فمتضايفان كالأبوة والبنوة ، والا فمتضادان كالسواد

هو ملاحظة مآل معنى القضية المقيدة به حيث يعبر عن معنى القضية الموجبة الممكنة بامكان وقوع الثبوت وعن معنى السالبة بامكان لا وقوع الثبوت فيقع الامكان اذ ذاك مضافا الى الوقوع واللا وقوع ومقيدا بهما وهما المرادان من الوجود والعدم .

والبياض ، وان كان أحدهما وجودياً والآخر عدمياً فان اعتبر في موضوع العدمي الاستعداد للوجودي فهما متقابلان بالعدم والملكة كالعمى والبصر ، والا فمتقابلان بالايجاب والسلب كالانسان واللا انسان ، ولا تقابل بين العدمين ، اذ المطلق لا يتعدد ، والمقيدان يجتمعان ، وكذلك المقيد والمطلق .

أطلقنا الله من قيد الجهل والحيرة ، ووفقنا للسير بنور العلم والبصيرة ، وثبتنا على الصراط المستقيم بقوة الاستقامة ، وختم أعمارنا بالسعادة والصحة والسلامة ، وأكرمنا بلقاء وجهه في دار الكرامة بجاه حبيبه وخليله محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه أهل الشهامة . وقد فرغت أناملي من تأليف هذه الرسالة الجليلة عصر يوم الثلاثاء التاسع عشر من صفر الخير سنة ألف وثلاثمائة وتسع وأربعين من هجرة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام في مدرسة بيارة المباركة ، والحمد لله أولاً وآخراً

وان المؤلف المفتقر الى عفو المولى

الرؤوف الرحيم عبدالكريم

محمد المدرس غفر الله

له ولوالديه وسائر

اخوانه

آمين

١٣٤٩هـ

الرســـالة العزيزة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رزقنا الايمان بذاته وصفاته ، وانطقنا بشكر جميل نعمته وجليل هباته ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بسواطع بيناته ولوامع آياته ، وعلى آله وأصحابه السعداء بصحبته ومحبته المنورين بآدابه وعاداته ، وأتباعه المحسنين الهداة للخلق الى الحق باثباته .

وبعد فيقول المفتقر الى آلاء مولاه الصمد عبدالكريم ابن محمد ــ أحسن الله اليه والى سائر اخوانه بموائد الاحسان والمدد ــ : هذه فرائد نفيسة ، وفوائد جليلة ، لفهم فن المنطق خير دليل واحسن وسيلة ، ألفتها للطالبين بعبارة وافية وجيزة وسميتها (العزيزة) ورتبتها على مقدمات وستة أبواب وخاتمة ، سائلا المولى المنان أن ينفعني بها وجميع الاخوان ، ويهبنا بها موهبة دائمة سالمة بمنه وفضله على برياته .

المقدمة الأولى

أسماء العلوم موضوعة للمسائل(١) وهي القضايا الكلية التي يستنبط(٢) منها أحكام جزئيات موضوعها ، أو للتصديق بها أو للملكة الحاصلة من ممارستها ، أو لمجموع المسائل ، والموضوع ، والمباديء ، تصورية كحدود(٣) الموضوعات وأجزائها وأعراضها ، أو تصديقية ، وهي مقدمات تتألف منها أدلة المسائل ، وعلى كل فمتى وجد علم فهناك مسائل كثيرة تضبطها ، جهة وحدة ذاتية ، وهي الموضوع ، لضبطه(٤) لها باعتبار بحثها عن أعراضه الذاتية ، أو جهة وحدة عرضية ، وهي الغاية لضبطها لها باعتبار استتباعها اياها .

---

(١) نحو كل حد تام وجب تركيبه من جنس المعرف وفصله القريبين ، وكل رسم تام وجب تركيبه من الجنس القريب والخاصة الشاملة ، وكل دليل من الشكل الاول وجب أن يكون الحد الاوسط فيه محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى وهكذا .

(٢) وهذا الاستنباط يحصل بضم صغرى سهلة الحصول الى تلك المسألة كأن يقال : هذا الحد حد تام للانسان وكل حد تام وجب تركيبه من الجنس والفصل القريبين .

(٣) كتعريف المعلوم التصوري : وهو ما يوصل بالفعل الى المجهول التصورى ، وكتعريف أجزائه كالجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ، وكتعريف المعلوم التصديقى وأجزائه من الموضوع والمحمول للقضية .

(٤) هذا دليل لكونها جهة وحدة ، وأما دليل كونها ذاتية هو أنه جزء من مسائل العلم وليس بخارج عنها .

وموضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية بأن يجعل هو نفسه(٥) ، أو عرضه الذاتي ، أو نوع أحدهما موضوعا في مسائله ، وتلك الأعراض(٦) أو أنواعها محمولة فيها ، والعرض الذاتي للشيء ما يلحقه بدون واسطة في عروضه له كالمتعجب اللاحق للانسان لذاته ، أو بها وكانت أمراً مساويا له جزء كالناطق الواسطة في عروض المفيد للانسان ، أو خارجا كالمتعجب الواسطة في عروض الضاحك له ، واما العارض بسبب الواسطة الغير(٧) المساوي فمن الأعراض الغريبة ولا يقع محمولا فيها .

---

(٥) والمثال الاول أعنى ما يكون نفس موضوع العلم موضوعا في المسألة وعرضه محمولا فيها لا يوجد في المنطق ، والمثال الثانى كقولهم : كل موصل الى مجهول تصورى يميزه عن جميع ما عداه ، والمثال الثالث كقولهم : كل حد تام موصل الى كنه المعرف ، والمثال الرابع كقولهم : كل موصل الى كنه الشيء أفيد من الموصل الى غيره .

(٦) ناظر الى كون نفس موضوع العلم او عوارضه موضوعا في المسألة ، وقوله : أو انواعها ناظر الى الصورتين الاخيرتين أى كون موضوع المسألة نوع موضوع العلم أو نوع عوارضه ، والمحمول نوع عوارض الموضوع أو نوع عوارض الاعراض الذاتية .

(٧) أى بأن تكون الواسطة جزء أعم كالحيوان الواسطة في عروض الحركة الارادية للانسان ، أو خارجا أعم كالماشى الواسطة في عروض الوصول الى المنزل له ، أو خارجا أخص كالرومي الواسطة في عروض الابيض له ، أو خارجا مباينا كالنار الواسطة فى عروض الحار للماء هذا ، وأعلم أن الواسطة في العروض هى الواسطة في عروض ما هى صفته بالذات لغيره بالتتبع كالسفينة الواسطة في عروض الحركة لمن فيها .

المقدمة الثانية

يجب على الشارع في أي علم تصوره بوجه ما والتصديق بفائدة مآله ، لامتناع طلب المجهول المطلق ، ومباشرة عمل بلا غرض ، كما ينبغي تصوره له بالجهتين أو احديهما ، ليكون في طلبه على بصيرة(٨) ، ويقف على مسائله اجمالا فيأمَنَ فوات ما يعنيه وصرف الهمة الى ما لا يعنيه ، وتصديقه بغايته الواقعية لئلا يُعد سعيه في تحصيله عبثا في نظره ، وتصديقه بموضوعه ليميزه عن غيره زيادة تميزه وتكمل بصيرته ، وهذه الادراكات مقدمة(٩) العلم لتوقف الشروع فيه عليها .

---

(٨) اشارة الى أن نفس تصور العلم ولو بوجه ما ، والتصديق بفائدة ماله ، مقدمة لاصل الشروع في العلم فيمتنع الشروع فيه بدونهما ، وأما تصوره بالجهتين أو احديهما والتصديق بفائدته وغايته الواقعية فهو مقدمة للشروع فيه على وجه البصيرة ، وأما التصديق بموضوعية موضوعه فهو مقدمة للشروع فيه على وجه زيادة البصيرة كذا حققه السيد قدس سره في تعليقاته على شرح الشمسية .

(٩) يعنى أن مقدمة العلم من قبيل العلوم والادراكات وهى على الدرجة الاولى تصور واحد ، وتصديق واحد ، وكذا على الدرجة الثانية ، وأما على الدرجة الثالثة فتصور وتصديقان كما رأيت ، وأما مقدمة الكتاب فمن قبيل المعلوم والمدرك فبين المقدمتين تباين بحسب الذات ، وأما بحسب التحقق فبينهما عموم وخصوص من وجه ، لاجتماعهما في ما اشتمل أول الكتاب على ما يفيد تلك الادراكات ، وتلك الطائفة من الالفاظ النافعة ، وافتراق الثانية عن الاولى في ما اذا اشتمل على تلك الالفاظ بحيث لم يكن هناك ما يوجب افادة تلك الادراكات ، وافتراق الاول في ما اذا أفادها المعلم أو المصنف شفاهيا ولم يتعرض في أول الكتاب لتلك الالفاظ والمصطلحات .

وآما مقدمة الكتاب فهي طائفة من الألفاظ أو معانيها تذكر في أوائل الكتب للانتفاع بها في مقاصدها .

المقدمة الثالثة

نحن نحتاج الى المنطق لأننا متميزون عن سائر الأنواع بالعقل، والعقل موجب للعلم، والعلم اما تصور واما تصديق، وكل منهما اما بديهي ، أو يحصل بالنظر : أعني ملاحظة المعقول(١٠) لتحصيل المجهول(١١) ، والنظر كثيراً ما يقع فيه الخطأ ولابد من قانون يميز النظر الصواب عن الخطأ وهو المنطق .

وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث الايصال بهما الى مجهول تصوري أو تصديقي .

وغايته تمييز النظر الصحيح عن السقيم .

وتعريفه باعتبار جهة الوحدة الذاتية : مسائل يبحث فيها عن أحوال المعلوم التصوري والتصديقي من حيث الايصال ، وباعتبار جهة الوحدة العرضية : مسائل توجب مراعاتها عصمة الذهن عن الخطأ في الانظار .

---

(١٠) أى المعلوم التصورى وهو المعرف وأجزاؤه والمعلوم التصديقى وهو الدليل وأجزاؤه .

(١١) أى التصورى وهو المعرف (بالفتح) أو التصديقى وهو المدعى والمطلوب .

الدلالة : كون الشيء بحالة ــ من الموضوعية(١٢) ، أو كونه مقتفى(١٣) الطبع أو علة أو معلولا(١٤) ــ يلزم من العلم به معها العلم بشيء آخر ، والشيء الأول يسمى دالا ، والثاني مدلولاً .

والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية ، والا فغير لفظية ، وكل منهما ان كان بواسطة الوضع فوضعية : وهو تعيين شيء بازاء معنى ليدل عليه بنفسه أو بالقرنية ، كدلالة زيد والدول الأربع على مدلولاتها ، أو بواسطة الطبع فطبعية كدلالة أح أح على وجع الصدر ، وحمرة وجه المحب عند رؤية الحبيب على العشق ، والا فعقلية كدلالة كل لفظ مسموع وراء حجاب على اللافظ ، فأقسامها ستة ، والمعتبر منها هو الدلالة اللفظية الوضعية ، وأقسامها ثلاثة : لأن دلالة اللفظ اما على تمام ما وضع له من حيث هو كذلك

---

(١٢) في الدال بالوضع .

(١٣) في الدال بالطبع .

(١٤) في الدال بالعقل ، وكدلالة الدخان على النار نهارا ، والتعريف بالعرضيات على المعرف (بالفتح) والدليل الاني على النتيجة ، وهذه كلها من قبيل دلالة الاثر على المؤثر والمعلول على العلة ، واما دلالة المؤثر على الاثر والعلة على المعلول فكدلالة النار على الدخان ليلا والحد التام على المحدود ، والدليل اللمى على النتيجة ، فالدلالة العقلية منحصرة في دلالة العلة على المعلول ودلالة المعلول على العلة .

فمطابقة ، كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ، أو على(١٥) جزئه من حيث هو كذلك فتضمن ، كدلالتــه على الحيوان أو الناطق في ضمن المجموع ، أو على خارج لازم له ذهنا بحيث يلزم(١٦) العلم به من العلم بالموضــوع له من حيث هو كذلك فالتزام ، كدلالة العمى على البصر والضرب على الضـــارب والمضروب ، واستلزامهما للمطابقة متيقن ، كعدم استلزام المطابقة (١٧) والالتزام للتضمن ، وأما استلزام المطابقة أو التضمن للالتزام فغير متيقن(١٨) هذا .

---

(١٥) يشير الى أنه ليس معنى الدلالة اللفظية الوضعية أن يكون اللفظ الدال موضوعا لخصوص ذلك المدلول ، والا لانحصرت في المطابقة ، بل المراد بها ما هو أعم منه ومن وضع اللفظ لكله ، كما في التضمن أو لملزومه كما في الالتزام .

(١٦) يعنى أنه لابد في الالتزام من تحقق اللزوم في العلم بين المعنى الموضوع له وذلك المعنى الخارج ، ويسمى هذا باللزوم بين العلمين ، وباللزوم في العلم ، وباللزوم الذهنى في أحد اطلاقيه ، سواء تحقق اللزوم بين نفس المعنى الموضوع له واللازم في الخارج أيضا ، كما في دلالة الاعراض النسبية على طرفيها ، ودلالة الحد التام على المحدود ، ودلالة الادلة المبينة الانتاج على نتايجها كدلالة جميع الاقيسة الاستثنائية عليها ، ودلاله القياس الاقترانى الحملى أو الشرطى من الشكل الاول عليها ، ويختص حينئذ باسم اللزوم البين بالمعنى الاخص كما حققه المولى عبدالرحمن (الپنجونى) في تعليقاته على البرهان في المنطق ، أو لم يتحقق الا اللزوم بين علميهما ، كما في دلالة الاعدام على الملكات كدلالة العمى على البصر فاحفظه .

(١٧) كما في المعنى المطابقى البسيط والمدلول الالتزامى للبسائط .

(١٨) لانه يجوز أن يكون لكل معنى بسيط أو مركب لازم وان لا يكون .

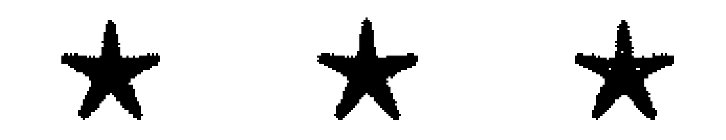
المقدمة الخامسة

اللفظ ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه المطابقي المقصود فمركب نحو غلام زيد، والا فمفرد سواء لم يكن للفظ جزء أصلا مثل (ق) علما لمصداق النقطة أو لزيد ، أو كان ولم يدل عليه لُغَةً كالنقطة لمصداقها أو لانسان ، أو دل لغة ولم يكن للمعنى المقصود جزء كعبدالله علما لانسان ، أو دل عليه ولم تقصد كالحيوان الناطق علماً لانسان .

والمركب ان حَسُنَ السكوت عليه بأن لم يكن كالسكوت على احد ركني الكلام فتام ، فان كان له خارج يحكيه فهو خبر نحو زيد قائم ، والا فهو انشاء ، فان لم يدل على طلب وضعا فتنبيه كأفعال التعجب والمدح ، والذم ، وصيغ العقود ، والقسم ، والنداء ، والرجاء ، والا فهو طلبي فان دل على طلب فهم مخصوص فاستفهام ، أو طلب غيره فمع الخضوع سؤال ودعاء ، أو مع المساواة فالتماس مطلقا ، ومع الاستعلاء أمر" ، ان كان المطلوب فعلا ، ونهي ان كان كفاً ، وان لم يحسن السكوت عليه فناقص ، اما تقييدي كالمركب الاضافي والتوصيفي ، أو غيره كالمركب المزجي كخمسة عشر .

والمفرد ، ان لم يستقل في افادة معناه فأداة ، والا فان دل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة فكلمة ، أولا فاسم ، وكل منها ان كان معناه واحدا فمختص ، أو متعدداً في اصلاح واحد ، فان وضع لكل فمشترك لفظي ، أو وضع لأحدهما

واستعمل في الآخر فهو بالنظر الى الأول حقيقة ، وأما بالنظر الى غيره ، فان كان استعماله لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فمجاز ، أو غير مانعة فكناية ، أو لا لعلاقة فغلط ، أو في اصطلاحين بأن نقل من أحدهما الى الآخر لمناسبة بينهما فمنقول ، فان كان الناقل أهل العرف العام فمنقول عرفي ، أو أهل العرف الخاص فمنقول اصطلاحي ، لكن ان كان أهل الشرع سمي منقولا شرعيا للاهتمام به .



الباب الأول

في المعاني المفردة

فصل في الكلي والجزئي

كل مفهوم حصل في ذهنك فهو من حيث قيامه به علم ، وبقطع النظر عنه معلوم ومفهوم ، وذلك المفهوم بمجرد النظر الى نفسه ان امتنع العقل عن حمله على كثيرين فهو جزئي عَلَمًا أولا ، والا فكلي ، وهو مُتَواطِيء ان تساوت أفراده في حمله عليها كالانسان ، ومشكك ان تفاوتت فيه بأوّليّة أو أولوية كالوجود بالنسبة الى وجود الواجب والممكن ، فعلم مما ذكر أن كل كلي هو مشترك معنوي وان مدار كون المفهوم جزئيا على تشخصه في الذهن ، وكليا على لا تشخصه فيه ، سواء امتنع فرده في نفس الأمر كاللاشيء والمستحيل ويسمى كلياً فرضياً ، أو أمكن ولم يوجد كالعنقاء أو وجد له فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب الوجود ، أو امكانه كالشمس ، أو وجدت أفراد محصورة كالكوكب السيار ، أو لا محصور ةكمعلوم الباري جل جلاله .

ثم اعلم أن كل كليين وجوديين أو عدميين أو مختلفين بينهما احدى النسب الأربع ، لأنه ان كان بينهما صدق وحمل كلي من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق(١) ،

---

(١) ومرجع المتساويين الى صدق موجبتين كليتين من الجانبين ، نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان .

أو من جانب واحد فقط فأعم وأخص(٢) مطلقا كالحيوان والانسان ، أو صدق جزئي فقط من الجانبين فأعم وأخص(٣) من وجه كالانسان والأبيض ، وكعين الأعم المطلق مع نقيض الأخص مثل الحيوان واللا انسان ، وان لم يكن بينهما صدق أصلا فمتباينان(٤) ككل أمرين متقابلين(٥) ، وعين كل من المتساويين مع نقيض الآخر ، وعين الأخص المطلق مع نقيض الأعم كالانسان واللا حيوان وكأمثال(٦) الانسان والفرس . وكل جزئي مع كل كلي فهو اما مباين(٧) له أو أخص منه

---

(٢) ومرجع العموم والخصوص المطلق الى صدق موجبة كلية من جانب الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم تقول : كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان ٠

(٣) ومرجع العموم والخصوص من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين من الجانبين وسالبتين جزئيتين منهما نحو بعض الانسان أبيض ، وبعض الابيض انسان ، وبعض الانسان ليس بأبيض ، وبعض الابيض ليس بانسان ٠

(٤) ومرجع المتباينين الى صدق سالبتين كليتين من الجانبين نحو لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس بانسان ٠

(٥) بالايجاب والسلب كالانسان واللا انسان أو بالعدم والملكة كالعمى والبصر أو بالتضاد كالسواد والبياض أو بالتضايف كالابوة والبنوة ٠

(٦) من كل متخالفين غير متقابلين بأحد أقسام التقابل الاربع كالسواد والحلاوة والسواد والانسان ٠

(٧) ان لم يجز حمله عليه كزيد والاسد وقوله أو أخص منه أي ان كان مما يجوز حمله عليه ذاتيا كزيد والانسان أو عرضيا كزيد والضاحك ٠

مطلقا ، وكل جزئيين فهما متباينان كزيـد وعمرو ، الا اذا اكتفى بالمغايرة الاعتبارية فقد يتساويان كهذا الضـاحك وهذا الكاتب(٨) مشاراً بهما الى زيد . ونقيضا المتساويين(٩) متساويان ، ونقيضـا الأعم والأخص المطلق أعم وأخص مطلقا ، لكن بعكس(١٠) العينين ، ونقيضا الأعم والأخص من

---

(٨) فان الهذيتين أى الامرين المشار اليهما بهذا وهذا متصادقتان على ذات واحدة كزيد .

(٩) أى كل ما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه النقيض الاخر ، وبالعكس الكلى ، فكل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان ، اذ لو صدق أحدهما على فرد بأن يكون لا انسانا مثلا ولم يصدق عليه النقيض الاخر كاللا ناطق لصدق عليه نقيضه ، لئلا يلزم رفع النقيضين ، فلزم وجود اللا انسان مع الناطق لصدق أحد المتساويين بدون الاخر ، وهذا خلاف المفروض والواقع هذا ، وبين عين أحد المتساويين مع نقيض الآخر مباينة كلية ، ومرجعهما سالبتان كليتان فلا شيء من اللا انسان بناطق ولا شيء من الناطق بلا انسان .

(١٠) فنقيض العام المطلق خاص مطلق ، ونقيض الخاص المطلق عام مطلق ، فكل ما صدق عليه اللا حيوان صدق عليه اللا انسان ، وليس بعض ما صدق عليه اللا انسان يصدق عليه اللا حيوان ، أما الاولى فلانه لو لم يصدق اللا انسان على ما صدق عليه اللا حيوان لصدق عليه الانسان، وهذا فاسد اذ يلزم منه وجود الخاص بدون العام ، وأما الثانى فلانه بعد ما ثبت أن كل ما يصدق عليه اللا حيوان يصدق عليه اللا انسان ، لو ثبت العكس الكلى لكان النقيضان متساويين ، فيلزم حينئذ تساوى العينين ، وهذا خلاف المفروض من كونهما أعم وأخص مطلقا هذا ، وبين عين الاخص المطلق ونقيض الاعم المطلق تباين كلى والمرجع سالبتان كليتان من الجانبين ، وبين نقيض الاخص المطلق وعين الاعم المطلق كاللا انسان ←

وجه قد يكونان كذلك كاللا انسان واللا أبيض ، وقد تتباينان كليا كالانسان واللا حيوان ، فبين نقيضيهما تباين(١١) جزئي بالمعنى الأعم ، وكذلك نقيضا المتباينين كاللا انسان واللا فرس والانسان واللا انسان . ثم الجزئي والكلي كما أطلقا على ما سبق ويسميان بالجزئي والكلي الحقيقيين(١٢) ، يطلق الجزئي على ما اندرج تحت غيره والكلي على ما اندرج شيء تحته ويسميان حينئذ بالجزئي والكلي الاضافيين(١٣) ، والجزئي الحقيقي أخص(١٤) مطلقا

والحيوان عموم من وجه ، والمرجع موجبة جزئية وسالبتان جزئيتان من الجانبين .

(١١) والتباين الجزئي بالمعنى الاعم : هو افتراق كل من الكليين عن الآخر في الجملة أى في بعض الافراد ، سواء كان بينهما الافتراق في سائر المواد فيتحقق التباين الكلى ، أولا ، فيتحقق التباين الجزئي بالمعنى الاخص المفسر بافتراق كل من الكليين عن الآخر في بعض الافراد واجتماعهما في البعض الآخر ، المساوى للعموم من وجه ، فللتباين الجزئي بالمعنى الاعم فردان : هما التباين الكلى ، والعموم والخصوص من وجه ، فقولى : بالمعنى الاعم احتراز عن التباين الجزئي بالمعنى الاخص .

(١٢) ونسبتهما الى الحقيقة من نسبة الشيء الى الامر المنظور اليه لصفته ، فان جزئية الجزئي بذلك المعنى السابق انما هى بالنظر الى حقيقته المتشخصة في الذهن ، وكذلك كلية الكلي بالمعنى السابق .

(١٣) ونسبتهما الى الاضافة من نسبة الشيء الى سبب صفته ، فان جزئية الجزئي الاضافي بهذا المعنى انما هى بالاضافة الى ما فوقه ، وكذلك كلية الكلي الاضافي انما هى بالاضافة الى ما تحته .

(١٤) لان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت أمر أعم منه ، ولو كان مفهوما عرضيا كالشيء ، فان زيدا مثلا مندرج تحت الانسان ، والبارى ←

من الجزئي الاضافي ومباين لكل من الكليين . والجزئي الاضافي(١٥) أعم من وجه من الكليين ، والكلي الحقيقي أعم من الكلي الاضافي(١٦) .

فصل في الكليات الخمس(١٧)

اعلم ان كل كلي بالنسبة الى ما يحمل(١٨) هو عليه اما ذاتي واما عرضي ، لأنه ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته

تعالى تحت الممكن العام أو الموجود أو الشيء فيكون جزئيا اضافيا ، ولا عكس كليا فان الانسان جزئي اضافي لكونه تحت الحيوان ، وليس بجزئي حقيقي لكون معناه كليا ، ثم مادة اجتماعهما زيد ، ومادة افتراق الاضافي الانسان .

(١٥) مادة اجتماعهما الانسان ، فانه جزئي اضافي وكلي حقيقي وكلي اضافي ومادة افتراق الجزئي الاضافي هي الجزئي الحقيقي ومادة افتراق الكليين مفهوم الشيء مثلا .

(١٦) مادة اجتماعهما الانسان ، ومادة افتراق الكلي الحقيقي كل كلي معدوم الفرد ممكنا كالعنقاء ، أو ممتنعا كاللاشيء ويسمى حينئذ كليا فرضيا .

(١٧) أي في مسائل موضوعاتها الذكرية انواع الكليات الخمس ، أو موضوعاتها الحقيقية مفاهيم ، هي أفراد أنواعها ، فان قولنا كل جنس مشترك تام بين كثيرين مختلفين بالحقيقة ، موضوعه الذكرى عنوان الجنس ، وموضوعه الحقيقي أمثال مفهوم الحيوان ، والجسم النامي ، والجسم ، والجوهر ، وتلك المفاهيم من أفراد نوع من أنواع الكليات الخمس أعني الجنس ، وانما قدرنا قولنا أي في مسائل لكون هذا الفصل جزء من الكتاب الدال على جزء من علم المنطق ، وعلم المنطق مسائل فالظرفية من ظرفية المدلول للدال .

فذاتي له ، والا فعرضي ، ومما ينبغي أن يعلم ان الانسان اذا سمع لفظاً فمقتضى الترتيب الطبيعي أن يسأل أولا بكلمة ، ما ، عما وضع(١٩) هو له ، اذ ما لم يعرف مفهوم اللفظ استحال عادة طلب وجوده ، وجوابه بايراد لفظ ومآله(٢٠) الى التصديق بالوضع ، ثم قد يسأل (بما) هذه عن تفصيل ذلك المفهوم المجمل ليحصل عنده التعريف الاسمي وتسمى كلمة ، ما ، هذه ما ، الشارحة(٢١) للاسم ، ثم يسأل بكلمة ، هل ، عن وجوده(٢٢) ، اذ ما لم يعرف وجوده لم تطلب حقيقته ، وجوابه أنه معدوم أو موجود ، وكلمة ،

---

(١٨) فالرس مثلا ليس ذاتيا لزيد ولا عرضيا له ، لانه لا يحمل عليه ايجابا ·

(١٩) أى اجمالا اذا ما لم يعرف ما وضع له اللفظ اجمالا لا يسأل عن تفصيله ، فيقال في جواب ما الغضنفر انه أسد ، وانما يسأل أولا عما وضع له اللفظ دون وجوده ، اذ ما لم يعرف مفهوم الخ ·

(٢٠) أى ومآله الى تصديق السائل بوضع اللفظ المسئول عنه كالغضنفر لمعنى يعبر عنه بالاسد ولذا اشتهر ان مطالب ما هذه من المطالب التصديقية لا التصورية ·

(٢١) اى الكاشفة عما وضع له الاسم ·

(٢٢) اى وبعد معرفة وجوده يسأل بما الحقيقة عن ماهيته ثم بهل المركبة عن احواله · ووجه تسمية هل الاولى بسيطة هو بساطة المسؤول عنه ، لان الوجود عين ماهية المسؤول بمعنى مبدء الاثار فالمسؤول عنه مع الماهية شيء بسيط ، ووجه تسمية الثانى مركبة هو أن أحوال الشيء عوارض له خارجة عنه ركبت معه ، لافادة علم الناس بأحواله ، وقد نظمت هذا الموضوع بقولى :

←

هل ، هذه تسمى هل البسيطة ، وبعد العلم بوجوده يسأل عن حقيقته (بما) الحقيقية ، وجوابها ببيان جنسه وفصله القريبين ، وبعد الاطلاع عليها له أن يسأل بكلمة هل عن أوصافها وأحوالها وكلمة هل هذه تسمى هل المركبة فالأسئلة خمسة .

ثم المطلوب للسائل (بما) الحقيقية تمام حقيقة المسؤول عنه ، فان كان واحداً فتمام حقيقته(٢٣) المختصة ، أو متعدداً(٢٤) فتمام الحقيقة المشتركة ، ومطلوبه بأي شيء ،

اذا سمعت لفظة فاسأل بما	عما له قد وضعت وافتهما
وحاصل الجواب تصديق بما	قد وضعت له لسر علما
واسأل بما ثانية كى يشرحه	وذان مطلبان في ما الشارحة
واسأل بهل أى عن وجوده وذى	هل البسيطة فخذها واحتذ
واسأل بما رابعة عن التى	قد علمت لذاك من حقيقة
وهذه مطلب ما الحقيقة	وباب تعريف لها طريقة
وان أردت كشف حاله فسل	عنها بهل وخذ جوابا اذ حصل
وهذه اسمها هل المركبة	فهذه الاسئلة المرتبة

(٢٣) وهى نوع ان كان المسؤول عنه شخصا ، وحد تام ان كان محدودا كالحيوان الناطق في جواب الانسان ، وبعبارة اخرى ان كان الواحد شخصا فتمام حقيقته المجملة كالانسان لزيد ، أو نوعا فتمام حقيقته المفصلة كالحيوان الناطق للانسان .

(٢٤) وهذه الامور المتعددة ان كانت أشخاصا ، فالواقع في جوابها النوع كالانسان في جواب ما زيد وعمر وبكر ، أو أنواعا فالواقع في جوابها الجنس كالحيوان الواقع في جواب ما الانسان والفرس والاسد ، فقد علم ان النوع يقع في جواب الواحد والمتعدد لكونه تمام الحقيقة المشتركة والمختصة ، وان الجنس لا يقع الا على المتعدد ، لكونه تمام الحقيقة المشتركة
←

ما يميز المسؤول عنه تمييزاً تاما، أو ناقصاً عن مشاركاته(٢٥) في ما أضـــيفت اليه كلمة ، أي ، فيجب أن يكون الجـواب أخص(٢٦) منه مطلقاً ، سواء كان أخص(٢٧) من المسؤول عنه أيضاً ، أو مساوياً(٢٨) له ، أو أعم(٢٩) منه ، وذاتياً للمسؤول عنه ان قيد السؤال بقيد في ذاته ، وعرضيا له ان قيد بقيد في عرضه ، وأياً منهما ان أطلق كما يجب عرفا أن لا يكون مما يقال في جواب ما هو .

ثم للذاتي أقسام ثلاثة : لأنـــه ان كان عين الحقيقة(٣٠) المختصة بجزئياته ، وحينئذ يكون مقولا في جواب السؤال بما

لا غير ، والمراد بتمام الحقيقة المشتركة بين المتعدد ، أن لا تشترك تلك الامور المتعددة في مفهوم ، الا وهو عينها أو جزؤها كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس مثلا ، فانهما يشتركان في الحيوان ، وهو مشترك تام بينهما ، ويشتركان في الجسم النامى والحساس والمتحرك بالارادة ، وكل منها داخل في الحيوان ، ومجموعها هو نفس الحيوان ، وعينه الذى هو المشترك التام بينهما .

(٢٥) أى عن جميع الاغيار المشاركة له ، أو ناقصا أى عن بعض الاغيار المشاركة له .

(٢٦) والا فلا يميز المسؤول عنه عن الاغيار المشاركة له فيه ، وذلك كان يقال في جواب الانسان أى شيء هو ناطق أو كاتب بالفعل أو حساس .

(٢٧) فحينئذ يميز بعض أفراد المسؤول عنه عن جميع الاغيار .

(٢٨) وحينئذ يميز جميع أفراده عن جميع الاغيار .

(٢٩) فيميز افراده عن بعض الاغيار .

(٣٠) وكل ما كان عين الحقيقة المختصة ، فهو عين الحقيقة المشتركة بالنسبة الى جزئيات الحقيقة المختصة ، وذلك كالانسان لجزئياته ، ولا عكس كالحيوان ، وانما قال المختصة لاخراج الجنس ، فانه عين حقيقة جزئياته لكن حقيقتها المشتركة فقط .

عن المتعدد(٣١) منها وعن الواحد فنوع لها كالانسان ، ويعرف بأنه : كلي(٣٢) مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما بحسب الشركة والخصوصية ، وان كان جزء لها فان كان مشتركا تاما(٣٣) بين جزئي منها وجزئي آخر مباين له نوعا ، وحينئذ يكون جزء أعم منها ومحمولا في جواب السؤال بما عن المتعدد منها لا عن الواحد فهو جنس

---

(٣١) وذلك لان السؤال بما عن الواحد لطلب تمام حقيقته المختصة، وعن المتعدد لطلب تمام حقيقته المشتركة ، والنوع لما كان تمام الحقيقة المختصة بجزئياته كان تمام حقيقتها المشتركة أيضا ، فيقع في جواب السؤال عن الواحد وعن المتعدد منها .

(٣٢) قوله كلي جنس شامل للكليات ، وقوله متفقين بالحقيقة يخرج الجنس ، وفصله ، وخاصته ، والعرض العام مطلقا ، وقوله في جواب ما يخرج فصل النوع ، وخاصته .

(٣٣) معنى المشترك التام أن لا يشترك الشركاء فيه في غيره ، وقوله بين جزئي منها وجزئي آخر مباين ، يعنى به أنه لابد لكون المفهوم جنسا لماهيته أن يكون محمولا عليها مع ماهية آخر مباينة لها نوعا ، ومشاركة لها في الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان ، فانه يحمل عليه وعلى الفرس ، فان كان مع ذلك محمولا عليها مع كل واحد واحد من المفهومات المباينة لها نوعا ، والمشاركة لها في الجنس فجنس قريب لها كما مثلنا ، فان الحيوان كما يحمل على الانسان والفرس يحمل على الانسان والاسد وعلى الانسان والغنم وغيره من مشاركاته في الحيوان ، وان لم يحمل عليها مع كل واحد من مشاركاتها فيه ، بل عليها مع بعض منها ، دون بعض فجنس بعيد كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان ، فانه يحمل على الانسان والشجر الاخضر في جواب السؤال عنهما بما هما ، ولا يحمل على الانسان والفرس ونحوه ، مع أنه من مشاركات الانسان في الجسم النامي .

لها كالحيوان للانسان والفرس ، ويعـــرف بأنه : كلي(٣٤) مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما بحســـب الشركة فقط ، وان لم يكن كذلك ، ســـــواء لم يكن(٣٥) مشتركا بين جزئي وجزئي آخر مبـــاين له نوعا فيكـــون مساويا(٣٦) لها ، أو كان(٣٧) مشتركا ناقصا بينهما ويكون جزء أعم أو مساويا للماهيـــة ، ومميزاً لها عن الأغيـــار المشاركة لها في الجنس فهو فصل لها كالناطق والحســـاس للانسان ، والحساس والنامي للحيوان ، والنامي والقـــابل

---

(٣٤) قوله كلي جنس يشمل الكليات ، وقوله مختلفين بالحقيقة يخرج النوع وفصله وخاصته ، وقوله في جواب ما يخرج فصل الجنس وخاصته والعرض العام ٠

(٣٥) كل ذاتي يكون جزء من الماهية وغير مشترك بين جزئيين متباينين حقيقة فهو مساو لتلك الماهية ، وينحصر مثاله في الفصول القريبة للانواع كالناطق للانسان ، وكل ذاتى يكون جزء منها ومشتركا ناقصا بينهما قد يكون مساويا للماهية التى هو جزء منها كالحساس الذى هو جزء من ماهية الحيوان ، ومشترك ناقص بين الانسان والفرس وهو مساو للحيوان ، وقد يكون اعم منها كالنامى بالنسبة للحيوان والانسان ، أو الحساس بالنسبة للانسان ، وهذا معنى قولى ويكون جزء أعم أو مساويا ، فكل ذاتي غير مشترك بينهما مساو للماهية التى هو جزء منها ، وليس كل مساو للماهية غير مشترك فبينهما عموم وخصوص مطلق فاحفظه ٠

(٣٦) قوله فيكون مســـاويا لها كالناطق للانســـان ، والحســـاس للحيوان ، والنامي للجسم النامى ، والقابل للابعاد للجسم ٠

(٣٧) قوله أو كان مشتركا ناقصا كالحساس للانسان ، والنامى للحيوان ، وقابل الابعاد للجسم النامى ٠

للأبعاد للجسم النامي ، والقابل للجسم ، ويعرف بانه : كلي(٣٨) يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته .

فوائد :

الأولى : النوع كما يطلق على ما تقدم ، ويسمى نوعاً حقيقيا ، يطلق على كل(٣٩) ماهية يحمل عليها وعلى غيرها

---

(٣٨) جنس شامل للكليات الخمس ، وقوله في جواب أى شيء هو يخرج العرض العام ، بناء على عدم كونه مقولا في الجواب ، واضافة الجواب الى أي شيء هو يخرج الجنس والنوع ، وقوله في ذاته يخرج خاصة النوع والجنس .

(٣٩) اعلم أن التعريف المستفاد من هذه العبارة يجب شمولها للنوع الحقيقى ، والجنس مطلقا ، الا الجنس العالى ، ومنعه لما عداهما عن الدخول فيه ، فقوله ماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو مخرج للاشخاص ، والاصناف ، والفصول ، والخواص ، والاعراض العامة ، اذ ليس شيء منها ماهية بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو ، وان كان ماهية بمعنى ما به الشيء هو هو ، وحينئذ يكون قوله في جواب ماهما مستدركا من حيث الاخراج ، والاحتراز عن الاغيار ، اذ لم يبق شيء منها حتى يخرج به ، او قوله ماهية يخرج الاشخاص فقط ، لان كلا مما عداها ماهية بالنظر الى حصصه ، ومقول في جواب السؤال عن تلك الحصص بما ، وقوله يحمل عليه وعلى غيره الجنس يخرج ما عدا الاشخاص مما ذكر عن تعريف النوع الاضافي ، فدقق ، ثم بين المعنيين عموم من وجه ، لاجتماعهما في النوع المركب من الجنس والفصل كالانسان ، وافتراق النوع الاضافي في الاجناس ما عدا الجنس العالى ، وافتراق النوع الحقيقى في النوع الحقيقى البسيط اى الغير المركب من الجنس والفصل كالنقطة بناء على بساطتها د. هنا كالخارج .

الجنس في جواب ماهما كالانسان والحيوان ، والجسم النامي، والجسم ، ويسمى نوعاً اضافيا .

الثانية : ان جنس الماهية كما يقـــال عليها مع بعض مشاركاتها فيه ، ان كان مقولا عليهـا مـع كل(٤٠) واحدٍ واحدٍ منها فقريب" كالحيوان للانسان ، والجســم النامي للحيوان، والجسم للجسم النامي، والجوهر للجسم، والا فبعيد كالجوهر للجسم النامي ، والجسم النامي للانسان .

الثالثة : كل من النوع والجنس ان لم يوجد مثله فوقه ولا تحته فهو مفرد كالعقل في احتمالين(٤١) ، وان وجد فوقه

---

(٤٠) يعنى ان كلمة كل في هذا المقام افرادى ، واعتباره هو الفارق بين الجنس القريب والبعيد ، والا فلو اريد بها الكل المجموعي ، لم يبق فارق بينهما لحمل الجنس البعيد أيضا على الماهية وعلى مجموع مشاركاتها فيه كما لا يخفى ، ثم وجه تسمية الجنس القريب بالجنس القريب ، أنه اكثر ارتباطا بالحقايق التى تحته مما فوقه بالنظر اليها ، اذ لا تحتاج الى جواب آخر لاستيفاء الحمل عليها وعلى مشاركاتها فيه ، ومنه يظهر وجه تسمية الجنس البعيد بالجنس البعيد ، ثم ان الجواب المحتاج اليه في مقام الجنس البعيد بأى عدد كان فمرتبة البعيد أقل منه بدرجة ، لان واحدا من تلك الاجوبة بالجنس القريب ، فاحفظه .

(٤١) والتفصيل أنه ان كانت العقول العشرة المزعومة المندرجة تحت مفهوم العقل متفقة في الماهية النوعية ، أى أفرادا شخصية ، والعقـــل نوعا لها ، وكان الجوهر جنسا للعقل ، فالعقل حينئذ يكون نوعا مفردا ومركبا من الجنس والفصل ، أما افراده فعلى اصطلاح أنه ليس فوقه ولا تحته نوع آخر ، وانما تحته الافراد الشخصية ، وفوقه الجنس أعنى الجوهر ، وأما تركيبه فلكون الجوهر جنسا له والمجرد عن المادة المؤثر ←

وتحته فهو متوسط كالجسم النامي ، أو فوقه فقط فهو سافل كالانسان والحيوان ، أو تحته فقط فهـو عـال كالجسـم والجوهر ، ويسمى النوع السـافل نوع الأنواع ، والجنس العالي جنس الأجناس ، وذلك عنـد الكثرة ، لأن الترتب في الأنواع(٤٢) بالتنازل ، وفي الأجناس بالتصاعد ، وما بينهما متوسط .

في غيره فصلا . وان كان الجوهر عرضا عاما له ، فالعقل نوع مفـرد بالوجه المار ، ولكنه بسيط أى ليس مركبا من الجنس والفصل لان ما لا جنس له لا فصل له ، وان كانت العقول العشرة مختلفة الماهية ، بأن تكون أنواعا متباينة كالانسان والاسد منحصرة في الاشخاص العشرة ، والعقل جنسا لها ، فان كان الجوهر جنسا للعقل ، فالعقل حينئذ جنس سافل ، ونوع اضافي عال ، أو كان الجوهر عرضا عاما له ، فالعقل جنس عال مفرد ، ولا يكون نوعا ، وهو ظاهر ، فعلى احتمال أن تكون العقول متفقة الماهية ، والجوهر جنسا للعقل ، أو عرضا عاما له ، يكون العقل نوعا مفردا ، وعلى احتمال ان تكون العقول مختلفة الماهية ، والجوهر عرضا عاما للعقل ، فالعقل جنس مفرد .

(٤٢) وذلك لان الترتب في الانواع بأن يكون هناك نوع ، ونوع نوع ، ونوع نوع نوع مثلا ، وكون الشيء نوعا لآخر يقتضي كونه انزل وأسفل منه ، فالترتيب بالتنازل ، وفي الاجناس بأن يكون هناك جنس ، وجنس جنس ، وكون الشيء جنسا لآخر يقتضي كونه فوقه وأعم منه ، فالترتيب يكون بالتصاعد ، ثم نوع الانواع مباين لجنس مطلقا ، وجنس الاجناس مباين للنوع مطلقا ، وبين النوع والجنس المتوسطين عموم من وجه ، لاجتماعهما في الجسم النامى ، وافتراق الجنس المتوسط في الجسم ، وافتراق النوع المتوسط في الحيوان .

الرابعة : ان فَصْلَ الماهيــة ان ميزهـــا عن جميــع مشاركاتها في الجنس القريب(٤٣) فقريب كالناطق للانســان أو عن مشاركاتها في الجنس البعيد فقط فبعيد كالحساس له هــذا .

الخامسة : الفصل مطلقا مقوم أي ذاتي مميز للماهيــة التي هو جزؤها مساويا لها أو أعم منها ، ومقسم لما فوقهــا من الأجناس فيكون عرضياً وخاصة لها ، وكل(٤٤) مقـــوم

---

(٤٣) وكل فصل يميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس القريب يميزها عن مشاركاتها في الجنس البعيد أيضا ، ولا عكس ، فان الحساس يميز الانسان عن الشجر ولا يميزه عن الاسد . وقوله أو عن مشاركاتها في الجنس البعيد أى مما لا يساوى الفصل البعيد ، بل يكون أعم منه ، والا فليس كل فصل بعيد مميزا للماهية عن مشاركاتها في كل جنس بعيد ، فان قابل الابعاد فصل بعيد للانسان ولا يميزه عن مشاركاته في الجسم النامى ، او الجسم ، بل يميزه عن مشاركاته في الجوهر فقط .

(٤٤) أى وكل فصل مقوم بالذات او بالواسطة للعالى مقوم بالواسطة للسافل ، لان مقوم العالى جزء مميز له ، والعالى جزء للسافل ، وجزء جزء الشيء جزؤه كالقابل للابعاد ، وبأنه مقوم للجسم بالذات ، وللجسم النامى والحيوان والانسان بالواسطة ، وهى واحدة في الاول ، وثنتان في الثانى ، وثلاث في الثالث ، وكالنامى فانه مقوم للجسم النامى بالذات ، وللحيوان والانسان بالواسطة ، وهى واحدة في الاول ، وثنتان في الثانى ، وكالحساس فانه مقوم للحيوان بالذات ، وللانسان بالواسطة ، وبالعكس الجزئي أى بعض مقوم السافل ، وهو المقوم له بالواسطة مقوم للعالى بالذات أو بالواسطة كالقابل للابعاد ، فانه مقوم للسافل كالانســان بالواسطة ، وللعالى أعنى الحيوان والجسم النامى بالواسطة ، وللجسم ←

للعالي مقوم للسافل وبالعكس الجزئي ، وكل مقسم للسافل مقسم للعالي(٤٥) وبالعكس كذلك ، والنوع المفرد والسافل لهما الفصل المقوم لا المقسم(٤٦) ، والجنس المفرد والعالي بالعكس ، بناء على أن ما لا جنس له لا فصل(٤٧) له ، وغير الأربعة ذو الجناحين(٤٨) ٠

بالذات ، وانما قلنا بالعكس الجزئي ، لانه لا يصح العكس كليا ، لان المقوم بالذات للسافل لا يكون مقوما للعالى ، فان الناطق مقوم للانسان ، وليس مقوما للحيوان ، بل مقسم له والحساس مقوم للحيوان وليس مقوما لما فوقه ، بل مقسم له ، والنامى مقوم للجسم النامى وليس مقوما للجسم ، بل مقسم له ، وكذلك القابل مقوم للجسم وليس مقوما للجوهر ، بل مقسم له ٠

(٤٥) أى وكل مقسم للسافل بالذات أو بالواسطة مقسم للعالى بالواسطة ، وذلك كالناطق فانه مقسم للحيوان بالذات ولما فوقه بالواسطة ، وكالحساس فانه مقسم للجسم النامى بالذات ولما فوقه بالواسطة ، وبالعكس كذلك أى بعض مقسم العالى وهو مقسمه بالواسطة مقسم للسافل كالناطق ، فانه مقسم للجسم النامى وللجسم بالواسطة ومقسم للحيوان بالذات ، ولا يصح العكس الكلي فان المقسم بالذات للعالى كالقابل للجوهر لا يكون مقسما للسافل كالجسم ، بل مقوم له ٠

(٤٦) فانهما لا نوع تحتهما فلا مقسم لهما ، ولكن فوقهما الجنس فلهما المقوم ٠

(٤٧) فانهما لا جنس لهما فلا مقوم لهما وتحتهما النوع فلهما المقسم ٠

(٤٨) أى له المقوم والمقسم ، فان فوق كل متوسط من النوع والجنس جنس فله فصل مقوم وتحت كل متوسط نوع فله مقسم ، لان مقوم الجنس مقوم النوع ، وبعبارة اخرى ، لان مقوم العالى مقوم للسافل ، ومقسم السافل بالذات مقسم للعالى نوعا أو جنسا ٠

وأما العرضي فقسمان لانه ان اختص بحقيقة واحدة نوعية أوجنسية(٤٩) ، ويكون مميزاً(٥٠) لهـا عن جميـع ما عداها مقولا عليها في جواب أي شيء هو في عرضه فهي خاصة لها ، وتعريفها : كلي مختص بالشيء يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه كالكاتب(٥١) للانسان والماشي للحيوان(٥٢) وان عم حقايق مختلفة فعرض عام كالماشي للانسـان(٥٣) والمتحيز للحيوان ، وتعريفه : كلي(٥٤) يقـال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا .

---

(٤٩) وهى ما كانت جزئياته مختلفة بالحقيقة ، والحقيقة النوعية ما كانت جزئياتها متفقة بها .

(٥٠) أى لجميعها ان كانت شاملة ، أو لبعضها ان كانت غـير شـاملة .

(٥١) فقوله كلي جنس شامل للكليات ، وقوله مختص بالشيء فصل أخرج الجنس وفصله والعرض العام ، وقوله في جواب أي شيء في عرضه أخرج النوع والفصل .

(٥٢) خاصة شاملة ان أريد بالقوة وغير شاملة ان أريد بالفعل .

(٥٣) ويعلم منه أن مفهوما واحدا يكون خاصة وعرضـا عاما باعتبارين .

(٥٤) قوله كلى جنس شامل للكليات ، وقوله مقول على ما تحت حقايق فصل مخرج للنوع وفصله وخاصته وخاصة الجنس باعتبار كونها خاصة له لا باعتبار كونها عرضا عاما للنوع ، وقوله قولا عرضيا فصل آخر مخرج للجنس وفصله .

فوائـد :

الأولى : قد تتصادق الكليات(٥٥) في مفهوم واحد باعتبارات كالحيوان ، فانه نوع لحصصه(٥٦) ، وجنس للانسان ، وخاصة لما فوقه(٥٧) ، وعرض عام للناطق والصاهل ، فقيد الحيثية(٥٨) معتبر في تعاريفها .

---

(٥٥) اى تتصادق الكليات الخمس المنطقية في مفهوم واحد طبيعى ، سواء تصادق فيه بعضها كما في مثال المتن أو تصادق فيه كلها كما في مفهوم الملون حيث قالوا جنس للاسود والابيض ونحوهما ، وفصل للكثيف فانه يعرف بالجسم الملون ، وخاصة للجسم ، وعرض عام للحيوان ، ونوع للمكيف .

(٥٦) الحصة عبارة عن الكلي المقيد بقيد عرضي ، فحصص الحيوان حيوان الانسان ، وحيوان الفرس ، وحيوان الاسد ، وهى متفقة في حقيقة الحيوانية كاتفاق زيد وعمرو وبكر في الانسانية ومختلفة بالاضافة الى الانواع ، وهى عرضية ، وخاصة للحيوان كاختلافهم بالعوارض المشخصة .

(٥٧) فان الحيوان خاصة للجسم النامى وللجسم وللجوهر .

(٥٨) والا لانتقض تعريف كل منها جمعا ومنعا .

الثانية : كل من الخاصة والعرض العام اما شامل لجميع أفراد معروضه كالكاتب والماشي بالقوة للانسان ، أو غير شامل كالكاتب والماشي بالفعل له .

الثالثة : ان العرض العام للجنس عرض عام لما تحته ، وبالعكس الجزئي ، فان العرض العام للنوع قد يكون عرضاً عاماً للجنس(٥٩) ، وقد يكون خاصة له .

الرابعة : ان الخاصة الشاملة للجنس عرض عام لما تحته ، وبالعكس الجزئي ، فان العرض العام للنوع قد يكون خاصة شاملة للجنس(٦٠) ، وقد يكون خاصة غير شاملة له .

الخامسة : ان خاصة الجنس الغير الشاملة(٦١) ، قد تكون خاصة لما تحته ، وقد تكون عرضا(٦٢) عاما له .

---

(٥٩) فان مفهوم القائم بنفسه عرض عام للانسان ، كما أنه عرض عام للحيوان وللجسم النامي والجسم والجوهر .

(٦٠) فان الماشي بالقوة عرض عام للانسان ، وخاصة شاملة للحيوان ، والماشي بالفعل عرض عام للانسان ، وخاصة غير شاملة للحيوان .

(٦١) كالكاتب بالفعل فانه خاصة غير شاملة للجنس كالحيوان ، وخاصة أيضا للنوع وهو الانسان .

(٦٢) فان الماشي بالفعل خاصة غير شاملة للحيوان ، وعرض عام للانسان .

السادسة : ان خاصة الذاتي الأخص مطلقا خاصة غير(٦٣) شاملة للذاتي الأعم ، وبالعكس الجزئي لما مر .

السابعة : كل من الخاصة والعرض العام ، ان أمكن سلبه عن معروضه مطلقا فعرض مفارق ، سواء لم يفارقه بالفعل كالمتحرك(٦٤) للفلك ، أو فارقه سريعاً كالناشط للسكران ، أو بطيئا كالشباب للانسان ، وان امتنع سلبه عنه في الخارج فقط أي متى تحقق معروضه فيه أصالة تحقق هو معه كذلك بالضرورة فلازم الوجود الخارجي ، كالكاتب بالقوة للانسان ، والحار للنار ، أو في الذهن فقط ، أي متى تحقق معروضه فيه ظلا تحقق هو فيه اصالة بالضرورة فلازم الوجود الذهني كالكلي للمفهوم أو للانسان ، ويسمى هذان القسمان بلازم الوجود ، أو في الخارج والذهن ، أي متى تحقق معروضه في الخارج اصالة أو في الذهن ظلا تحقق هو معه اصالة بالضرورة ، فلازم الماهية ، كالزوج للمنقسم بمتساويين أو للاربعة ، فوجود اللازم أصيلي مطلقا ، وأما وجود الملزوم(٦٥) ففي القسم الاول أصيلي دائما ، وفي القسم الثاني ظلي دائما ،

---

(٦٣) فان الكاتب بالقوة أو بالفعل خاصة للانسان ، وخاصة للحيوان الاول شامل ، والثاني غير شامل للانسان ، وكلاهما خاصة غير شاملة للحيوان .

(٦٤) هذا المثال وتالياه من الاعراض العامة .

(٦٥) أي باعتبار ملزوميته خارجا ، وظلي تارة أخرى باعتبار ملزوميته ذهنا .

وفي الثالث أصيلي باعتبار وظلي بآخر ، فاللازم في القسمين الأخيرين يجب أن يكون من الامور الاعتبارية(٦٦) ، والا فكيف يلزم الأمر الأصيلي العيني للأمر الظلي الذهني ، ثم اللزوم مطلقا ان احتاج الجزم به بعد العلم بالطرفين والنسبة الى دليل فغير بيّن كما في لزوم النتايج للأدلة الغير(٦٧) البينة الانتاج ، والا فبيّن بالمعنى الأعم سواء لم يحتج بعد العلوم(٦٨) الثلاثة الى شيء آخر كلزوم نصفية الاثنين للواحد أو احتاج الى حس أو تجربة أو تواتر كلزوم الاشراق للشمس ، والاسهال لشرب السقمونيا .

((تنبيه)) :

اللزوم الذهني كما أطلق على ما مرّ(٦٩) ويكون بين المعلومين ، يطلق على اللزوم العلمي بين شيئين بأن لزم من العلم بأحدهما تصوراً أو تصديقاً العلم بالآخر كذلك ، وهذا

---

(٦٦) فعلى هذا يلزم أن تكون ذاتيات الاعيان بناء على كونها من لوازم الماهيات أمورا اعتبارية انتزاعية ، كما حققه الگلنبوى في تعليقاته على شرح الجلال الدوانى للعقايد العضدية ، والا لزم كونها من لوازم الوجود الخارجي فحسب .

(٦٧) وهى ما عدا القياس الاستثنائي ، والشكل الاول من القياس الاقتراني .

(٦٨) أى العلم بالملزوم واللازم والنسبة .

(٦٩) وهو استحالة انفكاك أمر أصيلي اعتباري لامر ظلي ، كلزوم النوعية لمفهوم الانسان ، والجنسية لمفهوم الحيوان ، وهذا هو اللزوم بين المعلومين لكن الملزوم ظلي واللازم اصيلي .

هو المعتبر في الدلالة الالتزامية(٧٠) عند أهل المعقول ، سواء تحقق اللزوم بين المعلومين أيضا بأحد الأوجه الثلاثة المتقدمة، وذلك كلزوم النتائج للأدلة(٧١) البينة الانتاج ، والطرفين للأعراض النسبية حيث يوجد بين نفس المعلومين لزوم خارجي كما يوجد بين العلم بهما ، وهذا هو اللزوم البيّن(٧٢) بالمعنى الأخص ، أو لم يكن بينهما الا اللزوم بين العلمين كلزوم العلم بالملكات للعلم بالاعدام المضافة اليها كالجهل والعلم والعمى والبصر ، فان اللزوم فيها منحصر(٧٣) في اللزوم بين العلمين وبين المعلومين تقابل ، ثم اللزوم بين العلمين وان كان لزوما خارجيا(٧٤) لأن العلم عرض وكيف

---

(٧٠) فانهم اعتبروا في دلالة اللفظ على معنى خارج عن الموضوع له كون المعنى الخارج لازما بحسب العلم للموضوع ، أي يستلزم العلم بالموضوع له العلم بذلك الخارج ، فان المعنى المطابقي للعمى عدم البصر ، وهذا التركيب الاضافي لا يتصور بدون تصور المضاف اليه .

(٧١) أي لزوم نفس النتايج لنفس الدليل ولزوم التصديق بها للتصديق به ، ثم الادلة البينة الانتاج هي الاقيسة الاستثنائية مطلقا ، والقياس الاقتراني من الشكل الاول .

(٧٢) فانه كلما تحقق اللزوم بين العلمين والمعلومين معا تحقق اللزوم بين المعلومين ، وليس كلما تحقق اللزوم بين المعلومين تحقق اللزوم بين العلمين ، فان الزوج لازم للاربعة وليس العلم به لازما للعلم بها ، ولذلك يحتاج الجزم باللزوم بينهما الى قياس فطرى ، فدقق .

(٧٣) ضرورة أن نفس العمى والبصر متقابلان لا يجتمعان معا فضلا عن اللزوم بينهما .

(٧٤) لان كلا من الملزوم واللازم علم ، وهو عرض وكيف وموجود اصيلي ثابت في الخارج قائم بالنفس وصفة لها .

وموجود أصيلي ، الا أنه لما كان من الكيفيات النفسانية المناسبة للصور الذهنية كان لتسمية اللزوم بين العلمين باللزوم الذهني وجه(٧٥) وجيه ، فخذ هذه الفوائد العالية ، فانها فرائد نفيسة غالية ، تناسب قلائد عرائس الأفكار الجالية .

---

(٧٥) هو أن اللزوم بين العلمين لزوم بين شيئين قائمين بالذهن بمعنى النفس فتبصر .

الباب الثاني

في مقاصد[١] التصورات

أعني التعريف ويسمى معرفا (بالكسر) وقولا شارحا ، ويعرف بأنه ما يفيد تصوره تصور المعرف (بالفتح) بكنهه ، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ، وشرط في المعرف كونه معلوما قبل التعريف بوجه ما ، لاستحالة التوجه الى المجهول المطلق ، وفي المعرف (بالكسر) كونه أجلى وأوضح منه(٢) فلا يصح تعريف الشيء بنفسه ، ولا بغيره المساوي له في الجلاء والوضوح كتعريف أحد المتضايفين بما يشتمل(٣) على

---

(١) أى في مسائل موضوعاتها الذكرية تصدق على المقاصد مما يتعلق به العلم التصورى ، أو في مسائل موضوعاتها الحقيقية هى المقاصد منه ، فان قولك كل حد تام موصل الى كنه المعرف (بالفتح) موضوعه الذكري ، هو عنوان الحد التام الصادق على المقاصد التصورية ، وهى التعريفات ، وموضوعه الحقيقى نفس تلك المقاصد كالحيوان الناطق والحيوان المفترس .

(٢) وهذا الشرط مساو لقولهم : وشرط التعريف أن يكون معلوما قبل المعرف ، فكل ما يتفرع على هذا يتفرع على ذاك ، وانما اخترت هذا لان منشأ كون التعريف معلوما قبل المعرف كونه أجلى منه وأوضح ، فاعتبار الجلاء أصل لذلك .

(٣) كأن يقال : الابوة كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان آخر ، وهو الشخص الموصوف بالبنوة ، وانما عدلت عن قولهم : كتعريف أحد المتضايفين بالآخر ، لان تلك العبارة غلط لولا تأويلها بما يشتمل على الآخر .

الآخر ، أو الأخفى كتعريف الملكات بما يشتمل على الاعدام المضافة اليها ، كما شرط مساواته له صدقا ، أي كل ما صدق عليه التعريف صَدق عليه المعرف ، وكل ما صدق عليه المعرف صدق عليه التعريف . والقضية الأولى تسمى منعية ، لافادتها منع التعريف عن الأغيار ، وطردية أيضاً لأن الطرد عبارة عن لزوم المعرف للتعريف ثبوتا وحمله عليه كليا نحو كل حيوان ناطق انسان ، وهذه هي الكلية الأولى ، وتسمى القضية الثانية جمعية(٤) ، لافادتها جمع التعريف للافراد ، وعكسية أيضاً ، لكونها عكس القضية الطردية عكساً لغوياً ، فانها عبارة عن لزوم التعريف للمعرف وحمله عليه كلياً نحو كل انسان حيوان ناطق ، وهذه هي الكلية الثانية ، فلا يصح تعريف شيء بمباينه(٥) ولا بأعم أو أخص منه .

---

(٤) أقول : هذا موافق لكلام الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع ، وعليه فكل من الاطراد والانعكاس ، هو التلازم في الثبوت ، الا أن الثانى عكس الاول كما عرفت ، وأما من قال ان الانعكاس هو التلازم في الانتفاء ، فقد فسره بقوله : كل ما لم يصدق عليه التعريف لم يصدق عليه المعرف ، أي كل لا حيوان ناطق لا انسان ، وسماه انعكاسا لكونه عكس نقيض للعكس المستوى للقضية الطردية .

(٥) لانتفاء كل من القضيتين الكليتين اذ ذاك ، ولا باعم منه لانتفاء القضية الكلية الاولى ، فلا يكون التعريف مانعا ، ولا بأخص منه لانتفاء القضية الكلية الثانية ، فلا يكون التعريف جامعا هذا في الاعم المطلق والاخص المطلق كما عرفت ، وأما الاعم من وجه والاخص من وجه فلانتفاء الكليتين فيهما أيضا ، فلا يكون التعريف جامعا ولا مانعا هذا .

((تنبيـــه)) :

ما مر من اشتراط المســـــاواة مذهب الأخراء ، وأما القدماء فجوزوا التعريف بالأعم في الحد الناقص ، وبالأخص أيضاً في الرسم الناقص .

والتعريف اما بالذاتي المحض أولا ، وعلى الأول فــان كان بالجنس والفصل القريبين فحد تام كالحيوان النــاطق للانسان ، والا فحد ناقص بشرط المساواة كالتعريف بالفصل القريب وحده أو مع الجنس أو الفصـــل البعيدين ، وعلى الثاني فان كان بالخاصة مع الجنس القريب أو مع الفصــل القريب أيضا فرسم تام ، ويسمى الثاني رسما تاما أكمل من الحد التام ، والا فرسم ناقص بالشرط السابق .

ثم التعريف ان كان لما علم وجــوده في الخارج فحقيقي كتعريف الانسان ، والا فاسمي ، سواء كان موجوداً ولم يعلم وجوده ، أو معدوماً ممكنا كالعنقاء ، أو ممتنعا كاللا شيء ، ومنه تعـــريف الأمور الاعتبـــارية كالامكان والحـــدوث ومصطلحات العلوم كالمبتدأ والخبـــر وغيرهما ، وتعريفهــا بعين ما وضعت هي لها حد اسمي ، وبغيره رسم اســـمي ، ومن هذا القبيل التعريف اللفظي عند من جعله من المطــالب التصورية ، وهو ما أوضح به معنى لفظ مبهم نحو ســعدانة نبت ، والغضنفر أسد .

وأيضاً ان كان المقصود منه مطلقا تحصيل صورة جديدة فحقيقي كتعريف ما لم يعرف بَعدُ ، أو احضار صورة مخزونة بعد تحصيلها ابتداء بذلك التعريف أو بغيره فهو تنبيهي .

الباب الثالث
في مباديء[1] التصديقات

أعني القضايا ، وأحكامها ، وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول
في القضـــــايا

القضية : قول يحتمل الصدق والكذب ، بيانه أن كل أمرين أوقعت بينهما نسبة ايجابية أو سلبية لا بد أن تكون بينهما ـ بقطع النظر عن ذلك ـ نسبة ، وتسمى الواقع

---

(١) أي في مسائل موضوعاتها الذكرية أمور هى مبادىء وموقوف عليها للتصديقات المقصودة بالذات ، أعنى الادلة ، ونعنى بتلك الامور انواع القضايا ، وأحوالها ، فان الموضوع الذكرى في قولنا كل موجبة كلية كذلك ، هو عنوان الموجبة الكلية ، وهى نوع من انواع القضايا ، وفي قولنا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية عنوان العكس ، وهو ان كان بمعنى التبديل أو التبدل فمن أحوال الاصل المعكوس ذاتا أو سببا ، وان كان بمعنى القضية الحاصلة من التبديل فمن احواله من حيث انه مترتب عليه وناشىء منه ترتب الحال على صاحبه ٠

والخارج ونفس الأمر ، فموافقة(٢) النسبة الذهنية المفهومة من الكلام لها صدق ، ومخالفتها لها كذب ، وكل قضية خُلّيَت وطبعها ـ بقطع النظر عن خصوصية نفسها أو قائلها أو الدليل الدال عليها ـ ليست متعينة في احديهما بل تحتمل الجانبين أي(٣) مستعدة لهما لا متصفة بهما . ثم القضية ان حكم فيها بوقوع(٤) ثبوت شيء لشيء أو لا وقوع ثبوته له فحملية ، والا فشرطية ، فان حكم فيها بوقوع اتصال نسبة بأخرى أو لا وقوع اتصالها بها فمتصلة ، أو بوقوع انفصال(٥) نسبة عن أخرى أو لا وقوع انفصالها

---

(٢) فالمراد بالصدق مطابقة النسبة الذهنية الكلامية للنسبة الواقعية، وبالكذب عدم مطابقتها لها ، فخرج باعتبار احتمالها لهما المفردات ، والمركبات الناقصة ، والتامة الانشائية ، أما الاولان فظاهر ، واما الاخيرة فلأن النسبة المفهومة منها لم تؤخذ على وجه حكاية ما وقع ، أو هو واقع ، أو سيقع حتى يقال : انها مطابقة أولا مطابقة له ، وانما أخذت من حيث افادتها لطلب أو استفهام او نحوهما .

(٣) اشارة الى أن المراد بالاحتمال الاستعداد والقابلية ، لا الاتصاف بالفعل ، فان الامر الواحد ، وان استعد لشيئين متقابلين في آن واحد ، لكنه لا يتصف بهما فيه .

(٤) اشارة الى أن الفرق بين القضية الحملية والشرطية ، هو أن النسبة التامة أعني الوقوع واللا وقوع في الاولى مضافة الى الثبوت ، وفي الثانية الى غيره من الاتصال أو الانفصال ، وان امكن الفرق بينهما بوجوه اخرى ، حيث أن الحملية تنحل الى مفردين ، والشرطية الى جملتين ، وأن الاولى ليس فيها تعليق وترديد ، بخلاف الثانية .

(٥) يشير الى أن الفرق بين المتصلة والمنفصلة بالنسبة بين بين أيضا ، فان كانت الاتصال فهى المتصلة ، أو الانفصال فهي المنفصلة .

عنها فمنفصلة ، وستتضحان ان شاء الله تعالى .

وأجزاؤها الفعلية عند القدماء ثلاثة : ففي الحملية معنى الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية ، أعني وقوع الثبوت أو لا وقوعه ، وفي الشرطية معنى المقدم والتالي والنسبة التامة الخبرية ، أعني وقوع الاتصال والإنفصال أو لا وقوعهما ، وأما نفس الثبوت في الحملية ، والاتصال في الشرطية المتصلة ، والانفصال في الشرطية المنفصلة المسماة بالنسبة بين بين ، أي الدائرة بين الوقوع واللا وقوع ، فخارجة(٦) عن القضية عندهم خروج البصر عن العمى ، لكونها قيداً للنسبة التامة ، وأما عند الأخراء فأربعة باعتبار عد النسبة بين بين منها ، وأما أجزاؤها اللفظية فثلاثة بالاتفاق ، لأن الدال على النسبة التامة مطلقاً(٧) وتسمى

---

(٦) أى وما اشتهر عن القدماء من انكار نسبة بين بين ليس على ظاهره ، فانهم لا ينكرون وجودها ، وانما ينكرون كونها جزء من القضية ، لانها قيد ومضاف اليه للنسبة التامة ، ويكتفى بملاحظتها مضافا اليها .

(٧) أي دالا عليها بالمطابقة كالضمائر ، بناء على استعارتها من معانيها الاسمية للمعنى الحرفي ، أعني ارتباط المحمول بالموضوع ، كما هو ظاهر من عبارة تهذيب المنطق ، أو على انها من حيث دلالتها على المراجع أسماء ، ومن حيث دلالتها على الارتباط أدوات ، وتقسيم اللفظ المفرد الى اقسامه الثلاثة اعتبارى او دالا عليها بالتضمن كالافعال التامة المسندة الى فاعلها ، أو دالا عليها بالالتزام كالضمائر ، بناء على غير الاعتبارين المذكورين ، بأن تكون اسماء تدل على مراجعها بالمطابقة ، ولكن المراجع ليست الذوات المحضة ، بل الذوات من حيث ارتبط بها المحمول ، كما أفاده المحقق البنجونى في تعليقاته على البرهان ، فتدل على الربط التزاما ،
←

رابطة دال عليها بالالتزام ، وهو ان ذكر خارجا عن الطرفين فالقضية ثلاثية ، والا(٨) فثنائية ، وانعقـــادها موقوف على أمور أربعة : ادراك المحكوم عليـــه ، وادراك المحكوم به ، وادراك النسبة التامة مطلقاً(٩) ، وهذه الادراكــات الثلاثة تصورات ، ثم الاذعان بالنسبة ، وهذا الاذعان علم(١٠) عند القدماء ، وهو وحده تصديق ، والادراكات(١١) المتقدمة عليه شروط له ، وعند الأخراء ، ومنهم الامام الرازي فعــل(١٢) اختياري ضد للرد والانكار ، ويعبر عنه بالتسليم والقبول والاذعان الفعلي ، وليس هو وحده تصـــــــديقا ، بل هو

وقوله دال عليها بالالتزام ظاهر بالنسبة الى ما اذا كانت دلالة الدال على النسبة التامة بالمطابقة ، أو بالتضمن ، وأما اذا كانت دلالته بالالتزام ففيه شيء ، لان المعنى الالتزامى لا يكون لازما ، الا لمعنى مقصود بالذات .

(٨) بأن لم تذكر أصلا نحو زيد جسم ، أو ذكر وكان موضوعا نحو أنت الفاضل ، أو كان نفس المحمول نحو قام زيد ، أو جزؤه نحو زيد قائم أبوه فثنائية .

(٩) قيد في الامور الثلاثة ومعنى الاطلاق : كون الادراك بالكنه أو بوجه مميز ، وكون النسبة ايجابا او سلبا .

(١٠) وهذا مذهب القدماء من المناطقة كما وقع التعبير به في عبارة المولى القزلجى (رحمه الله) واشتهر عندنا بمذهب الحكماء .

(١١) أى تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة التامة الخبرية .

(١٢) وينقسم بحسب الجزم ، والثبوت ، ومطابقة الواقع من جانب المجزوم بها ، أى النسبة التامة الى اليقين ، والجهل المركب ، والتقليد ، والظـــن .

المجموع(١٣) المركب منه ومن الادراكات الثلاثة ، وأما ادراك النسبة بين بين عند من قال بها فهو شرط للتصديق وخارج عنه ، كتصور ذلك الاذعان ، والتصديق بغايته ، لئلا يزيد الأجزاء على الأربعة ، ونقل عن الامام الرازي(١٤) قول آخر : هو ان التصديق عبارة عن الاذعان الفعلي وحده بشرط الادراكات الثلاثة السابقة ، والاذعان العلمي عند أصحاب هذين القولين تصور ومعرفة لا تصديق ، ويحتمل أن يعتبر جزء(١٥) للتصديق أو شرطا(١٦) له ، ففي عدهم التصديق من العلم مسامحة رعاية لأكثر أجزائه أو شروطه ، وبعض من تبع الامام الرازي في القول بكون التصديق مركبا قال : ان التصديق محض الادراكات الثلاثة وأما ذلك الاذعان الفعلي فشرط له خارج عنه ، لئلا يلزم التسامح في عد المركب

---

(١٣) كما نص عليه صاحب الرسالة الشمسية بقوله : ويقال للمجموع تصديق ، ورده المحققون بأنه يلزم منه عند تقسيم العلم الى التصور والتصديق تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره ، لان التصديق على هذا المذهب هو المجموع المركب من الاذعان الفعلي ، ومن التصورات الثلاثة السابقة .

(١٤) رأيت هذا المنقول في تعليقات المحقق السيد حسن الجورى (رحمه الله) على برهان المنطق في بحث أجزاء القضية وأجزاء التصديق .

(١٥) كالادراكات الثلاثة المتقدمة على قول جمهور المتأخرين ومنهم الامام الرازي .

(١٦) كالادراكات على القول الثانى المروى من الامام ، أى وان لزم منه زيادة أجزاء التصديق على أربعة .

من الفعل والعلم ، أو نفس الفعل علماً ، فالمذاهب في التصديق أربعة :

الأول : انه بسيط وهو عبارة عن الاذعان وحده ، وهو علم ، وهذا مذهب قدماء الحكماء .

الثاني : انه مركب حاصل بمجموع الادراكات الثلاثة مع الاذعان ، وهو فعل ، وهذا مذهب أخرائهم ، ومنهم الامام الرازي .

الثالث : انه بسيط وعبارة عن الاذعان ، وهو فعل ، ولكنه مشروط بتقدم الادراكات الثلاثة ، وهذا مما نقل عن الامام أيضا .

الرابع : انه مركب وعبارة عن مجموع تلك الادراكات بشرط مقارنتها للاذعان الفعلي ، وهذا ما ذهب اليه بعض أتباعه ، ويعرف بالمذهب المُسْتَحْدَثِ ، ولو اعتبر ادراك النسبة بين بين من القائلين بها في التصديق شرطا أو شطرا زادت الاحتمالات ، والحق منها هو مذهب القدماء لسلامته من الاشكال(١٧) .

---

(١٧) فانه يرد على مذهب الاخراء – من كونه مركبا من الادراكات الثلاثة والاذعان الفعلي ، وكذا على المذهب المنقول عن الامام من كونه بسيطا واذعانا فعليا – تقسيم الشيء أي العلم الى نفسه وغيره ، فان التصديق اذا كان مركبا من العلم والفعل ، أو كان هو الاذعان الفعلي وحده فكيف يقسم العلم الى التصور والتصديق ، ويرد على المذهب المستحدث – من كونه مركبا من الادراكات الثلاث بشرط مقارنتها للاذعان – انه اذا كان الاذعان سببا لتحقق التصديق ، فكيف لا يجعل الاذعان نفس التصديق أو جزأه ويجعل شرطا فيه .

ثم اعلم أن التصـــــديق اللغوي والمنطقي ، والايمان الشرعي متحدة من حيث أن كلاً منها اذعان علمي بالنسبة التامة الخبرية ، لكن خص الأخير من حيث انه تعلق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسـلم ، وعلم من الدين بالضـــرورة ، واشترط فيه الاقرار بالشهادتين من القادر اجراء للاحكـــام كما اشترط فيه الاذعان الفعلي ، والتسليم ، والقبول لما جاء به صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً ، بأن لا يكون مع المؤمن شيء من امارات الانكار ، فالحكم بكفر أهل الكتـــاب الذين عرفوه صلى الله عليه وسلم كما عرفوا أبناءهم ، واســتيقنوا برسالته صلى الله عليه وسلم ، انما هو لانتفاء شـــرطيه من الاقرار والاذعان الفعلي ، لاصرارهم على المعاندة ، والدليل على أن الايمان هو الاذعان العلمي قوله تعالى : « فاعلم أنه لا الـــه إلا الله » [محمد ــ ١٩] وقوله تعـــالى : « ويعلمون أنه الحق من ربهم » [البقرة ــ ٢٦] ، وعلى اشـــتراط الاقـــرار بالشهادتين ، هو انه لم يعتبر أحد داخلا في الايمان الا بعـــد الاقرار ، وعلى اشتراط التسليم والقبول عطف التسليم عليه في قوله تعالى : « وما زادهم إلا ايمانا وتسليما » [الاحزاب ٢١] وأما اكتفاؤه صلى الله عليه وسلم بالتلفظ بالشـــهادتين ممن آمن ، فلدلالته على وجود التصديق والتسليم عنـــده ، كما ان تكفير من باشر عملا يمارض الايمان كالاستهزاء بالمقدس ، فلدلالته على عدم وجودهما(١٨) في نفسه هذا .

---

(١٨) وبهذا ينحل ما يقال اذا كان الايمان هو التصديق والعـــلم وكان موجودا عند اهل الكتاب فكيف لم يعتبروا مؤمنين به صلى الله عليه ←

ثم التصديق على اطلاقه يسمى اذعانا وحكما ، كما يسمى تصديقا ، وبشرط تعلقه بالوقوع ايجابا وايقاعا واثباتا ووضعا ، وباللا وقوع سلبا وانتزاعا ورفعا ونفيا ، وقد يسمى عند التعلق بالأول تصديقا ، وبالثاني تكذيباً(١٩) ،

وسلم · وعدوا من الكافرين ، أم كيف يكتفى في الايمان بالاقرار والتلفظ بالشهادتين ، أم كيف يجعل من باشر عملا مخالفا لتعظيم الاسلام كفرا · وحاصل الحل أن الايمان هو العلم والتصديق بما جاء به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، لكنه مشروط بمقارنة الاذعان الفعلي والتسليم والقبول ، لان الايمان بدون التسليم لا يوجب المحبة ، والارتباط الروحي ، ولا يحرك الانسان للاعمال الصالحة وللكف عن المناهى · وأهل الكتاب لم يكن علمهم وتصديقهم القلبي مقارنا للاذعان الفعلى المعبر عنه بالتسليم والانقياد القلبى ، وأما الاكتفاء بالشهادتين فلدلالتهما على وجود التصديق والتسليم القلبى ظاهرا ، وأما تكفير من حقر الاسلام فلدلالته على عدم وجود التصديق والتسليم ، والا فكيف أمكنه أن يأتى بما أتى به ، فاحفظ هذه الفوائد فانها مأخوذة من الكتب المعتمدة كشرح المقاصد وغيره ·

(١٩) وبينوا وجهه بوجوه : الاول أن التصديق بمعنى الحكم بالصدق ، وهو بمعنى الوقوع والثبوت ، والتكذيب بمعنى الحكم بالكذب وهو بمعنى اللا وقوع واللا ثبوت ولا بمعنى المخالفة للواقع كما في الكذب بالمعنى المشهور ، ولما أذعن في الموجبات بالوقوع كان الحكم تصديقا ، وفي السوالب باللا وقوع كان الحكم تكذيبا ، وأما تسمية اذعان الحاكم في السوالب تصديقا على ما مر ، فمبني على أن الاذعان بأن الثبوت غير واقع مستلزم للاذعان بأن السلب واقع ، ولكنه يلزم على هذا صحة تسمية الاذعان في الموجبات بالتكذيب ، لان الاذعان بأن الثبوت واقع مستلزم للاذعان بأن السلب غير واقع على وتيرة ما سبق آنفا ، وكانه لشرف الايجاب لم يهتم في تسميته بجانب لازمه · الثانى أنه قبل الحكم في كل قضية يدرك وقوع النسبة التامة الايجابية أعني الوقوع ، اما ذاتا كما في الموجبات،

كما تسمى النسبة التامة الخبرية حكماً ووقوعاً ولا وقوعاً ، وثبوتاً ولا ثبوتاً ، وايقاعا وانتزاعا ، وايجابا وسلبا ، ونسبة ثبوتية نسبة العام الى الخاص ، ونسبة ايجابية ، ونسبة سلبية كذلك ، أو نسبة المتعلق (بالفتح) الى المتعلق ، وتسمى النسبة بين بين نسبة ناقصة ، ونسبة تقييدية وثبوتية ، ومورد الايجاب والسلب وحكما ، وقد يطلق الحكم على نفس القضية ، وعلى المحكوم به فيها ، ويفرق بالقرينة هذا .

ثم الحملية ان حكم فيها بوقوع ثبوت المحمول للموضوع فموجبة ، والا فسالبة ، وكل منهما ان كان موضوعه جزئياً(٢٠) حقيقياً فشخصية نحو الله إلهنا ، أو كلياً ، فان قصد الحكم على نفس مفهومه فطبيعية نحو الانسان نوع(٢١) أو حيوان ناطق ، ومنها القضية المصدر موضوعها بلام الجنس

أو ضمنا كما في السوالب ، والاذعان في الموجبات لما توجه الى الوقوع ووافق الادراك الاول ، فقد صدقه ونسبه الى الصدق ، أى المطابقة للواقع ، وفي السوالب لما توجه الى اللا وقوع وخالفه ، فقد كذبه ونسبه الى الكذب ، أى اللا مطابقة له ، وهما حينئذ بمعنى المطابقة للواقع وعدمها ٠ الثالث أن النسبة التامة في الموجبات تسمى بالصدق ، وفي السوالب بالكذب اصطلاحا ، وهذا ظاهر ٠

(٢٠) علما كمثالنا أو ضميرا لغائب أو الحاضر نحو هو عالم وأنا كاتب وأنت شاعر او غيرهما ٠

(٢١) اشار بالمثالين الى أنه قد يحتمل بعض الامثلة للطبيعية ان يراد فيه الافراد نحو الانسان حيوان ناطق ٠

من حيث هو نحو الكلمة(٢٢) لفظ موضوع مفرد ، أو على أفراده فان بينت فيها كميتها كلا أو بعضاً فمحصورة كلية أو جزئية ، وما به البيان سور" ، وهي أربع : وأشرفها الموجبة الكلية ، ومن سورها لام الاستغراق نحو « ان الانسان لفي خسر إلا الذين آمنوا » [العصر - ١] وجميع نحو جميع العلماء كرماء . والاضافة المعنوية المفيدة له نحو تابع الرسول على طريق الوصول . وكل لاحاطة الافراد . وذلك اذا أضيفت(٢٣) الى النكرة نحو كل مجتهد في الدين مأجور ، أو لاحاطة(٢٤) الأجزاء نحو كل زيدٍ حسن وكل الرمان أكلته . وأما اذا استعملت لافادة(٢٥) مجموع الافراد نحو كل انسان في هذه القرية يحملون الصخرة الفلانية العظيمة ، أو مجموع الاجزاء كما في كل الرمان أكلته مستعملا بمعنى أكلت مجموع حباته . فالقضية المصدرة بها شخصية(٢٦) عند

---

(٢٢) ونحوها كل مفهوم معرف أو مقسم . فان التعريف والتقسيم يردان على المفهوم . وان كان المقسم يؤخذ من حيث التحقق في ضمن الافراد .

(٢٣) وكذلك المضاف الى الجمع المعرف نحو كل العلماء امتازوا عن غيرهم كرامة واحتراما . والمضاف الى ضمير الجمع نحو قوله تعالى : (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا) [مريم - ٩٥] .

(٢٤) وذلك اذا اضيفت الى العلم ، أو المعرف باللام كما في المثالين .

(٢٥) وهذا الاستعمال لكلمة كل مجازي فلا تحمل على معنى مجموع الافراد ، أو مجموع الاجزاء الا لقرينة .

(٢٦) اى هذا المجموع المشخص .

بعض ، ومهملة(٢٧) عند آخر ، ومحتملة لهما ولغيرهما عند آخرين ، وقد يدل لفظ واحد على السور وعنوان الموضوع مثل ، أي ، وما ، ومَن ، الموصولات ، على القول بأنها مِن صيغ العموم .

ثم السالبة الكلية ، وسورها نحو لا شيء ولا واحد اذا دخلتا على عنوان الموضوع نحو لا شيء من البشر بحجر ، والا فهو مجرد ، لا ، من حيث دخولها على النكرة نحو لا درهم عندي .

ثم الموجبة الجزئية ، وسورها بعض الافرادي نحو بعض الانسان كاتب ، أو الأجزائي نحو بعض زيدٍ حَسن" ، فان القضية المصدرة به جزئية(٢٨) ، ونحو واحد ، وسائر أسماء العدد ، والقليل ، والكثير ، وتنوين الوحدة في الاثبات ، ولام العهد الذهني نحو « وأخاف أن يأكله الذئب » [يوسف — ١٣] .

ثم السالبة الجزئية ، وسورها بعض ليس ، وليس بعض ، اذا تقدم(٢٩) النفي على السور في الاعتبار ، وأريد

---

(٢٧) أى مجموع ما من الزمان .

(٢٨) لان لفظ البعض فيه ليس عنوان الموضوع ، بل معنى الجزء ومفهومه يصدق على كثير من الاجزاء ، ويجوز ارادة كلها او بعضها .

(٢٩) ومعنى تقدم النفى على السور في الاعتبار ، أن يتوجه النفى أولا الى المحمول ، ثم ينصب على الموضوع ، ومعنى تأخره عنه : أن يعتبر السور مع الموضوع والمحمول ، ثم ينصب النفى على القضية ، فاحفظه .

به سلب المحمول عن الموضوع الجزئي ، فيدل على السلب الجزئي بالمعنى الأعم(٣٠) مطابقة ، وعلى رفع الايجاب الكلي فقط(٣١) التزاماً ألا ان تأخر عنه فيه ، وأريد به سلب القضية الموجبة الجزئية ، فيدل على رفع الايجاب الجزئي مطابقة ، وعلى السلب(٣٢) الكلي ، والسلب الجزئي ، ورفع الايجاب الكلي التزاما ، لأن شرط سور السلب(٣٣) الجزئي أن لا يدل على السلب الكلي مطلقاً ، وليس كل ، وكل ليس ، اذا كان النفي فيهما بعكس ما مر ، بأن يتأخر عن السور في الاعتبار ، وأريد به سلب القضية الموجبة الكلية ، فيدل على

---

(٣٠) وهو سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع ، سواء سلب عن البعض الآخر أيضا فيتحقق السلب الكلى ، أولا فيتحقق السلب الجزئي بالمعنى الاخص ، أعنى سلب المحمول عن بعض الافراد مع اثباته للبعض الباقى ، فان هذا ليس مرادا في المحصورات ، والا لكان مباينا للسلب الكلي مع أنه أعم منه مطلقا .

(٣١) أى لا رفع الايجاب الجزئي ولا السلب الكلي ، اذ لا يلزم من سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع سلبه عن البعض الباقى أيضا ، حتى يصدق رفع الايجاب الجزئي والسلب الكلي .

(٣٢) أما صدق السلب الكلي ، فلانه متى ارتفع الايجاب الجزئي تحقق نقيضه ، أعنى السلب الكلي ، وأما صدق السلب الجزئي ورفع الايجاب الكلي ، فلأنهما اعمان من السلب الكلي ، وصدق الخاص يستلزم صدق العام .

(٣٣) أى لان شرط سور السلب الجزئي بالمعنى الاعم ، ان لا يدل على السلب الكلي ، لا مطابقة ، ولا التزاما .

رفع الايجاب الكلي مطابقة ، وعلى السلب الجزئي بالمعنى الأعم(٣٤) التزاماً ، لا ان تقدّم عليه فيه ، وأريد به سلب المحمول عن الموضوع الكلي ، فيدل على السلب الكلي مطابقة، وعلى رفع الايجاب الجزئي والسلب الجزئي التزاما لما عرفت، ومن سورها أيضاً كل اسم عدد دخل عليه النفي هذا . وان لم تبين فيها كمية الافراد فهي مهملة ، ومنها القضية المصدرة بلام الجنس المراد به الجنس من حيث التحقق في ضمن الأفراد مطلقاً نحو الانسان(٣٥) أديب ، فعلم ان اللام الداخلة على الموضوع ، ان أريد بها العهد(٣٦) الخارجي كانت القضية شخصية ، أو الجنس من حيث التحقق في ضمن جميع الأفراد كما هو مدلول لام الاستغراق كانت كلية ، أو الجنس من حيث التحقق في ضمن بعض الأفراد كما هو شأن

---

(٣٤) وانما قلنا بالمعنى الاعم ، لئلا يتوهم أن المراد به السلب الجزئي بالمعنى الاخص ، أعنى السلب عن البعض مع الاثبات للبعض ، فيرد حينئذ ان رفع الايجاب الكلي أعم منه ومن السلب الكلي ، ولا دلالة للعام على الخاص مطلقا ، فكيف تدل كلمة ليس كل وكل ليس حينئذ على السلب الجزئي ؟ وحاصل الدفع أن مرادنا بهذا السلب هو السلب الجزئي بالمعنى الاعم اللازم لكل من احتمالى رفع الايجاب الكلي ، لا السلب الجزئي بالمعنى الاخص الذى هو احد شقى محتمليه هذا .

(٣٥) أى الانسان المتحقق في ضمن الافراد بقطع النظر عن ملاحظة الجميع أو البعض موصوف بالادب ورعاية حدود الامور ، ومثله الرجل خير من المرأة وتسمى هذه اللام لام مجاز الحقيقة كما ذكره أبو طالب في تعليقاته على شرح ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطى .

(٣٦) سواء كان عهدا خارجيا حسيا أو علميا أو ذكريا .

لام العهد الذهني كانت جزئية(٣٧) ، أو الجنس من حيث التحقق في ضمن الأفراد مطلقاً ، وان كان هذا المعنى للام الجنس غير مشهور كانت مهملة ، أو الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية .

ثم المهملة ملازمة للجزئية . والشخصية في حكم الكلية . والطبيعية ليست معتبرة في العلوم الحكمية لا مسألة ولا دليلاً ، اذ بحثها عن الموجودات الخارجية ، لا عن المفاهيم الكلية .

فوائد :

الأولى : ان ما يفهم من لفظ الموضوع يسمى موضوعا ذكرياً (بالكسر وبالضم) سواء كان جزئيا نحو زيد فاضل ، أو كلياً نحو الانسان قابل ، وعنوان الموضوع ، ووصف الموضوع ، والوصف العنواني ان كان كليا فكل منها أخص مطلقا من الموضوع الذكري ، وما قصد بالحكم عليه أصالة ، سواء كان مفهوما كلياً كما(٣٨) في الطبيعية نحو الانسان نوع ، أو فردا كما في غيرها يسمى موضوعا حقيقيا مطلقا(٣٩) وذات الموضوع اذا كان الموضوع الذكري كلياً فبينهما(٤٠)

---

(٣٧) كما في قوله تعالى (وأخاف ان يأكله الذئب) .

(٣٨) الكاف استقصائية ، اذ لا قضية يحكم فيها على مفهوم الموضوع سواها ، والكاف في نحو ذلك تسمى استقصائية .

(٣٩) أى سواء كان الموضوع الذكرى كليا اولا .

(٤٠) أى فبين الموضوع الحقيقى وذات الموضوع .

عموم وخصوص مطلق ، لاجتماعهما في آفراد موضوع المحصورة والمهملة ، وافتراق الموضوع الحقيقي في الشخصية والطبيعية(٤١) ، والموضوع الذكري أعم من وجه من الموضوع(٤٢) الحقيقي بحسب الحمل ، لاتحادهما في موضوع الشخصية والطبيعية ، وافتراق كل عن الآخر في المحصورة والمهملة ، فعلم أن في كل قضية محصورة أو مهملة عقدين : عقد الوضع : وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل عند الشيخ الرئيس ، وبالامكان عند الفارابي ، وهذا العقد تركيب ناقص توصيفي ، وعقد الحمل : وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول بالضرورة ، أو بالدوام ، أو بالفعل ، أو بالامكان ، وباعتبارها تسمى القضية موجهة ، لاشتمالها عند الذكر على الجهة الثابتة للنسبة التامة في نفس الأمر ، وهذا العقد تركيب تام خبري ، وبه يحصل الحكم .

الثانية : ان لكل من الموضوع والمحمول مصداقا ومفهوما ، ففي نحو الانسان كاتب أربع احتمالات : الأول

---

(٤١) أما في الشخصية فظاهر وأما في الطبيعية فلأن المحكوم عليه فيها مفهوم واحد غير مندرج تحت عنوان .

(٤٢) لانه يصدق بأمرين كالموضوع الحقيقي فان كان الموضوع الذكري غير العنوان ، والموضوع الحقيقي غير ذات الموضوع ، وهذا في الشخصية والطبيعية فتجتمعان وتتحدان ، وان كان الاول العنوان ، والثانى الذات ، كما في غيرها فتفترقان ، فدقق وانتبه كل الانتباه كى لا تقع في كل الاشتباه .

ان مفهوم الانسان مفهوم الكاتب ، الثاني ان مصداق الإنسان مصداق الكاتب ، الثالث ان مفهوم الانسان مصداق الكاتب ، وليس شيء منها مراداً في القضايا المتعارفة ، الرابع ان مصداق الانسان متصف بمفهوم الكاتب ، وهذا هو المراد والمقصود بالقضايا المتعارفة ، ومن هنا يظهر قولهم المعتبر في جانب الموضوع الأفراد وفي جانب المحمول المفهوم ، وقولهم : الحمل عبارة عن اتحاد المتغايرين ذهنا في الوجود .

الثالثة : ان كل قضية موجبة أو سالبة تقتضي وجود الموضوع والمحمول في التصور كما علمت ، وأما الوجود في نفس الأمر فتقتضيه الموجبة فقط ، أما للمحمول فوجوداً رابطياً سواء كان له الوجود المحمولي أيضاً نحو زيد بصير(٤٣) أو لا نحو زيد ممكن(٤٤) ، وأما للموضوع فعلي حسب اقتضاء المحمول ، فان كان مما يثبت(٤٥) للموضوع في الخارج ، فلزم وجوده فيه محققاً ، وتسمى القضية حينئذ خارجية(٤٦) نحو الانسان ناطق والأربعة زوج وزيد كاتب ،

---

(٤٣) فان البصر كما له وجود لزيد وجودا ارتباطيا كذلك له وجود محقق في نفسه .

(٤٤) فان الامكان ليس له وجود في نفسه ، لكونه من الامور الاعتبارية ، ولكنه له وجود رابطي ، لثبوته للموضوع .

(٤٥) بأن كانت من الذاتيات للموضوع ، أو من لوازمها ، أو من العوارض الخارجية ، وأشرت بالامثلة اليها .

(٤٦) والفرق بين القضية الخارجية والحقيقية أن موضوع الاولى يجب وجوده في أحد الازمنة ، بخلاف موضوع الثانية ، فان الحكم فيها ←

أو مقدراً ، وتسمى القضية حقيقية كما مثلنا(٤٧) ونحو كل عنقاء طائر ، أي كل ما لو وجد كان عنقاء فهو طائر ، أو مما يثبت في الذهن فلزم وجوده فيه محققاً، بأن كان موضوعه ممكناً لا يحتاج وجوده في الذهن الى فرض وجوده في الخارج نحو كل انسان حيوان وكل أربعة زوج وكل حادث ممكن الوجود(٤٨) ، وتسمى القضية حينئذ ذهنية حقيقية ، أو مقدرا بأن كان موضوعه محالا واحتاج وجوده ذهنا الى فرض وجوده خارجا نحو اجتماع النقيضين ممتنع ، وتسمى ذهنية فرضية(٤٩) ، وذلك لأن ثبوت الشيء للشيء في ظرف فرع وجود المثبت له وجودا محموليا في ذلك الظرف ، ووجود

ليس مقصورا على الافراد الخارجية المحققة بالفعل ، بل على الافراد الخارجية الممكنة الوجود سواء كان موجودا ، بالفعل أولا ، وعلى الثانى سواء خرج الى الفعل كانسان لم يولد بعد وسيولد اولا كالعنقاء .

(٤٧) اشرت بقولنا كما مثلنا الى مادة اجتماعهما ، وبزيادة نحو الخ الى مادة افتراق الثانية ، ومادة افتراق الاولى نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر مركوبه الموجود بالفعل في الفرس ، فبين موجبتهما الكلية عموم من وجه :

(٤٨) المثالان الاولان مادة اجتماعها مع الخارجية والحقيقية ، والمثال الاخير مادة افتراقها عنهما ، ومادة افتراقهما عنها نحو زيد كاتب وكل عنقاء طائر فبينها وبين الاوليين عموم من وجه أيضا ، وهذا بخلاف الذهنية الفرضية ، فانها مباينة لكل من القضايا المارة .

(٤٩) وان كان مما يثبت خارجا وذهنا معا كالذاتيات ، فيجوز ان تعتبر القضية خارجية وحقيقية وذهنية نحو الانسان ناطق والاربعة زوج .

الثابت فيه وجوداً رابطياً(٥٠) ســـواء كان موجودا بوجود محمولي(٥١) أيضاً أو لا ، وأما السالبة فلا تقتضي وجودهما لأنهما وقعتا في حيز السلب ، وصدقه لا يتوقف(٥٢) على تحقق القيود الواقعة في حيزه كما هو معـــلوم ، ومع ذلك فكل ما أعتبر في الموجبة بحسب انعقادها فهنا معتبر في ســـالبتها كذلك(٥٣) ، ولذا تتناقضان ، وبهذا ينـــدفع التدافع(٥٤)

---

(٥٠) بمعنى كونه شيئا يصح ربطه بالموضوع ولو كان مـــن الامور الاعتبارية نحو زيد ممكن ، فان الامكان ، وان كان من الاعتباريات ، لكنه قابل للربط بزيد ، لانه اذا لاحظت زيدا بحيث لا يجب وجـــوده ولا عدمه لزم اتصافه بالامكان الخاص ٠

(٥١) كما في زيد بصير والقرطاس ابيض أولا كما في زيد ممكن او حادث ٠

(٥٢) فانك اذا قلت ما شربت اليوم في داري شربة ماء يصدق قولك ان لم تكن لك دار أو كانت ولم يكن فيها ماء أو كان فيه الماء وما شربته ٠

(٥٣) لان سالبة كل نوع رفع لما اعتبر في موجبته ، والا لم يتقابلا فكل ما اعتبر فيها معتبر في سالبتها ايضا ٠

(٥٤) بيان التدافع أنه اذا صح ان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع لزم أن لا تتناقض الموجبة وسالبتها لجواز اثبات الكتابة في قولنا الانسان كاتب للانسان الموجود ، ونفيها في ليس الانسان بكاتب عن الانســـان المعدوم ٠ وحاصل الدفع هو ان الموضوع الذى لا يقتضيه صدق السالبة هو الموضوع الموجود في ظرف الحكم ، ولكن التناقض لا يتوقف على وجود ذلك ، بل يتحقق بتوجه النفى في السالبة الى الموضوع الذهنى المتصور المحكوم عليه في الموجبة ، وهذا الموضوع الذهنى كما هو موجود في الموجبة موجود ومعتبر ذهنا في السالبة فتناقضان ٠

المشهور بين قولهم : موجبة كل نوع وسالبتها تتناقضان ، وقولهم : صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع .

الرابعة : ان أداة السلب الموضوعة لسلب المحمول عن الموضوع قد يعدل لها عن هذا المعنى وتجعل جزء منهما أو من أحدهما ، فتسمى القضية حينئذ معدولة ، فهي اما معدولة الطرفين نحو اللا انسان لا كاتب ، أو معدولة الموضوع نحو اللا انسان غير متطور ، أو معدولة المحمول نحو الانسان لا حجر" ، وغيرها تسمى محصلة نحو الانسان ناطق أو ليس بحجر وقد تخص المحصلة بالموجبة ، وتسمى السالبة بسيطة .

وأما الشرطية المتصلة ، فان حكم فيها لعلاقة ، وهي ما يوجب استلزام المقدم للتالي ، كعليته له نحو متى طلعت الشمس فالنهار موجود ، أو معلوليته له كعكس هذا المثال ، أو معلوليتهما لعلة واحدة نحو متى كان الخالد أباً(٥٥) لماجد كان الماجد ابنه ، فهي لزومية ، والا فاتفاقية نحو متى كان الانسان موجودا كان السماء مرفوعا ، فلزم في المتصلة الموجبة اللزومية أمران : وقوع الاتصال بين المقدم والتالي ، وكونه لعلاقة ، بخلاف سالبتها لصدقها اذا لم يكن بينهما اتصال نحو ليس متى طلعت الشمس وجد الليل ، أو كان ولكن لم يكن لعلاقة نحو ليس متى كان الانسان موجودا كان

---

(٥٥) فان ابوة خالد لماجد وبنوة ماجد له معلولتان لعلة واحدة . هى خلق البارى تعالى ما جدا من نطفة معينة ، وانما لزم الاتصال حينئذ لانه متى وجد المعلول الاول وجدت علته ، ومتى وجدت علته ، وجد هو مع المعلول الثانى .

السماء مرفوعا ، وفي الاتفاقية أمران : الأول وقوع الاتصال بينهما ، والثاني أن يكون من غير علاقة كما مثلنا ، بخلاف سالبتها فانها تصدق اذا لم يكن بينهما اتصال ، أو كان لعلاقة كما في الموجبة(٥٦) اللزومية .

والشرطية المنفصلة : وهي ما حكم فيها بوقوع انفصال نسبة عن أخرى أو لا وقوع انفصالها عنها ، اما عنادية : ان كان الانفصال بينهما لذاتهما كما بين النقيضين(٥٧) نحو اما أن يكون الشيء انسانا أو لا انسانا ، أو اتفاقية ان كان ذلك بالتصادف كقولك للرومي الأمي : اما أن يكون هـذا أبيض أو كاتبا(٥٨) .

ثم المنفصلة ان حكم فيها بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق والكذب معاً فحقيقية ، نحو اما أن يكون العـدد زوجاً أو يكون فرداً ، وليس اما أن يكون العـدد زوجاً أو

---

(٥٦) فالموجبة اللزومية مباينة لسالبتها وللموجبة الاتفاقية ، واخص مطلقا من سالبتها . والسالبة اللزومية أعم مطلقا من الموجبة الاتفاقية ، ومن وجه من سالبتها . والموجبة الاتفاقية مباينة لسالبتها ، وهذا ظاهر .

(٥٧) وهذا في المنفصلة الحقيقية ، أو يكون التركيب من الشيء وأخص من نقيضه كما في مانعة الجمع ، نحو اما ان يكون هذا حجرا أو شجرا ، لان الحجر أخص من اللاشجر والشجر أخص من اللاحجر ، أو يكون التركيب من الشيء وأعم من نقيضه ، وذلك في مانعة الخلو نحو اما أن يكون هذا لا حجر او لا شجرا ، فان اللاحجر أعم من الشجر واللا شجر أعم من الحجر ، ويأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى .

(٥٨) واما أن يكون هذا كاتبا او أسود في مانعة الجمع ، واما ان يكون هذا لا كاتبا أو لا اسود لمانعة الخلو .

منقسماً بمتساويين ، أو في الصــــدق فقط أي لا في الكذب فمانعة الجمع ، نحو اما أن يكون هذا حجراً أو شجراً ، وليس اما أن يكون لا حجراً أو لا شجراً ، أو في الكذب فقط أي لا في الصدق فمانعة الخلو ، نحو اما أن يكون هذا لا حجراً أو لا شجراً ، وليس اما أن يكون حجراً أو شجراً .

فالموجبة الكلية من الحقيقية ، تتركب من متبـــاينين يكونان الشيء ونقيضه ، كالانسان واللا انسان ، أو الشيء ومساويء نقيضـــه ، كالزوج(٥٩) والفـــرد ، لأنهما اللذان لايجوز جمعهما ولا رفعهما، وسالبتها الجزئية من غيرهما(٦٠) أي من كل شيئين بينهما مســاواة ، أو عموم مطلق ، أو من وجه ، أو مباينة ولم يكن أحدهما نقيض الآخر ولا مساوياً ، ومن مانعة الجمع تتركب من شيئين متباينين كل منهما أخص من نقيض الآخر كالحجر والشجر ، فانهما لا يجوز جمعهما ، والا لزم اجتماع النقيضين(٦١) ، لأن وجود مفهوم أخص من النقيض يستلزم وجود الأعم ، وهــــو النقيض فيـــلزم من

---

(٥٩) نحو دائما اما أن يكون هذا انسانا او لا انسانا ، واما أن يكون العدد زوجا او فردا .

(٦٠) نحو قد لا يكون اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، أو انسانا أو حيوانا ، أو انسانا أو أبيض ، أو حجرا أو شجرا ، لان التنافي بين هذين في الصدق فقط ، لا فيه وفي الكذب أيضا .

(٦١) فانه اذا اجتمع الحجر والشجر ، ومعلوم ان وجود الشجر يستلزم وجود اللاحجر فقد حكمت باجتماع الحجر واللا حجر ، وهذا حكم بجمع النقيضين .

اجتماع الحجر والشجر اجتماع الحجر واللا حجر ، ويجوز رفعهما اذ برفعهما لا يلزم(٦٢) رفع النقيضين ، لأن رفع الأخص لا يستلزم رفع الأعم ، فيجوز انتفاء الحجر والشجر في مادة تكون جديدة فيبقى اللا حجر في ضمنها فلا يلزم رفع الحجر واللا حجر كليهما وكذلك يبقى اللا شجر في ضمنها فلا يلزم رفع الشجر واللا شجر كليهما فيها، وسالبتها الجزئية تتركب من غيرهما(٦٣) أي من كل أمرين بينهما مساواة ، أو عموم مطلق ، أو من وجه(٦٤) ، أو مباينة لكن لم يكن أحدهما أخص من نقيض الآخر كالانسان واللا انسان ، ومن مانعة الخلو تتركب من أمرين بينهما عموم من وجه ، وكان كل منهما أعم من نقيض(٦٥) الآخر ، فانهما لا يجوز رفعهما ، والا لزم رفع النقيضين ، فان رفع العام يستلزم رفع الخاص ، ويجوز جمعهما ، اذ لا يلزم من وجود الشيء مع

---

(٦٢) فانه اذا ارتفع الحجر والشجر كما في قرطاس لم يلزم رفع النقيضين ، فانه وان ارتفع الحجر لكن لا يرتفع اللا حجر ، لان القرطاس لا حجر .

(٦٣) كالانسان والابيض .

(٦٤) نحو قد لا يكون اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، او انسانا أو حيوانا ، أو انسانا او ابيض ، أو انسانا أو لا انسانا على معنى انه ليس التنافى في صدقهما فقط بل فيه وفي كذبهما أيضا .

(٦٥) كاللاحجر واللاشجر ، فمادة اجتماعهما ورق ، ومادة افتراق الاول شجر ، وافتراق الثانى حجر ، فاذا اجتمعا فلا باس فيه ، واما اذا ارتفعا واللا شجر اعم من الحجر مثلا لزم ارتفاع الحجر واللا حجر ، وذلك رفع للنقيضين ، فدقق وقس الجانب الآخر .

أعم من نقيضه جمع النقيضين ، لجواز تحقق الأعم في مادة غير الأخص ، وسالبتها الجزئية من غيرهما أي من كل أمرين بينهما(٦٦) مساواة ، أو عموم مطلق ، أو من وجه ، ولم يكن أحدهما أعم من نقيض الآخر ، أو تباين مطلقا ، والسالبة الكلية من الحقيقية تحكم بدوام لا وقوع الانفصال في الصدق والكذب معا ، فتصدق من المتساويين، ومن العام والخاص(٦٧) المطلق ، ومن مواد الموجبة الكلية لمانعتي الجمع والخلو ، فموجبتها الجزئية تصدق من مادة الموجبة الكلية(٦٨) الحقيقية ، والعام والخاص من وجه اللذين ليسا مادة الموجبة الكلية لمانعة الخلو ، والسالبة الكلية من مانعة الجمع تحكم بدوام لا وقوع الانفصال في الصدق فقط ، فتصدق من المتساويين(٦٩) ، ومادة الموجبة الكلية الحقيقية ومانعة

---

(٦٦) نحو قد لا يكون اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، او انسانا او احيوانا ، أو انسانا او ابيض ، أو انسانا او لا انسانا بمعنى انه ليس التنافى بينهما في الكذب فقط ، بل فيه وفي الصدق ايضا ٠

(٦٧) نحو دائما ليس اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، وحيوانا أو انسانا ، وشجرا أو حجرا ، ولا شجرا أو لا حجرا ٠

(٦٨) نحو قد يكون اما أن يكون الشيء انسانا او لا انسانا ، والعدد زوجا أو فردا ، والشيء حيوانا او لا انسانا على وضع ناطقية الحيوان ، فانه حينئذ لا يجوز جمعهما ولا رفعهما ، فقد ظهر أن تحققها في ضمن العام والخاص من وجه انما هو بحسب الظاهر ، اذ بحسب الحقيقة الناشئة من ملاحظة الوضع يرجعان الى المتناقضين كما عرفت ٠

(٦٩) نحو دائما ليس اما أن يكون الشيء انسانا أو ناطقا ، أو انسانا أو لا انسانا ، أو لا شجرا أو لا حجرا ٠

الخلو ، فموجبتها الجزئية تصدق من آمرين بينهما عموم مطلق(٧٠) أو من وجه ومن مواد موجبتها الكلية ، والسالبة الكلية من مانعة الخلو تحكم بدوام لا وقوع الانفصال في الكذب فقط ، فتصدق من المتساويين(٧١) ، والعام والخاص المطلق ، ومادة الموجبة الكلية للحقيقية ومانعة الجمع ، وموجبتها الجزئية تصدق من أمرين بينهما عموم(٧٢) من وجه هذا ، وقد تطلق مانعة الجمع على ما حكم فيه بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الصدق ، سواء وجد الانفصال في الكذب أم لا ، ومانعة الخلو على ما حكم فيه بوقوع الانفصال أو لا وقوعه في الكذب ، سواء وجد الانفصال في الصدق أو لا ، وتسميان مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الأعم لشمول كل للمعنى السابق والحقيقية .

فوائد :

الأولى : انه قد تخلو المنفصلة عن المعاني الثلاثة كقولك العالِم اما أن يعبد الله أو ينفع الناس لجواز جمعهما ورفعهما ، وكقول أهل المعاني : حذف المسند اليه اما لظهوره

---

(٧٠) نحو قد يكون أما ان يكون الشيء حيوانا او انسانا ، أو أبيض أو انسانا على وضع صاهليه الحيوان والابيض ، وشجرا او حجرا .

(٧١) نحو دائما ليس اما أن يكون هذا انسانا او ناطقا ، او انسانا او حيوانا ، أو انسانا او لا انسانا ، أو شجرا أو حجرا .

(٧٢) نحو قد يكون اما أن يكون لا شجرا أو لا حجرا ، وهذا مادة اجتماعهما مع موجبتها الكلية ، أو لا حيوانا أو لا انسانا على وضع صاهلية الحيوان وهذا مادة افتراقها عنها .

أو اختبار فطانة السامع أو تعظيمه ، فانه يجوز جمعها اذ لا تزاحم في النكات ورفعها كأن يكون لتمكن الانكار .

الثانية : كل ما فيه أداة الانفصال لا يجب أن تكـــون شرطية منفصلة ، بل يجوز أن يكون حمليــة مرددة المحمول على أحد الأوجه الثلاثة ، فان قولك : العدد اما زوج أو فرد ، ان أريد به المنافاة بين نســـبتي العـــدد زوج والعدد فرد فمنصلة ، أو بين مفهومي الزوج والفرد في الحمل على العدد فحملية مرددة المحمول ، ويفرق بينهما لفظا بتقديم الموضوع على أداة الانفصال في الحملية وتأخيره عنها في المنفصلة .

الثالثة : انه كما انقسمت الحملية الى الشخصية وغيرها كذلك الشرطية مطلقا ، الا أنه لا طبيعية هنا ومدار التقسيم على اعتبار زمان المقدم ، والوضع الممكن الاجتماع معـــه ، فالحكم بوقوع الاتصال والانفصال أو لا وقوعهما ان كان على اعتبار زمان معين للمقدم ووضع معين من أوضـــــاعه ، فالشرطية شخصية ، نحو ان جائني فلان الآن باســما قبّلت يده، أو على اعتبار جميع الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع معه فهي كلية ، وسورها في الموجبة المتصلة ، كلما ، ومهما ، ومتى ، وفي المنفصلة ، دائما ، وفي ســـالبتهما ليس البتة ، ودائما ليس ، أو على اعتبار بعضهما فجزئية ، وســورها في الموجبة متصلة أو لا قد يكون، وفيسالبتهما قد لا يكون، أو على اهمالهما بأن لم يتعرض للـــكل أو البعض فهي مهمـــلة ، وعلامتها ان ، واذا ، ولو ، في المتصـــلة ، واما ، وأو ، في المنفصلة هذا .

الرابعة ان طرفي الشرطية في الأصل قضيتان حمليتان ، أو متصلتان ، أو منفصلتان ، أو مختلفتان ، وهما اما حملية ومتصلة ، أو حملية ومنفصلة . أو متصلة ومنفصلة ، فالاحتمالات بالاختصار أربعة ، وبالتوسط ستة ، وبالتفصيل تسعة .



الفصل الثاني

في التنـــاقض

اعلم أولا ان التناقض ان كان بمعنى التمانع بين أمرين بأن يقتضي ثبوت كل منهما انتفاء الآخر وبالعكس فلا يجري الا في القضيتين دون المفردين ، لأن ثبوت الانسان لزيد يمنع انتفاءه عنه ، واما نفس صورة الانسان واللا انسان ، بدون الارتباط بموضـــــــوع فلا تمانع بينهما . ألا ترى جواز تصورهما ذهنا وتحققهما واقعا ، وعلى هذا المعنى يقـــال : نقيض كل شـــيء رفعه في ذاته . وان كان بمعنى منافاتهما ومخالفة كل للآخر فيجري في القضيتين والمفردين ، لأنه أعم من أن يكون تمانعـــا بين أمــريــن بحيث لا يجتمعـــان ولا يرتفعان ، وهذا هو التناقض المعروف ، ويختص بالقضايـــا نحو هذا عالم وهـــذا ليس بعالم . فلا يجـــوز جمعهما ولا رفعهما لا بالنسبة الى موضوع موجود ولا معدوم . نعـــم اقتضاء السالبة وجود الموضوع . أو مخالفة ومجرد منافاة في المفهوم ، أي اذا قيس أحدهما الى الآخر كان أبعد عنه ممـــا سواه ، وهذا هو التناقض بمعنى الاختـــلاف في العـــدول والتحصيل ، فلا يجتمعان في الموجود ولا يرتفعان عنه ، ولكنه يرتفعان عن المعدوم ، فلا يقال له : هو مختار أو لا مختار ، لأن القضية الحاصلة هناك موجبة ، وتقتضي وجود الموضوع وعلى هذا التعميم يقال : نقيض كل شيء رفعه ، أي في ذاته

على الأول وعن الموضوع على الثاني ، والمقصود هنا التناقض بالمعنى المختص بالقضايا ، وهو اختلاف(١) القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق أحديهما وكذب الأخرى لذاته ، ولا بد له مطلقا من اتفاقهما في النسبة بين بين ، ويندرج فيه الاتفاق في الأمور الثمانية المشهورة وغيرها ، ومن اختلافهما في الكم ان كانتا محصورتين لكذب الكليتين ، وصدق الجزئيتين في ما كان المحكوم عليه أعم من المحكوم به نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان ، فنقيض الموجبة الشخصية هو السالبة الشخصية ، ونقيض الموجبة الكلية هو السالبة الجزئية ، ونقيض الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية ، وبالعكوس ، وقد علم ان المهملة في قوة الجزئية .

---

(١) الاختلاف جنس ، والاضافة الى القضيتين فصل يخرج عنه اختلاف المفردين والمفرد والقضية ، وقوله بالايجاب والسلب فصل آخر يخرج منه اختلافهما بالحمل والشرط ، أو بالعدول والتحصيل ونحوهما ، وقوله بحيث يقتضي آه فصل آخر يخرج عنه اختلافا بهما لكن لا بحيث يقتضي ذلك ، بل تبقيان صادقتين نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ، او كاذبتين نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، وقوله لذاته فصل آخر احتراز عن اختلافهما بحيث يوجب ذلك لكن لا لذات الاختلاف ، بل بواسطة مساواة المحمولين نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق ، أو لخصوص المادة نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان ، اذ لو لم يكن هذا الاقتضاء لخصوصها لزم في كل كليتين مختلفتين بالكيف متحدتي الطرفين صدق احديهما وكذب الاخرى ، وليس كذلك كما عرفت .

الفصل الثالث

في العكس

وهو اما عكس مستوى أو عكس نقيض ، أما عكس المستوى فهو جعل المحكوم عليه(٢) محكوما به وبالعكس مع بقاء الصدق والكيف ، يعني أنه اذا كان الأصل صادقا كان العكس صادقا باقيا على ايجاب الأصل ونفيه ، واما بقاء الكذب فليس بلازم ، وذلك لأن العكس لازم للأصل وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم مساويا له أو أعم منه ، وأما كذبه فلا يستلزم اللازم لجواز كونه أعم منه ، ورفع الخاص لا يستلزم رفع العام ، ثم المنفصلة مطلقاً ، والمتصلة الاتفاقية لا اعتبار بعكسهما لعدم امتياز جزئيهما بالطبع(٣)،

---

(٢) أي جعل وصف الموضوع وصف المحمول وبالعكس في الحملية واما ذات الموضوع فباق في محله لكن يعتبر في العكس في قالب وصف المحمول السابق ، فلا يرد انه لما جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لابد ان يراد من الموضوع المفهوم فتصير القضية منحرفة وهي غير معتبرة .

(٣) يعنى أن مقدم المتصلة اللزومية متميز طبعا عن تاليها ، بكونه ملزوما له ، وربما يكون الشيء ملزوما لشيء ولا يكون لازما له كما في قولك متى كان الشيء انسانا كان حيوانا ، فان الانسان ملزوم للحيوان كلي وليس لازما له كذلك ، وأما الطرفان في المتصلة الاتفاقية فهما أمران متقارنان بالتصادف والاتفاق ، بدون علاقة بينهما ، فلا يكون بينهما تمايز طبعي وكذلك الطرفان في المنفصلة عنادية أولا ، فانهما متعاندان ذاتا او اتفاقا ولا امتياز لشيء منهما عن الآخر في ذلك فلا فائدة في اعتبار العكس لهما .

والشخصية في حكم الكلية ، والمهملة في قوة الجزئية ، فلم يبق الا المحصورات الأربع ، من الحمليات ، والمتصلة اللزومية ، فالموجبة مطلقا لا تنعكس كلية لتخلفها في ما كان المحكوم عليه أخص من المحكوم به فيه ، حيث يصدق كل انسان حيوان ومتى كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً ، ولا يصدق عكسهما كلياً ، بل تنعكس جزئية ، فيصدق في عكس المثالين بعض الحيوان انسان وقد يكون اذا كان العالم مضيئاً كانت الشمس طالعة ، والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها ، فعكس لا شيء من الانسان بأسد لا شيء من الأسد بانسان ، ولهم في اثبات العكس طرق : منها الافتراض : وهو فرض ذات الموضوع للأصل شيئاً معيناً ، وحمل وصف الموضوع عليه ايجابا فحصلت قضية ، ثم حمل وصف المحمول عليه كما في الأصل ايجابا أو سلبا وهذه قضية ثانية فحصلت مقدمتان يتألف منهما أو من احديهما مع مقدمة أخرى مُسَلّمة قياس من الشكل الثالث منتج للعكس أو لملزومه ، وهذا الطريق مختص باثبات عكس الموجبات والسوالب الموجهة المركبة ، للزوم وجود الموضوع حتى يفرض شيئاً معيناً ، وهو انما يتحقق فيهما . ومنها الخلف : وهو دليل مركب من قياس اقتراني شرطي وقياس استثنائي مقدمته الشرطية نتيجة القياس الأول ، تقريرهما لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ، ولو صدق نقيضه لزم المحال ، فلو لم يصدق العكس لزم المحال ، لكن المحال باطل ، فعدم صدق العكس باطل ، وصغرى القياس الأول والاستثنائية في الثاني بديهيتان ،

وكبرى الأول وشرطية الثاني نظريتان ، واثباتهما بضم نقيض العكس الى الأصل لينتظم قياس من الشكل الأول منتج لنتيجة كاذبة منشأها نقيض العكس لا غير(٤) . ومنها دليل العكس بأن يعكس نقيض العكس المطلوب ليحصل ما ينافي الأصل ويرجع هذا أيضاً الى قياسين ، بأن نقول لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ، ولو صدق نقيضه ، صدق عكس نقيضه ، فلو لم يصدق العكس ، لصدق عكس نقيضه ، لكن صدق عكس نقيضه باطل ، فعدم صدق العكس باطل ، ومقدمتا القياس الأول والمقدمة الشرطية من الثاني بديهية ، وأما المقدمة الاستثنائية فنظرية تثبت بمنافاة عكس نقيض العكس للأصل المسلّم . وهذان الطريقان يجريان في اثبات عكس كل قضية مطلقا(٥) ، والسالبة الجزئية لا عكس لها هنا ، لتخلفه في ما كان المحكوم عليه فيه أعم من المحكوم به ، فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ، ولا يصدق عكسه ، والتخلف دليل عدم الانعكاس ، لأن العكس يجب اطراده ، لأنه لازم للأصل واللازم لا يقبل التخلف .

وأما عكس النقيض ، فهو عند القدماء جعل نقيض

---

(٤) لان القياس من الشكل الاول ، وهو بديهى الانتاج ، والاصل مسلم الصدق ، فثبت أن الفساد انما نشأ من نقيض العكس ، فيكون هو باطلا والعكس حقا .

(٥) بشرط ان يكون لنقيض العكس عكس ، لا في غيره ، فلا يجرى في اثبات عكس النقيض للموجبة الكلية ، لان نقيضها سالبة جزئية ولا عكس لها ، فتامل .

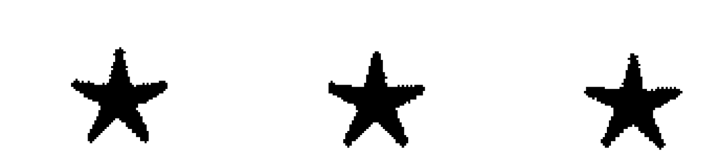
المحكوم عليه محكوما به ونقيض المحكوم به محكوما عليه مع بقاء صدق الأصل وكيفه ، وحكم الموجبات هنا حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس ، فالموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية ، فعكس كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان ، والموجبة الجزئية لا عكس لها ، لتخلفه في ما كان نقيض المحكوم به أخص مطلقا من المحكوم عليه ، نحو بعض الحيوان لا انسان فانه صادق مع كذب بعض الانسان لا حيوان ، والسالبة مطلقا تنعكس سالبة جزئية ، فعكس قولنا لا شيء من الموجود بمعدوم قولنا ليس بعض اللا معدوم بلا موجود لا كلية لتخلفها في عكس(٦) لا شيء من الانسان بفرس لكذب لا شيء من اللا فرس بلا انسان .

وأما عند الأخراء : فهو جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء صدق الأصل دون كيفه ، وحكم الموجبات هنا كماً وانعكاسا حكم السوالب في عكس المستوي وبالعكس ، فالموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية فعكس قولنا كل انسان حيوان لا شيء من اللا حيوان بانسان ، والموجبة الجزئية لا عكس لها ، لتخلفه في بعض الحيوان لا انسان فانه صادق مع كذب ليس بعض الانسان بحيوان ، والسالبة مطلقا تنعكس الى موجبة جزئية ، فعكس

---

(٦) أى انه وان لم يتخلف في عكس المثال المار آنفا ، وهو المركب من النقيضين ، أو من الشيء ومساوى نقيضه ، لكنه يتخلف في ما اذا كان الطرفان متباينين ، وليس شيء منهما نقيضا للاخر ، ولا مساويا لنقيضه ، وذلك كالانسان والفرس .

لا شيء من الانسان بحجر أو ليس بعض الانسان بحجر بعض اللا حجر انسان ، لا الى موجبة كلية لتخلفها في نحو هذا المثال لكذب كل لا حجر انسان هذا في الحمليات ، وأما الشرطية المتصلة اللزومية فلا عكس لما عدا الموجبة الكلية منها على رأيهم .



الباب الرابع

في مقاصـــد التصديقات

أعني الدليـــل ويرادفه الحجة : وهـــو قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يستلزم التصديق به التصديق(١) بقضـــية أخرى ، وهي النتيجة وتسمى مطلوباً ومُدّعىً ، ســـواء استلزمها في نفس الأمر كليا بالذات ، أو بواســـطة مقدمة أجنبية(٢) أو غريبة(٣) ، أو جزئيا ، فأقسامه أربعة :

القسم الأول ـ القيـاس

وهو قول مؤلف من قضيتين فصاعدا(٤) يســـتلزم قولا آخر استلزاما كلياً(٥) بالذات ، وهو استثنائي واقتراني .

---

(١) وكل من التصديقين أعم من اليقين كما في الدليل البرهاني ، ومن الجهل المركب ، والتقليد ، والظن ، كما في سائر الصناعات .

(٢) وهي مقدمة خارجة من الدليل ، وغير لازمة لشيء من المقدمات المأخـوذة .

(٣) وهي مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى مقدماته المغايرة حدودها لحدودها ، لانها عكس نقيض لها .

(٤) زدته تبعا للعلامة مولانا اسماعيل الگلنبوى ادخالا للقياس المركب ، فان تعريف القياس كما يصدق على القياس البسيط يصدق على مجموع القياس المركب بالنظر الى النتيجة الاخيرة وان لم يصدق على ما عدا القياس الاخير منه بالنظر اليها .

(٥) خرج بقولنا كليا الاستقراء والتمثيل ، وبقولنا بالذات الدليل المستلزم للنتيجة بواسطة مقدمة اجنبية كقياس المساواة أو مقدمة غريبة ←

أما الاستثنائي : فهو ما اشتمل على مادة النتيجة وهيئتها(٦) ، ويسمى حينئذ بالاستثنائي المستقيم ، أو على مادتها وهيئة نقيضها ، ويسمى حينئذ بالاستثنائي الغير المستقيم ، ووجه تسميته بالاستثنائي اشتماله على أداة الاستثناء أعني لكن غالبا ، ويتركب من مقدمتين : أوليهما شرطية دائما ، متصلة ، أو منفصلة ، أحد جزئيها النتيجة ، أو نقيضها ، وتسمى عرقا بالمقدمة الشرطية ، وثانيتهما حملية ان تركبت الشرطية من حمليتين ، نحو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكنها طالعة ، ينتج ان النهار موجود ، وشرطية ان تركبت المقدمة من شرطيتين ، نحو كلما ثبت أنه متى وجد الطلوع وجد النهار ، ثبت انه متى لم يوجد النهار لم يوجد الطلوع ، لكنه ثبت أنه متى وجد

كالدليل المستلزم لها بواسطة عكس نقيض احدى مقدمتيه ، فليس المراد به نفي الواسطة في الثبوت ، لان انتفائها بين كل قياس ونتيجته غير معلوم ، بل المراد نفي الواسطة في الاثبات ، لكن لا مطلقا ، بل خصوصها عرفا بالمقدمة الاجنبية والغريبة ، والا فما عدا القياس الاستثنائي والشكل الاول من القياس الاقتراني محتاج اليها كما لا يخفى .

(٦) المراد بها صورتها حكما لا حقيقة ، والا فالنتيجة أو نقيضها جزء من المقدمة الشرطية ، وجزء القضية ليس قضية حقيقة بالفعل ، مثل النتيجة ، لارتباطه بغيره فلا تحصل القضية الا بالمجموع . ثم لا يوجد الاشتمال على هيئة النتيجة في قياس استثنائى مقدمته الشرطية مانعة الجمع ، كما لا يوجد الاشتمال على هيئة نقيضها في قياس استثنائى مقدمته الشرطية مانعة الخلو ، وأما القياس الاستثنائي الذى مقدمته الشرطية منفصلة حقيقية ، فيوجد فيه الاشتمال على النوعين كالقياس الاستثنائى الذى مقدمته الشرطية متصلة .

الطلوع وجد النهار ، فثبت انه متى لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة ، وشرطية تارة وحملية أخرى ان تركبت من شرطية وحمليـــة ، مثال الأولى كلما ثبت أنه متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، ثبت أن وجود النهـــار لازم لطلوع الشمس ، لكنه متى كانت الشمس طالعة كـــان النهار موجودا ، فثبت أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس ، ومثال الثانية كلما ثبت أنه متى طلعت الشمس وجد الليل ، فوجود الليل لازم لطلوع الشمس ، لكنه ليس وجود الليـــل لازما لطلوعها ، فلم يثبت أنه متى طلعت الشمس وجـــد الليل ، وهذه المقدمة الاستثنائية سميت واضـــعة ان حكمت بعين(٧) أحد جزئي المقدمة الشـــرطية ، ورافعة ان حكمت بنقيضه(٨) ، واستثنائية دائما لما مر ، وقـــد يقـــال لهـــا الصغرى ، وللمقدمة الشرطية الكبرى ، لأنها كجزئها هـــذا ، وشرط انتاجه كون(٩) المقدمة الشـــرطية موجبة مطلقـــا ،

---

(٧) وذلك في قياس استثنائي شرطيته متصلة وحكمت الاستثنائية بعين المقدم ، أو منفصلة حقيقية وحكمت هي بعين المقدم أو التالى ، أو منفصلة مانعة الجمع وحكمت هي بعين المقدم أو التالى ٠ ولا تأتي في قياس استثنائي شرطيته منفصلة مانعة الخلو ، لان الوضع فيها عقيم غـــير منتـــج ٠

(٨) وذلك في قياس استثنائي شرطيته متصلة وحكمت الاستثنائية برفع التالى او منفصلة حقيقية وحكمت هى برفع المقدم او التالى ، او منفصلة مانعة الخلو وحكمت هى برفع المقدم أو التالى ٠ ولا يأتي في قياس استثنائي شرطيته منفصلة مانعة الجمع ، لان الرفع فيها عقيم غير منتج ٠

(٩) أما ايجاب المقدمة الشرطية ، فلأنها لو كانت سالبة أفادت سلب ←

ولزومية ان كانت متصلة ، وعنادية ان كانت منفصلة ، وكليتها أو كلية المقدمة الاستثنائية باعتبار الأزمان والأوضاع ، الا اذا اتحدتا في الوقت والوضع ، نحو ان جاء الطبيب الآن ومعه الدواء لتداويت ، لكنه جاء كذلك ، ثم ان كانت المقدمة الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي ، والاستثنائي مستقيم ، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم ، والاستثنائي غير مستقيم ، نحو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة، وذلك لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم مساويا كان أو أعم ، ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم كذلك ، ولا ينتج

اللزوم في المتصلة والعناد في المنفصلة ، ولا يلزم من وجود او انتفاء أحد أمرين لم يكن بينهما لزوم او انفصال ، وجود الآخر ولا انتفاءه ، واما اللزوم او العناد ، فلأن سوغ القياس الاستثنائي لتحصيل التصديق بأحد جزئي الشرطية أو نقيضه ، ففي ما اذا كانت اتفاقية لزم الدور ، وذلك لان التصديق بالقضية الاتفاقية موقوف على التصديق بكل من جزأيها قبل التركيب ، فلو توقف التصديق به عليها لزم الدور ، وأما كلية احدى المقدمتين ، فلأنه لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون الحكم في المقدمة الشرطية باللزوم او العناد في بعض الازمنة وعلى بعض الاوضاع ، والحكم في المقدمة الاستثنائية باعتبار بعض زمان آخر وعلى بعض الاوضاع المخالفة لتلك الاوضاع ، فلا يحصل العلم بالنتيجة • ثم ان كلية المقدمة الشرطية ، وكذا المقدمة الاستثنائية ان كانت شرطية ايضا ، فباعتبار الازمان والاوضاع ، وهذا ظاهر • وأما كلية المقدمة الاستثنائية ان كانت حملية فيجب اعتبار الزمان والوضع فيها لكونها عين أحد جزئي الشرطية أو نقيضه ، فيكون حينئذ تابعا لها في كليتها باعتبارهما ، فتنبه •

رفع المقدم رفع التالي ، ولا وضع التالي وضع المقدم ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، ولا يستلزم رفع الخاص رفع العام ، ولا وضع العام وضع الخاص ، وان كانت منفصلة حقيقية ، فاستثناء عين كل من المقدم والتالي ينتج نقيض الآخر ، والاستثنائي غير مستقيم ، واستثناء كل منهما ينتج عين الآخر ، والاستثنائي مستقيم ، وذلك لأن وجود أحد الأمرين المتناقضين يستلزم انتفاء الآخر ، كما أن انتفاء احدهما يستلزم وجود الآخر ، نحو دائما اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً ، لكنه زوج فليس بفرد ، أو لكنه فرد فليس بزوج ، أو لكنه ليس بزوج فهو فرد ، أو لكنه ليس بفرد فهو زوج . أو منفصلة مانعة الجمع ، فاستثناء عين كل منهما ينتج نقيض الآخر ، لامتناع جمعهما معاً ، والقياس حينئذ استثنائي غير مستقيم ، ولا ينتج رفع أحدهما وضع الآخر ، لعدم امتناع رفعهما ، نحو دائماً اما أن يكون هذا الشيء حجراً أو يكون شجراً ، لكنه حجر فليس بشجر ، أو لكنه شجر فليس بحجر . أو منفصلة مانعة الخلو ، فاستثناء نقيض كل منهما ينتج عين الآخر ، لامتناع الخلو ، والقياس استثنائي مستقيم ، ولا ينتج وضع أحدهما رفع الآخر ، لعدم امتناع جمعهما ، نحو دائماً اما أن يكون هذا لا حجراً أو يكون لا شجراً ، لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر ، أو لكنه

ليس بلا شجر فهو لا حجر ، فللأقيسة من الاستثنائي عشر(١٠) نتائج .

وأما القياس الاقتراني : فهو ما اشتمل على مادة النتيجة فقط كقولنا : الانسان مستعد للعلم بالصناعات ، وكل مستعد له متطور ، فالانسان متطور ، سمي بالاقتراني ، لاقتران أجزائه بواو العطف ، ويسمى المحكوم عليه في النتيجة حداً أصغر ، والمحكوم به فيهما حداً أكبر ، والمكرر معهما في القياس حداً أوسط ، والمقدمة التي فيها الأصغر من مقدمتي القياس صغرى ، والتي فيها الأكبر كبرى ، ويسمى القياس باعتبار الهيئة الحاصلة له من اقتران الأوسط بالأصغر والأكبر شكلا ، وباعتبار الايجاب والسلب في المقدمتين والكلية والجزئية فيهما ضرباً وقرينة .

---

(١٠) ثنتان في ما كانت المقدمة الشرطية متصلة ، واربع في ما كانت منفصلة حقيقية ، وثنتان في ما كانت مانعة الجمع ، وثنتان في ما كانت مانعة الخلو ، والاحتمالات القريبة تقتضي ان تكون ستة عشر ، لاحتمال كل منها لاربع نتايج ، ففي ما اذا كانت الشرطية متصلة باعتبار انتاج وضع كل من الجزئين لوضع الآخر ورفعه لرفعه ، وفي ما اذا كانت منفصلة ، فباعتبار احتمال انتاج وضع كل لرفع الآخر ورفع كل لوضع الاخر ، ولكن سقط في كل منها غير الحقيقية ثنتان ، وبقيت ثنتان ، واما فيما كانت المنفصلة حقيقية فتحققت فيها النتايج الاربع كما عرفت .

فالأشكال أربعة : لأن الأوســـط ان كان محكوما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشـــكل الأل ، أو محكوما به فيهما فهو الثاني ، أو محكوما عليه فيهما فهـــو الثالث ، أو بعكس الأول فهو الرابـــع ، والضروب المحتملة لكل شكل باعتبار استعمال المحصورات الأربع التي عليهـــا الاعتبار ستة عشر ضرباً حاصلا من ضرب كل من المحصورات الأربع صغرى في كلها كبرى ، لكن يسقط من كل شكل حسب ما اشترط فيه بعض ، ويبقى بعض كما ستعرفه ان شـــاء الله تعالى .

اما الشكل الأول فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى ، وكما كلية الكبرى ، والا فلا ينتج ، أما اذا كانت صـــغراه سالبة ، فلأنه لما كان الأوسط موضـــوعا في الكبرى ، وذات الموضوع وجب اتصافه بوصفه بالفعل عند الشيخ كما عرفت كان الحكم فيها بالأكبر ايجابا أو سلبا على ما اتصف بالأوسط وثبت هو له بالفعل ، واذا كانت الصغرى سالبة لم يدخل(١١)

---

(١١) وانظر الى قولنا لا شيء من الانسان بأسد وكل أسد مفترس ، لتعلم انه حكم بالافتراس على كل ما هو متصف بالاسدية بالفعل ، ولما لم يدخل افراد الاصغر في الاوسط لكون الصغرى ســـالبة لم يلزم الحكم بالافتراس على الاصغر وهو الانسان .

ذات الأصغر في الأوسط فلم يتعد الحكم بالأكبر عليه اليه . وأما ان كانت كبراه جزئية . فلأنه اذا كان الأوسط(١٢) أعم من الأصغر جاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر ، غير البعض المحكوم به على الأصغر ، فلا يتحقق اندراج ذات الأصغر في موضوع الكبرى حتى يحصل الانتاج ، فسقط بالشرط الأول ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الأربع ، وبالثاني أربعة من الثمانية الباقية الحاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الجزئيتين . وبقيت ضروبه أربعة منتجة للمحصورات الأربع مرتبة على وفق ترتيب شرف الضروب والنتائج .

الأول : موجبتان كليتان ، والنتيجة موجبة كلية ، نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم نام فكل انسان جسم نام .

الثاني : كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر .

---

(١٢) وانظر الى قولنا كل حيوان جسم نام وبعض الجسم النامى نبات ، لتعلم ان الحيوان المحكوم عليه بالجسم النامى لم يدخل في الجسم النامى المحكوم عليه بالنبات . فلا يسرى الحكم بالنبات على الجسم النامى الى الحيوان الواقع أصغر .

الثالث : موجبتان والصغرى جزئية ، والنتيجة موجبة جزئية نحو بعض الانسان عالم وكل عالم له شأن فبعض الانسان له شأن .

الرابع : مختلفتان كيفاً وكماً والصغرى موجبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد .

وأما الشكل الثاني ـ فشرط انتاجه كيفاً اختلاف المقدمتين ، وكماً كلية الكبرى ، والا فلا ينتج ، أما اذا اتفقتا كيفاً ، فلأنه لا يلزم من ثبوت الأوسط لأمرين أو سلبه عنهما ثبوت أحد الأمرين للآخر أو سلبه عنه ، كما يظهر من قولنا كل انسان حيوان وكل فرس أو كل ناطق حيوان ، ومن قولنا لا شيء من الانسان بأسد ولا شيء من الناطق أو من الطائر بأسد ، أي أن الحق في الموجبتين وكذا في السالبتين الايجاب تارة والسلب أخرى ، وأما اذا كانت الكبرى جزئية فلأنه يجوز أن يكون الأكبر المسلوب عنه الأوسط أعم من الأصغر فلا يفيد السلب ، كما يظهر من قولنا كل انسان ناطق ، فسقط بالشرط الأول ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين الموجبتين ، والصغريين السالبتين في الكبريين السالبتين ، وبالشرط الثاني أربع من الثمانية الباقية بضرب الصغريين الموجبتين في الكبرى السالبة الجزئية ، وضرب الصغريين السالبتين في الكبرى

الموجبة الجزئية ، فضروبه المنتجة للسالبتين المرتبة على وفق شرف(١٣) الصغريات أربعة :

الأول : كليتان والصغرى موجبة ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر .

الثاني : كليتان والصغرى سالبة ، نحو لا شيء من الانسان بجماد وكل حجر جماد فلا شيء من الانسان بحجر ، وينتجان سالبة كلية بالخلف ، وتقريره لو لم تصدق النتيجة لصدق نقيضها ، ولو صدق نقيضها لزم الفساد ، لكن الفساد باطل ، وبيان الكبرى بضم نقيض النتيجة صغرى لايجابه الى كبرى القياس لكليتها فيحصل قياس(١٤) من الشكل

---

(١٣) اكتفينا باعتبار شرف الصغرى خلافا لمن اعتبر شرف النتايج أيضا ، لان الاول مطرد دون الثاني . ثم انه لم يلاحظ هنا شرف الكبرى ليجعل الضرب الاول ثانيا والرابع ثالثا ، لان الصغرى هنا موافقة لصغرى الشكل الاول في قران الاوسط بالاصغر ، بخلاف الشكل الثالث لمناسبة كبراه لكبراه .

(١٤) تقريره بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحيوان ، وهذه النتيجة تناقض الصغرى المسلمة في الدليل ، وهي قولنا كل انسان حيوان ، ثم هذا الفساد لم ينشأ من هيئة الدليل ، لانها على الشكل الاول ، ولا من الكبرى ، لكونها مسلمة ، بل من نقيض النتيجة فيكون النقيض باطلا والنتيجة حقة ، وهو المطلوب .

الأول منتج لما يناقض صغرى القياس المُسَلّمة ، وبعكس(١٥) المقدمة السالبة وحدها في الضرب الأول ، ومع عكس الترتيب ثم عكس النتيجة في الضرب الثاني .

الثالث : مختلفتان كماً وكيفاً والصغرى موجبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الأسد، بانسان فبعض الحيوان ليس بأسد .

الرابع : كذلك والصغرى سـالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان ليس بناطق وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ليس بانسان ، ينتجان سالبة جزئية بالخلف فيهما وبعكس الكبرى في الأول منها فقط(١٦) .

---

(١٥) ودليل العكس هنا قياس استثنائي مستقيم حكم فيه بوضع المقدم فيه ، تقريره كلما صدق الضرب الاول او الثانى من الشكل الثانى انتظم قياس معلوم الانتاج للنتيجة المطلوبة او لما ينعكس اليها بضم احدى مقدمتى الضرب الى عكس الاخرى مستويا أو بعكس المقدمتين بعد عكس احديهما مستويا أو بدونه لكن المقدم حق فكذا التالى .

(١٦) أى لا في الثانى منهما أعنى الضرب الرابع ، وذلك لان صغراه سالبة جزئية لا تصلح للشكل الاول وكبراه موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية لا تصلح لكبراه .

وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين ، أما الأول فلأنه لما كان الأوسط موضوعا في الكبرى والحكم بالأكبر على ما أتصف بالأوسط فمتى لم يرتبط الأصغر به ايجابا لم تحصل الملاقاة بينهما ، ولم يندرج الاصغر فيه ، ولم يسر الحكم بالاكبر على الأوسط اليه ، وأما الثاني فلأنه اذا كان الاوسط أعم من الأصغر جاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر ، فلا يتحقق الاندراج ، ولا يحصل الانتاج ، كما يظهر من قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان أسد ، فسقط بالشرط الأول ثمانية أضرب كما عرفت في الشكل الأول ، وبالثاني اثنان من الثمانية الباقية الحاصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الجزئيتين ، فضروبه المنتجة للجزئيتين المرتبة على وفق ترتيب شرف(١٧) الضروب أو النتايج أو الكبرى ستة :

الأول(١٨) : موجبتان كليتان ، والنتيجة موجبة جزئية ،

---

(١٧) أشرت بالترتيب الى الاقدم عند التعارض هذا ، وكلمة أو لمنع الخلو فيجوز جمع مراتب الشرف ٠

(١٨) تقديمه على ما عدا الثالث والرابع لشرف الضرب فقط ، وعلى الثالث لشرف الصغرى ، وعلى الرابع لشرف الكبرى ايضا ٠

لا كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر ، نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

الثاني كليتان(١٩) والكبرى سالبة ، والنتيجة سالبة جزئية لما مر ، نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بأسد فبعض الحيوان ليس بأسد .

الثالث (٢٠) : موجبتان والصغرى جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، وانتاج هذه الثلاثة بعكس الصغرى .

الرابع(٢١) : موجبتان والكبرى(٢٢) جزئية ، ينتج موجبة جزئية بعكس الكبرى مع عكس(٢٣) الترتيب والنتيجة(٢٤) .

---

(١٩) تقديمه على الثالث والخامس لشرف الضرب فقط ، وعلى الرابع والسادس لشرف الكبرى ايضا .

(٢٠) تقديمه على الرابع لشرف الكبرى فقط ، وعلى الخامس والسادس للامور الثلاثة .

(٢١) تقديمه على الخامس لشرف الضرب والنتيجة ، وعلى السادس للامور الثلاثة .

(٢٢) نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

(٢٣) أى جعل الصغرى كبرى وجعل الكبرى صغرى .

(٢٤) لان الحاصل من القياس بعد العكسين يكون عكسا للنتيجة المطلوبة فيجب عكسها ليحصل المطلوب .

الخامس(٢٥) : مختلفتان كيفاً وكماً والكبرى سالبة(٢٦) كلية ، ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى .

السادس : منهما والكبرى سالبة(٢٧) جزئية ، ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط ، ويجري ما عداه أيضاً ، وتبين كبرى(٢٨) دليله بضم نقيض النتيجة بالكبروية لكليته الى الصغرى لايجابها ، لينتظم قياس من الشكل الأول منتج لأخص من نقيض الكبرى في الأولين ولنقيضها في البواقي.

وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، أو اختلافهما كيفاً مع كلية احديهما ، والا لكانت المقدمتان سالبتين مطلقاً ، أو موجبتين مع جزئية الصغرى ، أو مختلفتين كيفاً وجزئيتين معاً ، ولا يلزم الانتاج لها قطعاً ، وذلك لأنه لا يلزم من سلب شيء عن الأوسط وسلب الأوسط عن آخر سلب بينهما(٢٩) ولا ايجاب ، كما في

---

(٢٥) تقديمه على السادس للامور الثلاثة .

(٢٦) والصغرى موجبة جزئية .

(٢٧) أى والصغرى موجبة كلية ، نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بعالم فبعض الحيوان ليس بعالم .

(٢٨) مثلا في الضرب الاول نضم نقيض النتيجة أعنى لا شيء من الحيوان بناطق الى الصغرى ، فنقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق فلا شيء من الانسان بناطق ، وهذه السالبة الكلية أخص من السالبة الجزئية أعنى بعض الانسان ليس بناطق ، وهذه نقيض الكبرى كما هو ظاهر .

(٢٩) اى بين الامرين المسلوب اولهما والمسلوب عنه آخرهما ، أعنى بهما الاصغر والاكبر .

لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق أو الفرس(٣٠) بحجر ، وكذا لا يلزم من ثبوت أمر للأوسط الأعم جزئياً وحمل الأوسط على آخر مطلقاً ايجاب بينهما ولا سلب ، كما في بعض الحيوان انسان وكل ناطق أو أسد حيوان(٣١) ، وكذا اذا ثبت شيء للأوسط جزئياً وسلب الأوسط عن آخر كذلك ، كما في بعض الحيوان انسان وبعض الجسم أو الحجر ليس بحيوان(٣٢) ، فسقط بناء على الشرط الأول بالأمر الأول اثنا عشر ضربا حاصلا من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبريين السالبتين والصغريين السالبتين في الكبريين مطلقاً ، وبالأمر الثاني منه اثنان من الأربعة الباقية بضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الموجبتين ، وعلى الشرط الثاني بالأمر الأول منه ضربان حاصلان من ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبرى السالبة الجزئية وبالعكس فبقيت ستة أضرب ، والمجموع المنتج لما عدا الموجبة الكلية ثمانية .

الأول : موجبتان كليتان ، والنتيجة موجبة جزئية ، لتخلف الكلية في ما كان الأصغر فيه أعم من الأكبر ، نحو كل حيوان جسم وكل ناطق حيوان والنتيجة بعض الجسم ناطق.

---

(٣٠) فان الحق في الاول ايجاب وفي الثانى السلب ، والنتيجة لابد أن تكون ذات جهة واحدة ، والا فلا تكون لازمة .

(٣١) فان الحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب ومثال النتيجة اللزوم باحدى الجهتين .

(٣٢) فان الحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب .

الثاني : موجبتان والكبرى جزئية ، والنتيجة كذلك ، نحو كل حيوان جسم وبعض النامي حيوان فبعض الجسم نام .

الثالث : كليتان والصغرى سالبة ، والنتيجة سالبة كلية، نحو لا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان فلا شيء من الحجر بناطق ، وانتاج هذه الثلاثة بعكس الترتيب ، ليرتد الى الشكل الأول المنتج لما ينعكس الى النتيجة المطلوبة ، وبدليل الخلف المبين كبراه بضم نقيض النتيجة في الأولين الى الصغرى ، وفي الثالث الى الكبرى لينتظم قياس من الشكل الأول منتج لما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الأخرى .

الرابع : كليتان والكبرى سالبة ، ينتج سالبة جزئية ، لا كلية لما تقدم ، نحو كل انسان جسم ولا شيء من الأسد بانسان فبعض الجسم ليس بأسد ، وانتاجه بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل الأول .

الخامس : من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، بعكس كل منهما أيضاً .

السادس منهما والصغرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، بعكس الصغرى ، ليرتد الى الشكل الثاني .

السابع منهما والصغرى موجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان وبعض الأسد ليس بانسان فبعض الحيوان ليس بأسد ، وانتاجه بعكس الكبرى ، ليرتد الى الشكل الثالث .

الثامن منهما والصغرى سالبة كلية ، والنتيجة سالبة جزئية ، نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الحيوان انسان فبعض الحجر ليس بانسان ، وانتاجه بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الأول المنتج لما ينعكس الى النتيجة . وقد حصر القدماء ضروب هذا الشكل في خمسة بحجة ان انتاج الضروب الثلاثة الأخيرة موقوف على انعكاس السالبة الجزئية ولا عكس لها ، ولم يلتفتوا الى أنها تنعكس في الخاصتين الى نفسها ، نعم حصرهم صحيح بالنسبة الى تركيب الشكل من الاقترانيات الشرطية اذ ليس فيها الخاصتان ، بل شيء من الموجهات عند بعض منهم .

فوائد :

الأولى : النتيجة تابعة لأخس المقدمتين كماً وكيفاً وعلماً وجهة ، فاذا كانت احديهما كلية والأخرى جزئية فالنتيجة جزئية ، أو احديهما موجبة والأخرى سالبة فالنتيجة سالبة ، أو احديهما يقينية والأخرى ظنية فهي ظنية ، أو احديهما ضرورية والأخرى دائمة فهي دائمة .

الثانية : الشكل الأول بديهي الانتاج ، لكونه على نظم الطبيعة ، من حيث الحكم فيه باندراج الأصغر تحت الأوسط والأوسط تحت الأكبر ، وكذلك كل قياس استثنائي ، وأما غيرهما فنظري الانتاج كما علمت . والشكل الثاني قريب من الأول ، لاشتراكهما في نظم أشرف المقدمتين ، أعني الصغرى وقد أشير اليه في القرآن الكريم حكاية عن سيدنا ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام حيث قال : « فلما أفلَ قال لا

أحِبُّ الآفلين » [الانعام ــ ٧٦] أي هذا الكوكب آفل وربي ليس بآفل فهذا الكوكب ليس ربي . والشكل الثالث يناسب الأول في أخسهما أي الكبرى ، وقد أشير اليه في قوله تعالى : «قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدىً للناس » [الانعام ــ ٩١] وتقريره موسى بشر وموسى أنزل الله عليه الكتاب فبعض البشر أنزل الله عليه الكتاب . وأما الشكل الرابع فهو يخالفه في المقدمتين ويبعد عن الطبع في الاستدلال ، وبما ذكرنا علمت وجه ترتيب الأشكال .

الثالثة : غالب الاستعمال هو الاكتفاء باحدى مقدمتي الدليل ايجازا للمقال واحالة على فهم أهل الكمال ، وذكرهما معاً انما هو في المناظرة أو في المثال .

ثم القياس الاقتراني ان تركب من الحمليات فقط فهو اقتراني حملي ، والا فاقتراني شرطي ، وأقسامه خمسة :

القسم الأول : ما تركب من متصلتين وله ثلاثة أصناف:

الصنف الأل : ما كان الأوسط فيه جزءاً تاماً من المقدمتين ، نحو متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ومتى كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً ينتج انه متى كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً ، وهذا الصنف هو المطبوع ، وينعقد من الأشكال الأربعة(١) باعتبار المتشاركين

---

(١) فان كان المشترك تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول ، أو تاليا فيهما فالثانى ، أو مقدما فيهما فالثالث ، أو بعكس الاول فالرابع .

ويراعى فيهما الشروط وعدد الضروب ، الا في الشكل الرابع فان ضروبه المنتجة هنا منحصرة في خمسة هي غير الضروب الثلاثة الأخيرة لتوقف انتاجها على انعكاس السالبة الجزئية وانعكاسها ، الا في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ، وهما مفقودتان في الشرطيات .

الصنف الثاني : ما كان الأوسط فيه جزءاً ناقصاً منهما ، نحو متى كان كل انسان حيواناً كان كل رومي جسماً ومتى كان كل جسم متغيراً كان بعض الموجود حادثاً ، ينتج(٢) انه قد يكون اذا صدق انه كلما كان كل انسان حيواناً كان كل رومي متغيراً صدق انه اذا كان كل رومي متغيراً كان بعض الموجود حادثاً .

الصنف الثالث : ما كان الأوسط فيه جزءاً تاماً من احدى المقدمتين وناقصاً من الأخرى بأن يكون مقدمها أو تاليها شرطية ، كقولنا كلما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فمتى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ، ينتج انه كلما كان طلوع

---

(٢) فنتيجة هذا الصنف شرطية متصلة جزئية مركبة من متصلتين مقدمها متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك في الصغرى ومن نتيجة القياس المؤلف من الجزئين المتشاركين ، وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك في الكبرى ومن النتيجة المارة ، ونتيجة القياس المؤلف من المتشاركين مشهورة بنتيجة التأليف ، لانها نتيجة القياس الحاصل من الجزئين المتشاركين في الاوسط .

الشمس علة لوجود النهار فمتى كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء .

القسم الثاني : ما تركب من منفصلتين وله ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : ما اشتركت المقدمتان في جزء تام منهما ، نحو دائماً اما أن يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا أو يكون العالم قديماً والبتة اما أن يكون العالم قديماً أو حادثاً ، ينتج(٣) انه كلما كان الواجب تعالى مختاراً كان العالم حادثا .

الصنف الثاني : ما اشتركتا في جزء غير تام منهما نحو دائماً اما أن يكون العدد فرداً أو يكون زوجاً واما أن يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد ، وهذا هو المطبوع ، وينعقد من الأشكال الأربعة باعتبار المتشاركين ، وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احديهما ، وصدق منع الخلو بالمعنى(٤) الأعم عليهما واشتمال الطرفين المتشاركين على شرائط الانتاج ، ونتيجته منفصلة موجبة مانعة الخلو مركبة من نتيجة(٥) التأليف والطرف الغير المشارك ، فانه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو بالمعنى الأعم ، لابد أن يكون أحد

---

(٣) ونتيجة هذا الصنف موجبة كلية متصلة مقدمها مقدم الصغرى وتاليها تالى الكبرى أو بالعكس .

(٤) بأن تكونا حقيقيتين أو ما نعتى الخلو بالمعنى الاخص أو مختلفتين .

(٥) اى نتيجة القياس الحاصل من تأليف المقدمتين المشاركتين وهما العدد زوج ، والزوج زوج الزوج أو زوج الفرد في مثالنا .

طرفي كل واقعاً فالمحقق منهما ان كان الطرف المشارك فتصدق نتيجة التأليف ، والا فالطرف(٦) الغير المشارك .

الصنف الثالث : ما اشتركتا في جزء تام من احديهما ناقص من الأخرى ، نحو دائماً اما أن يكون متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو الشمس مظلمة ودائماً اما أن يكون النهار موجوداً أو الليل موجوداً ، ينتج انه دائماً اما أن تكون الشمس طالعة أو الليل موجوداً واما أن تكون الشمس مظلمة .

القسم الثالث : ما تركب من حملية ومتصلة وأصنافه أربعة لأن الحملية اما أن تكون صغرى أو كبرى وأياً كانت فمشاركها اما تالي المتصلة أو مقدمها ومعلوم أن المشاركة في كل منها بجزء تام من الحملية ناقص من الشرطية(٧) .

الصنف الأول : هو المطبوع ، نحو كلما كان الشيء انسانا فهو جسم وكل جسم متحيز ، ينتج انه كلما كان الشيء انسانا فهو متحيز ، وشرط انتاجه ايجاب المتصلة واشتمال المتشاركين على شرائط الانتاج ، ونتيجته متصلة ، مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالي الشرطية والحملية ، وينعقد من الأشكال الأربعة باعتبار

---

(٦) سواء كان واحدا كما في مثالنا أو متعددا كما في مثال الحاشية ، وقد لا يكون في النتيجة غير نتائج التأليفات كما بين في موضعه ·

(٧) ولا يتصور بالوجهين الاخيرين بل الوجوه الثلاثة كما في الاقسام السابقة فلذا لم نقسم هذا القسم على وتيرتها ·

المتشاركين(٨) ، والشرائط المعتبرة في الأقيســـة الحملية معتبرة بينهما .

الصنف الثاني : نحو كلما كان الشيء انسانا فهو ناطق وكل انسان كاتب(٩) ينتج كلما كان الشيء كاتبا فهو ناطق .

الصنف الثالث : نحو كل كاتب ناطق وكلما كان كـل انسان جسماناميا فكل ناطق جسم نام ينتج(١٠) كلما كـان كل انسان جسما ناميا فكل كاتب جسم نام .

الصنف الرابع : نحو العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج(١١) انه كلما كان العالَم حادثا كان الفلك حادثا .

القسم الرابع : ما تركب من حماية ومنفصـــلة ولـه ثلاثة أصناف :

---

(٨) فان كان الاوسط محمولا في التالى وموضوعا في الحملية فهو الشكل الاول ، او بالعكس فهو الرابع ، أو محمولا فيهما فهو الثانى ، أو موضوعا فيهما فهو الثالث .

(٩) ونتيجته متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم والحملية عند رعاية الحملية في التأليف وتاليها تالى المتصلة .

(١٠) ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالى المتصلة كبرى والحملية صغرى .

(١١) ونتيجته متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم والحملية عند رعاية التأليف وتاليها تالى المتصلة .

الصنف الأول : ما كانت الحملية فيه أقل من أجزاء المنفصلة ، كقولنا اما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً وكل زوج منقسم بمتساويين ، ينتج اما أن يكون العدد فرداً أو منقسماً بمتساويين ، وشرطه أن تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو أو حقيقية ، واشتمال المتشاركين على شرائط الأشكال ، ونتيجته منفصلة مركبة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك ، لأن الحملية فيه صادقة والصادق من المنفصلة ان كان الطرف المشارك تصدق نتيجة التأليف أو الطرف الغير المشارك فذاك .

الصنف الثاني : ما كانت الحمليات فيه بعدد أجزاء المنفصلة وهذا على وجهين الأول أن تكون الأقيسة الحاصلة من تأليفات الحملية مع أجزاء المنفصلة متحدة النتيجة ، وشرط في هذا ما في الصنف الأول ، ونتيجته حملية واحدة ، ودليلها ظاهر(١٢) ، كقولنا دائما اما أن تكون الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف لفظ فكل كلمة لفظ ، ويسمى هذا القِياسَ المُقَسِّمَ ، الثاني أن تكون مختلفة النتيجة ، وشرط فيه ما مر ، ونتيجته منفصلة مركبة من نتايج التأليفات ، ووجهها واضح(١٣) ،

---

(١٢) فانه لما كانت الحمليات صادقة في ذاتها فأى جزء يفرض صدقه من المنفصلة ينتج معها تلك الحملية .

(١٣) فان الحمليات فيه صادقة والصادق من أجزاء المنفصلة أى جزء كان تصدق النتيجة الحاصلة من تأليفه مع الحملية المشاركة له ، ولكن لصادق غير معلوم فلابد أن تؤلف النتيجة من نتايج التأليفات .

كقولنا دائماً اما أن تكون الكلمة اسماً أو فعلا أو حرفاً ، وكل اسم غير مقترن بأحد الأزمنة ، وكل فعل مقترن به ، وكل حرف غير مستقل ، ينتج انه اما أن تكون الكلمة غير مقترنة بأحد الأزمنة أو مقترنة به أو غير مستقل ، وهذان الصنفان هما المطبوعان .

الصنف الثالث : ما كانت الحملية فيه أكثر من أجزاء المنفصلة ، نحو دائماً اما أن يكون العدد فرداً أو زوجاً ، وكل فرد لا منقسم بصحيحين ، وكل زوج منقسم بهما ، وكل زوج يعاند الفرد ينتج نتيجتين : احديهما قولنا اما أن يكون العدد لا منقسماً بصحيحين أو منقسماً بهما ، والأخرى قولنا : اما أن يكون العدد لا منقسماً بهما أو يعاند الفرد .

القسم الخامس : ما تركب من متصلة ومنفصلة ، وله ثلاثة أصناف ، لأن الأوسط اما جزء تام منهما ، أو غير تام منهما ، أو تام من احديهما ناقص من الأخرى ، وعلى التقادير ، فاما أن تكون المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى ، أو بالعكس ، وهو المطبوع ، وشرط انتاجه كلية احدى المقدمتين ، وايجاب احديهما ، مثال الأول متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واما أن يكون النهار موجوداً أو الليل موجوداً ، ينتج انه اما أن تكون الشمس طالعة أو الليل موجوداً ، ومثال الثاني متى كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا ، وكل حيوان اما أبيض أو أسود ، ينتج انه متى كان هذا الشيء انساناً فهو اما أبيض أو أسود ، ومثال

الثالث متى كان العالم حادثاً(١٤) فالواجب تعالى مختار ، ودائماً اما متى كان الواجب تعالى مختاراً فغير الواجب حادث، واما الواجب تعالى مُوجَب" تعالى عنه علواً كبيراً ، ينتج انه دائماً اما متى كان العالم حادثاً فغير الواجب حادث واما الواجب موجب تعالى عنه .

ثم القياس ان تألف من مقدمتين فقط فبسيط ، والا فمركب ، سواء تركب من اقترانيين حمليين مثلا ، نحو الانسان عاقل ، وكل عاقل متطور ، وكل متطور متصاعد ، فكل انسان متصاعد ، أو شرطيين نحو متى طبقت العدالة تحققت الأمن والراحة ، وكلما تحققتا ترقّت البلاد ، وكلما ترقت أخذت مكانتها بين الأمم ، أو من استثنائيين نحو كلما كان المعلم مخلصاً نجح المتعلم ، لكن المعلم مخلص ، وكلما نجح المتعلم انتقل الناس من الجهل الى العلم ، أو من اقتراني واستثنائي ، فان كان الاستثنائي مستقيما ، سمي قياساً حقياً نحو متى صدق الضرب الأول من الشكل الثاني مع انعكاس كبراه رجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول ، ومتى رجع اليه صدقت نتيجته ، ينتج متى صدق الضرب الأول من الشكل الثاني صدقت نتيجته ، لكن المقدم حق فثبت التالي ، وان كان الاستثنائي غير مستقيم سمي قياساً خلفياً(١٥) نحو

---

(١٤) لان حدوث الشيء دليل على أنه حدث بالقصد والاختيار ، منه .

(١٥) بضم الخاء وفتحها ، ووجه التسمية على الاول انه يستلزم خلفا وفسادا على تقدير عدم صدق المطلوب ، وعلى الثانى انه يستلزم المطلوب من جهة خلفه وورائه ، وتلك الجهة جهة نقيضه ، أى يجعل فساد نقيض المطلوب دليلا على صحة المطلوب .

متى لم تصدق الموجبة الجزئية في عكسها صدق نقيضها ، ومتى صدق نقيضها لزم(١٦) المحال، لكن المحال باطل، ومن هنا يظهر وجه تعريف قياس الخلف بقولهم: دليل يستلزم المطلوب بابطال نقيضه ، وكل منها اما مفصول النتايج ان لم يذكر مع كل قياس نتيجته كما تقدم ، واما موصول النتايج ان ذكرت معه وجعلت مقدمة(١٧) لقياس يليه ، وهكذا نحو الانسان حيوان وكل حيوان جسم نام فالانسان جسم نام وكل جسم نام جسم فالانسان جسم، وكل جسم جوهر فالانسان جوهر، هذا وسر سوق القياس المركب ، هو أن احدى مقدمتي القياس البسيط(١٨) أو كلتيهما نظرية فأقيم دليلها مقامها ، ومما ينبغي أن يعلم ان قياس المركب ذو جهتين ، فهو من حيث انتاج كل قياس

---

(١٦) ويثبت لزوم المحال بقولنا متى صدق النقيض ، انضم الى الاصل وجعل قياسا من الشكل الاول ، ومتى انضم هكذا لزم خلاف الاصل المسلم ، وهذا الخلاف لم ينشأ من هيئة الدليل ، لانه من الشكل الاول البديهي الانتاج ولا من صغراه ، لانه هو الاصل المسلم ، وانما حصل من الكبرى التي هي نقيض العكس فيكون هو باطلا والعكس صحيحا ، وهو المطلوب ٠

(١٧) وهي صغرى في الاقيسة الاقترانية ، ومقدم المقدمة الشرطية في الاقيسة الاستثنائية ، فعلم ان عدد الاقيسة يزيد على عدد المقدمات بواحد ٠

(١٨) يريد أن اصل القياس المركب كان قياسا بسيطا ، لكن لما كانت احدى مقدمتيه او كلتاهما نظرية أقيم دليلها او دليلهما مقامهما ، ثم انه على التقديرين ان كان الدليل القائم مقام المقدمة النظرية بديهي المقدمتين يصير مجموع الاقيسة في الاول اثنين وفي الثاني ثلاثة ، والا كثرت الاقيسة بحسب احتياج الدليل الى الدليل ، فدقق ٠

لنتيجته وانتاج المجموع للنتيجة الأخيرة داخل في القسم الأول من الدليل ، وهو القياس المعرف بالدليل المستلزم لنتيجته استلزاماً كلياً بالذات ، ومن حيث انتاج القياس الأول لنتيجة قياس يليه داخل في القسم الثاني كما ستعرفه ان شاء الله تعالى ، وان الحد الأوسط في القياس ان كان محكوماً(١٩) به أو محكوماً عليه لنسبة الصغرى(٢٠) أو لأحد طرفيها فالقياس قياس متعارف كما مر ، وان كان من متعلّقات أحدهما فهو قياس غير متعارف ، وهذا ان اختلف فيه محمولا الصغرى

---

(١٩) كما في الشكل الاول والثاني ، أو محكوما عليه وذلك في الشكل الثالث والرابع ٠

(٢٠) وذلك في الاقيسة الاقترانية الحملية ، وفي الاقترانية الشرطية التى اشتركت مقدماتها في جزء تام ، نحو متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، ومتى كان النهار موجودا كان العالم مضيئا ، وقوله أو لاحد طرفيها ، وذلك في الاقيسة الاقترانية الشـــرطية التى اشتركت مقدمتاها في جزء غير تام من الصغرى ، سواء كان المشترك فيه جزء تاما من الكبرى ، نحو متى كان اذا طلعت الشمس فالنهار موجود ، فاذا لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة ، ومتى لم تكن طالعة لم تستغن الغرفة عن المصباح او غير تام من الكبرى ايضا كما اذا بدلنا الكبرى بقولنا ومتى ثبت انه اذا لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة ، فمتى كان النهار موجودا كان الشمس طالعة فتأمل ٠

والكبرى فله نتيجة واحدة ، نحو الانسان مباين للأسد والأسد مساو للّيث فالانسان مباين للّيث ، وان اتحدا فيه فله نتيجتان : احديهما باثبات كلا المحمولين فيها ، وهي لازمة له بالذات ، والقياس بالنسبة اليها داخل في القسم الأول من الدليل ، كقولنا الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجسم النامي فالانسان ملزوم لملزوم الجسم النامي ، والثانية باسقاط أحدهما فيها ، نحو الانسان ملزوم للجسم النامي ، وهذه النتيجة ليست لازمة له لذاته لأن صدقها موقوف على صدق المقدمة الأجنبية ، وهي كل ملزوم لملزوم الشيء ملزوم له ، والقياس بالنسبة اليها داخل في القسم الثاني ، ويسمى قياس المساواة ، اما لأن المعلم الأول علّمه التلاميذ بمثال اشتمل على مادتها ، نحو الانسان مساو للناطق والناطق مساو للبشر ، واما لوجوب(٢١) مساواة الأصغر والأوسط في النسبة الى متعلقهما ، فان الانسان والناطق متساويان في النسبة بالمساواة الى متعلقهما.

قياس المساواة

القسم الثاني من أقسام الدليل ، دليل يستلزم النتيجة استلزاماً كلياً بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي مقدمة

---

(٢١) وان شئت قلت : لان النسبة في الصغرى مساوية في الكبرى ، أى ان نسبة المحمول الى الموضوع في الصغرى من جنس نسبة المحمول الى الموضوع في الكبرى كالمباينة والموافقة والمساواة والظرفية وغيرها ، منه .

خارجة عن الدليل غير لازمة لشيء من أجزائه ، فمنه (قياس المساواة) وهو قياس غير متعارف متعلق أحد طرفي الصغرى طرف من الكبرى متحد فيه محمولاهما ، وتوقف انتاجه على صدق مقدمة أجنبية مشتملة هي ونتيجته على محمول الكبرى ، كقولنا الماء مظروف الكوز والكوز مظروف البيت ، فان استلزامه لقولنا الماء مظروف البيت بواسطة صدق مقدمة أجنبية ، هي كل مظروف مظروف البيت مظروف البيت في الظروف الخارجية ، واما انتاجه للنتيجة الأولى أعني قولنا الماء في ما هو في البيت فبذاته ، وهو باعتبارها داخل في القسم الأول لكنه قياس غير متعارف كما علمت ، ويتألف من الأشكال الأربعة بشروطها ، فان كان الأوسط متعلق محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الرابع ، أو متعلق المحمول في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الثاني ، أو متعلق الموضوع في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الثالث ، وأخذ النتيجة منه في الشكل الأول والثاني ظاهر ، وأما من الشكل الثالث فبجعل موضوع الصغرى موضوعاً فيها واضافته الى محمول الكبرى بعد ادخال السور الجزئي عليه وجعل محمول الصغرى محمولا ، فنتيجة قولك غلام المرأة انسان وكل مرأة مؤنث غلام بعض المؤنث انسان ، وأما الشكل الرابع فبجعل موضوع الصغرى موضوعاً فيها واضافته الى موضوع الكبرى بعد ادخال السور الجزئي عليه ، فنتيجة قولك بنت الرجل حيوان وكل ذكر بالغ من بني آدم رجل قولك بنت بعض الذكر

حيوان ، الا فلو عمل بموجب الظاهر لزم التخلف(٢٢) كما في المثالين ، ومنه كل قياس من القياس المركب بالنظر الى نتيجة قياس يليه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم نام بالنظر الى نتيجة هي كل انسان جسم فانه انما يستلزمها بواسطة مقدمة أجنبية هي كبرى ثانية أعني قولنا وكل جسم نام جسم .

دليل الخلف

القسم الثالث دليل يستلزم النتيجة استلزاماً كلياً بواسطة مقدمة(٢٣) غريبة ، وهي عرفا المقدمة الخارجة عن الدليل اللازمة في كل مادة لاحدى مقدمتيه ، وهذا هو الدليل المستلزم بواسطة عكس نقيض احديهما نحو الانسان حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان ، فانه يستلزم قولنا الانسان جسم بواسطة عكس نقيض الكبرى أعني وكل حيوان جسم .

---

(٢٢) لان النتيجة الظاهرة للقياس المذكور من الشكل الثالث هى بعض غلام الانسان مؤنث ، وللقياس المذكور من الشكل الرابع هى بنت الحيوان ذكر ولا شك في فسادهما .

(٢٣) المقدمة بالمعنى الاخص هما القضايا المذكورة لفظا أو نية ، وبالمعنى الاعم وهى ما يتوقف عليه انتاج الدليل فيشملها وغيرها من المقدمات المأخوذة من اشتراط الشرائط المقررة كايجاب الصغرى وكلية الكبرى .

القسم الرابع : دليل مستلزم للنتيجة جزئياً وهو الاستقراء الناقص والتمثيل : أما الاستقراء الناقص ، فهو دليل يتركب من مقدمات يحكم فيها على جزئيات كلي بحكم ليثبت له كلياً نحو الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والأسد كذلك والفرس كذلك فكل حيوان كذلك ، وانما كان استلزامه جزئياً لأن ذلك الدليل في قوة أن يقال متى كان ما شاهدناه من جزئيات الحيوان محركاً لفكه الأسفل عند المضغ كان كل حيوان(٢٤) كذلك ، لكن المقدم حق ، ومعلوم أن اللزوم في تلك الشرطية مبني على بعض الأوضاع ، وهو وضع موافقة الجزئيات الغير المستقرأة للجزئيات المستقرأة في الحكم(٢٥) ، فان قلت فاذا كان الاستلزام الجزئي موجوداً فَلِمَ لم يلحقوه بالبرهان(٢٦) باعتباره ، قلنا لأن تحقق ذلك البعض من الأوضاع مظنون لا مقطوع ، وشرط البرهان أن يكون جميع مقدماته بالمعنى الأعم قطعياً .

وأما التمثيل : فهو دليل يشبه فيه جزئي بجزئي آخر في وصف مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه

---

(٢٤) اى استلزام الاستقراء الناقص للنتيجة الكلية .

(٢٥) ومعلوم ان الاستلزام الكلى هو الذى يكون على جميع الاوضاع والازمان للمقدم .

(٢٦) بالبرهان المفيد لليقين بل عدوه من الامارات .

به المعلل بذلك الوصف ، ويسميه الأصوليون قياساً ، والمتكلمون استدلالا بالشاهد على الغائب ، نحو النبيذ كالخمر في الاسكار والخمر حرام فالنبيذ حرام ، وانما لم يكن استلزامه كلياً لأن ثبوت الحكم في المشبه مبني على بعض الأوضاع : كوضع علية الوصف المشترك لحكم المشبه به ، وكونها غير مشروطة بخصوصية الأصل ، وغير معطلة بمقارنة الفرع ، ثم انها ليست قطعية فلا يكون الاستلزام الجزئي قطعياً ، اذ العمدة في اثبات العلية أمران : الأول الدوران وهو عرفا ترتب الحكم على وصف صالح للعلية وجوداً وعدماً كالاسكار حيث توجد الحرمة عند وجوده كما في الخمر وتنعدم بعدمه كما في الخل ، ولا يفيد هذا الا الظن بعليته ، والثاني التقسيم الغير الحاصر وابطال ما سوى الوصف الخاص ، كأن يقال علة حرمة الخمر اما الاسكار أو اللون أو الاتخاذ من العنب مثلا ، والأخيران غير صالحين لها لوجودهما في الخل مع الحل ، فتعين الأول ، وهذا أيضاً لا يفيد القطع بها لجواز كون العلة أمراً غيرها ، وكذا عدم اشتراط خصوصية الأصل وعدم مانعية الفرع عن تأثيره مظنون .

فائدتان :

الأولى : ان الاستقراء التام داخل في القسم الأول من الدليل ، ويسمى بالقياس المقسّم .

الثانية : انهم أخرجوا القسم الثاني والثالث من الدليل عن القياس بقيد لذاته ، والقسم الرابع منه بقيد كلياً كما

علمت ، فاعترض عليهم بأنه ان قطع النظر في استلزام القياس للنتيجة عما سواه فليس شيء منها مستلزما بذاته فوجب اخراجها جميعاً بقيد الاستلزام ، وان لوحظ معه المقدمات الخارجة عنه الأجنبية والغريبة ، وقولنا غير المستقرأة من الجزئيات موافقة للمستقرأة ، والجامع علة للحكم مطلقاً ، فكل منها مستلزم لها بسبب تلك المقدمات فوجب اخراجها بقيد لذاته ، وأجيب باختيار الشق(٢٧) الثاني ، لكن لما كان المعتبر في القياس المعتنى به الاستلزام الكلي القطعي بالذات ، والمقدمة الأجنبية انما تعتبر اذا كانت صادقة ، والمقدمات الغريبة صادقة كأصولها كان استلزام القسم الثاني والثالث كلياً قطعياً ، لكن لا لذاتهما فأخرجوهما عنه بقيد لذاته ، ولما لم تكن المقدمة الخارجة في القسم الرابع قطعية الصدق أبدا ، أخرجوه عنه بقيد الكلي ، فتأمل .

---

(٢٧) واعترض على هذا الجواب بانه اذا كان المعتبر في القياس الاستلزام الكلي القطعى لزمت مفاسد ، منها خروج ما عدا القياس البرهانى لا سيما الشعريات ، والمغالطات ، ولزم أن يخرج من قياس المساواة والدليل المستلزم للنتيجة بعكس النقيض ما كانت مقدمتاه او احديهما غير قطعية الى غير ذلك اللهم الا ان يقال لما كانت تلك الادلة متداولة في البين جدا اكتفى بالاستلزام الكلي القطعي حقيقة او ادعاء ، كما في مواد النقض لا سيما وقد اعتبر في الدليل الانتاج بعد التسليم لمقدماته ، بخلاف الاستقراء والتمثيل لبنائهما على مقدمات ضعيفة جدا فلم يسامح فيهما ولم يرتكب ادعاء التسليم ، وفيه ما لا يخفى .

الباب الخامس

في مـواد الأدلـة

قد علمت أن أقسام التصديق أربعة : اليقين ، والجهل المركب ، والتقليد ، والظن ، فاعلم أن القضـــايا اليقينية اما بديهية لا يحتاج العلم بها الى دليل أو نظرية تكتسب به .

أما البديهية فست :

الأولى ـ الأوليات : وهي ما حكم بها العقل بعد تصـــور أجزائها بالذات ، نحو الشـــيء اما أن يكون أو لا يكون ، والواحد نصف الاثنين .

الثانية ـ الفطريات : وتسمى قضايا قياساتها معهـــا : وهي ما يحكم بها بعد تصور أجزائها بسبب وسط حاضر في الذهن ، نحو الأربعة زوج(١) .

الثالثة ـ المشاهدات : وهي ما حكم بها العقـــل بعـــد تصور أجزائها باستعمال الحس الظاهر ، وتسمى حسيات ، نحو القمر لامع أو الحس الباطن نحو أنا جائع وتســــمى وجدانيات(٢) .

---

(١) بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين ، ويقرر بقولنا الاربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج .

(٢) والوجدان هو قوة الوهم المشهور بالواهمة ، فانها تدرك المعانى الجزئية الموجودة في الاعيان كالحب والعداوة والجوع والعطش ، وهـــى بديهية لمن وجدها في وجدانه لا لغيره .

الرابعة ـ المتواترات : وهي ما يحكم بها العقل بعد تصور أجزائها بسبب قياس(٣) خفي حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عادة(٤) تواطؤهم على الكذب كالحكم بوجود ما لم نره من البلاد ، ويشترط استنادهم الى الاحساس التام في كل طبقة ، وبلوغهم عدداً يحصل العلم باخبارهم في كل منها ، وان لا يعارض اخبارهم مانع قاطع ، ولا ضبط للعدد ، بل المدار حصول العلم .

الخامسة ـ المجربات : وهي ما حكم العقل بها بعدها بسبب قياس خفي حاصل دفعة عند تكرر احساس ترتب الحكم على التجربة ، كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء .

السادسة ـ الحدسيات : وهي ما حكم العقل بها بعد تصورها بسبب القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس(٥) ، وهو ملكة الانتقال الدفعي من المباديء الى المطالب ، اما بأصل الفطرة كما في أصحاب القوى القدسية ، أو بممارسة مباديء الحكم كما في غيرهم ، وذلك كالحكم بأن نور القمر مستفاد

---

(٣) تقريره لو لم يكن ذلك الخبر صادق لما اتفق عليه جمع كثير وجم غفير ، لكنهم اتفقوا عليه فيكون صادقا .

(٤) وان أمكن عقلا تواطؤهم عليه ، فان العلوم العادية لا يدافعها الا مكان العقلي لمخالفها .

(٥) وهي غير بديهية لغير اصحاب الحدس المربوط بها ، فمثالنا نظرية صرفة لاهل النحو والصرف مثلا .

من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرر مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية حسب قربه وبعده منها، ومعنى خفاء القياس حصوله مرتباً للحاكم مع عدم شعوره وعدم نظره هناك .

وأما اليقينيات النظرية : فهي قضايا يحكم بها العقل قطعاً بواسطة ترتيب المقدمات اليقينية تدريجا وسوق البرهان عليها .

وأما القضايا المجهولة جهلا مركباً : فهي قضايا كاذبة يحكم بها العقل المغلوب للوهم حكماً جازماً ثابتاً غير مطابق للواقع بزعم البداهة أو بواسطة دليل فاسد اشتبه عليه بالبرهان، نحو كل موجود فله مكان وجهة .

وأما التقليديات : فهي قضايا يحكم بها العقل حكماً جازماً غير ثابت بمجرد تقليد من يثق به كقولنا صلوة الوتر مندوبة .

وأما الظنيات : فهي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم، كالحكم بأن الطائف بالليل خائن .



الباب السادس

في الصناعات الخمس

١ ـ البرهان :

دليل مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يحسن اليقين ، كقولنا المتناقضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والغرض منه تحصيل العلم الأعلى وهو اليقين .

٢ ـ الخطابة :

دليل مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يحسن الاعتقاد فيه ، كقولنا الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، والغرض منه ترغيب الناس في ما ينفعهم ، وتنفيرهم عما يضرهم .

٣ ـ الجدل :

دليل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة من حيث هي كذلك ، كقولنا القصاص عدل ، والعدالة ضمان لراحة الناس ، والغرض منه اسكات الخصم واقناع العاجز عن ادراك المقدمات اليقينية ، الدقيقة ، وأشار سبحانه وتعالى الى هذه الصناعات الثلاث بقوله الكريم : « أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » . [النحل ـ ١٢٥] .

٤ ـ الشعر :

دليل مؤلف من مقدمات مخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض كقول الشاعر :

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق

وغالب تأليفه بصياغة الشعر ، والغرض منه التأثير في السامع بالقبض أو البسط .

٥ ـ المغالطة :

دليل مؤلف من مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يحسن العالم فضاء واسع ، أو من مقدمات فاسدة مادة أو صورة شبيهة بالحق ، والفساد الصوري يحصل من ملاحظة مقدمة مع أخرى ، لينتظم دليل لا يكون على صورة أحد الاشكال الأربعة ، لعدم تكرر الأوسط ، نحو الانسان حيوان وبعض الحيوان أسد بالنظر الى أن الحيوان المحمول على الانسان غير الحيوان الموضوع للأسد ، وأما الفساد المادي فهو أن يستعمل المقدمات الكاذبة الشبيهة بالصادقة ، لاشتباه ناشيء من ملاحظة اللفظ أو المعنى ، أما الأول فكأن يكون الحد الأوسط لفظاً مشتركاً ، ويراد منه في احدى المقدمتين معنى وفي الأخرى آخر ، كقولنا الذهب عين والعين يسقى بها الزرع فيتوهم انتاجه لنتيجة أن الذهب يسقى به الزرع غافلا عن أن العين في الصغرى بمعنى الذهب وفي الكبرى بمعنى الينبوع ، وأما الثاني فكأن تزعم صحة العكس كلياً من صحة

الأصل ، نحو النفس جوهر موجود وكل موجود متحيز ، أو أن تأخذ من قام به صفة بالعرض مقام من قامت هي به بالذات ، كقولهم جالس السفينة متحرك وكل متحرك تتبدل السطوح المحيطة به الى غيرها ، وأعظم فوائدها الاحتراس عن الوقوع في شبكة مغالطات الخادعين ، وهي اذا استعملت في مقابلة الشخص الحكيم سميت سفسطة ، أو في مقابلة الجدلي سميت مشاغبة .

فائدة :

لا بد أن يكون الأوسط علة للتصديق بالنتيجة ، ولهذا يقال له الواسطة في الاثبات ، فهو مع ذلك ان كان علة لها في نفس الأمر ، فالدليل المشتمل عليه يسمى دليلا لَميّاً ، نحو فلان متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ففلان محموم ، والا فيسمى دليلا إِنّياً كعكس هذا الدليل .

خاتمة

أشرف الأدلة البرهان ، فالخطابة ، فالجدل ، وأخسها المغالطة ، فالشعرى ، بل الشعرى ليس دليلا في الحقيقة ، لأن مقدماته مخيلة لم يتعلق بها تصديق فكونها قضية ككون الممكنة موجهة .

وجه الله تعالى بفضله وجوهنا الى قبلة قبوله ، وحشرنا في خيار أمة حبيبه ورسوله ، واستخدمنا في نشر دينه ، فروعه وأصوله ، وفتح لنا من كل جهة أبواب الرضا ووصوله بمنه وكرمه ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

فرغت من تأليف رسالتي العزيزة ليلة الثلاثاء لسبع خلون من ذى الحجة الحرام سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وأربعين في مدرسة بيارة المباركة . وفرغت من استنساخها ثانية قبيل العصر من يوم الأحد الثالث من محرم الحرام سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة وثمانين هجرية في غرفة تدريسي بالجامع المبارك المنسوب للحضرة الگيلانية في بغداد المحروسة وفرغت من الاستنساخ الثالث في ضحوة يوم الأحد العشرين من ربيع الثاني سنة ألف وثلاثمائة وأربعة وتسعين هجرية المصادف للشهر الخامس من سنة ألف وتسعمائة وأربعة وسبعين ميلادية ، صلى الله تعالى على سيدنا محمد وسائر الانبياء والمرسلين

وان الخادم للعلم والدين عبدالكريم محمد فتاح الكردي الشهرزوري المنسوب الى عشيرة القاضي في ناحية السيد صادق رحمه الله ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

وهذه الرسالة العلية ، رسالة الوجيهة المرضية

أحمدك(١) اللهم على نعمك الخفية والجلية ، وأصلي وأسلم على حبيبك محمد خير البرية ، وعلى آله وأصحابه أولى النفوس الزكية .

وبعد فيقول الفقير الى الله الصمد عبدالكريم بن محمد أكرمهما والمسلمين بلقاء ذاته القدسية : هذه رسالة جليلة ، حوت فرائد سنية ، وفوائد بهية ، ألفتها للراغبين في معرفة موجهات القضية ، وسميتها ((الوجهية المرضية)) والله أسأل النفع بها لي ولطلاب العلوم العلية ، فانه ولي كل نعمة وعطية ، ورتبتها على مقدمة وأربعة أبواب ، وقدمتها اليهم كهدية سنية .

---

(١) التعبير بالجمل الفعلية لافادة التجدد ، واختيار المضارع للاشعار بالاستمرار ، والاتيان بضمير المخاطب للتبرك بخطابه والايماء الى قرب حضوره .

المقدمة

كل نسبة تامة خبرية مكيفة في نفس الأمر بكيفية ، من الضرورة ، والدوام ، والفعل ، والامكان ، وتسمى مادة القضية : كالنسبة وطرفيها ، وكما تتصف بها في نفس الأمر فقد تعتبر ذهنا ، ويذكر ما يدل عليها فتسميان جهة القضية ، كما تسمى القضية موجهة ، ومنوعة ، ورباعية . ثم ان طابقت الجهة العقلية واللفظية الجهة الواقعية فالقضية موجهة صادقة(٢) ، والا فلا(٣) .

(٢) ولا يخفى ان هذه المطابقة تستلزم مطابقة النسبة للواقع ، فان الصدق لا يحصل الا بالمطابقتين .

(٣) أى وان لم تطابق الجهة المادة سواء لم تطابق النسبة الذهنية للواقع نحو الانسان أسد بالضرورة او طابقتها نحو الانسان كاتب بالضرورة، فلا تصدق القضية .

الباب الأول

في الموجهات وتعاريفها والنسب بينها

فاعلم ان القضية الموجهة اما بسيطة ، وهي التي كانت حقيقتها ايجاباً أو سلباً ، واما مركبة ، وهي التي كانت حقيقتها(١) ملتئمة منهما ، والحكم الثاني منهما مقصوداً(٢) كالأول ، وقيداً له مفاداً بعبارة اللا دوام ونحوه رافعاً لكيفية النسبة الأولى ، لا لنفسها ، وكل منهما غير محصور ، لكنهم اقتصروا على ذكر ما يحتاج اليه ، ومنها ما هي مشهورة ، ومنها ما هي غير مشهورة .

أما المشهورة فخمس عشرة ، والبسيطة منها ثمانية .

الأولى ــ الضرورية المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة التامة ما دام ذات الموضوع موجوداً أو

---

(١) وانما قلنا حقيقتها اذ قد لا يكون تركيب لفظا ، نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ، عوضا عن قولهم كل انسان كاتب بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية ، منه .

(٢) وانما تعرضت لكون النسبة الثانية مقصودة كالاولى ، للاحتراز عن القضية البسيطة نحو لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ، فانه يستفاد هنا ثبوت ضرورة السلب ، لكن ذلك ليس بمقصود ، وانما المقصود السلب الضروري ، وانما قلت وقيدا له ، لئلا يدخل في المركبة قضيتان مختلفتا الحكم مستقلتان ، نحو الانسان حيوان بالضرورة ، وليس بأسد بالضرورة، وانما قلت ومفادا بعبارة اللا دوام ونحوه ، لان القضية البسيطة المرتبطة بالقضية التى تستفاد من معنى اللا دوام مثلا ، لا تسمى في العرف مركبة ، وانما قلت رافعا لكيفية النسبة ، للاحتراز عن قولنا الشيء اما أن يكون موجودا ، أو لا يكون موجودا .

معدوماً(٣) أي في جميع(٤) أوقات وجوده(٥) أو عدمه ،

---

(٣) لم يذكر القدماء في تعريفها قيد او معدوما ، فاعترض عليهم بأنه يستلزم اقتضاء السالبة الضرورية وجود الموضوع مع انه خلاف القاعدة المقررة ، فأجاب بعض بأن تلك القاعدة مخصوصة بما اذا لم يكن هناك ما يستلزم اقتضاؤها وجوده ، كما هنا ، والا فتقتضيه ، وبعض آخر بأنه يلزم مخالفة القاعدة اذا كان قولهم : ما دام ذات الموضوع موجودا قيدا للنسبة التامة ، أو لضرورتها في السالبة ، وأما اذا كان قيدا للنسبة بين بين فلا ، ولما حقق بعض الاخراء ان كونه قيدا للنسبة بين بين باطل ويحتاج المقام الى زيادة قيد أو معدوما حتى لا يلزم مخالفة القاعدة المقررة زاده ، ولما رأينا صنيعه حقا تبعناه ، وزدنا ذلك القيد ، كى نسلم من الاعتراض ٠

(٤) اشار بقوله اى في جميع الى أن ما دام هنا ظرفية ، فيكون أوقات وجود الموضوع ظرفا للضرورة ، فلا يصدق حينئذ قولنا زيد موجود بالضرورة ، لان وجوده في أوقات وجوده ليس ضروريا وان كان وجوده بشرط وجوده أي بشرط تعلق ارادة البارى تعالى ضروريا ، حتى يعترض بلزوم جمع النقيضين ، لصدق قولنا زيد ليس بموجود بالامكان الخاص ٠ لا يقال فتنحصر الضرورة الذاتية حينئذ في الضرورة الازلية ، لان ما لم يجب له الوجود لم يجب له شيء في أوقات وجوده ، لانا نقول ثبوت الذاتيات ولوازمها ضرورى للشيء في جميع أوقات الوجود ، فلا تنحصر فيها ، بل سلب الانواع المتباينة بعضها عن بعض ، وسلب اضداد لوازم الذات عنها ضرورى ايضا ٠

(٥) أشار بقوله أوقات وجوده الى ان هذه الضرورة ليست ازلية ، ولا وصفية ، ولا وقتية ولا بشرط المحمول ، وأشار باطلاق العبارة الصادق بأن يكون منشأ الضرورة الذات المحض ، أو غيره ، الى انها ليست بالضرورة لاجل الموضوع وهى أن يكون منشؤها محض الذات ، فالضرورات ست ، فاحفظها ٠

نحو(٦) كل انسان حيوان ، أو ليس بأسد ، وكل أربعة زوج ، أو ليست بفرد ، والله سبحانه وتعالى قادر ، أو ليس بعاجز ، أو واجب الوجود ، أو ليس بممكن خاص بالضرورة ، ووجه تسميتها اشتمالها على الضرورة الغير المقيدة بالوصف أو الوقت .

الثانية ـ المشروطة العامة : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة(٧) النسبة ، بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه ،

---

(٦) أشار بالامثلة الى أن الوجود المستفاد من قوله : ما دام موجودا ، أعم من الوجود المحقق ، والمقدر ، في الخارج كما في القضايا الخارجية ، والحقيقية ، أو في الذهن ، كما في الذهنية الحقيقية ، أو الفرضية ، والى أن وقت الموضوع أعم من المحقق ، والموهوم ، والى ان المحمول في القضية لضرورية يكون ذاتيا ، وعرضيا لازما ، فتبصر فيه . وقوله : نحو كل انسان الى قوله والله سبحانه وتعالى ، مثال الموجبة ، والسالبة ، من الخارجية ، والحقيقية ، مع كون الوقت حقيقيا ، والمحمول ذاتيا ، أو لازما للذات ، وقوله : والله سبحانه تعالى ، مثال للخارجية الموجبة ، والسالبة ، مع الوقت الوهمى ، وقوله : أو واجب الوجود ، مثال للذهنى الحقيقى الموجبة ، وقوله : أو ليس بممكن خاص ، مثال للذهنية لحقيقية السالبة ، وقوله : وشريك البارى تعالى ، مثال للذهنية الفرضية الموجبة ، والسالبة على رأي من قال : بامتناع التعدد الذهنى للبارى تعالى ، كالتعدد الخارجى ، وقوله : بالضرورة أى ما دام موجودا ، للموجبات ، والسوالب التى تصدق ، مع وجود الموضوع ، وقوله : أو معدوما ، لسائر السوالب .

(٧) احترز بقوله : بالضرورة عما حكم فيه بجهة غيرها ، وبقوله : بشرط آه احترز عن الضرورة الذاتية ، والوقتية المعينة ، وغير المعينة ، والضرورة في وقت الوصف ، وبقوله : بوصفه ، عما حكم فيه بالضرورة الوصفية في ←

مقارنة له بأن يكون للوصف مدخل في الضرورة ، سـواء تحققت معها الضرورة في(٨) وقت الوصف ، بأن يكون نفس الوصف ضروريا(٩) للذات في وقته ، ومستلزما لها ذاتيا(١٠) أو عرضيا لازما(١١) للماهية ، أو للوجود(١٢) ، أو مفـارقا اضطراريا في وقته ، كالانخساف(١٣) في كل منخسف مظلم ،

ما لم يكن الوصف عنوان الموضوع ، نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة بشرط كونه كاتبا ، فانها مشروطة غير معتبرة ، وبقوله : مقارنة له ، عن نحو كل حي يموت بالضرورة ، لان الموت لا يقارن الحيوة بل يعقبها ، وبقوله : بأن يكون للوصف مدخل الى ان هذه المشروطة اعم من أن يكون الوصف منشأ للضرورة فيها ، وتسمى حينئذ بالمشروطة لاجل الوصف ، نحو كل متعجب ضاحك ، او لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ·

(٨) بأن يكون وقت وصف الموضوع ظرفا لضرورة النسبة ، مع قطع النظر عن أمر خارج ، ثم ان هذا الشق مادة اجتماع المشروطتين ، والشق المفاد بقوله أو غير ضروری مادة افتراقها بالمعنى الاول ·

(٩) مادة اجتماع المعنيين ·

(١٠) نحو كل انسان حيوان بالضرورة بشرط كونه انسانا ·

(١١) نحو كل زوج منقسم بمتساويين بالضرورة ·

(١٢) أی الوجود الخارجی ، نحو بعض الاسود حبشی بالضرورة ، أو الذهنی ، نحو بعض النوع انسان بالضرورة ·

(١٣) عند الفلسفی الزاعم لايجاب الباری تعالى ، فانه على هذا يكون الانخساف ضروريا ، في وقت الحيلولة للقمر ، لا يكون فيه دخل واختيار للقمر ، ولا للفاعل الواجب تعالى عما يقولون علوا كبيرا ، وأما على المذهب الصحيح ، من اختيار الواجب تعالى في كل شیء ، فالانخساف للقمر ، من الاوصاف الاختيارية للباری تعالى ، وان كان اضطراريا للقمر ·

أو ليس بمضيء بالضرورة ما دام منخسفاً على زعم الفلاسفة، أو غير ضروري ، ويكون لها دخل(١٤) في الضرورة ، نحو كل كاتب متحرك الاصابع ، أو ليس بساكنها بالضرورة ما دام كاتبا ، وذلك الدخل(١٥) والاقتضاء أعم من الاقتضاء التام ، علة لها ، أو معلولا كما في المثالين ، ومن الناقص ، نحو بعض الحار ذائب ، أو ليس بجامد بالضرورة ما دام حارا ، فان المقتضي للذوبان ، وسلب الجمود ، ليس مجرد الحرارة ، بل هي والدهنية ، ووجه تسميتها ، اشتمالها على شرط الوصف ، وكونها أعم من المشروطة الخاصة ، وربما تقال على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع(١٦) أوقات الوصف ، سواء كان له دخل في الضرورة ، بأن تكون ضرورية للذات(١٧) في وقته ، ذاتياً أو عرضياً ، لازماً للذات ،

---

(١٤) مادة افتراق المعنى الاول •

(١٥) أى دخل وصف الموضوع ، واقتضاؤه لضرورة المحمول ، وقوله كما في المثالين ، الاول ، للاول ، والثاني ، للثانى ، فان الانخساف علة للاظلام ، والكتابة معلول لتحرك الاصابع •

(١٦) أى في جميع أوقات وصف الموضوع ، بالمعنى الذى ذكرناه في الحاشية قبل •

(١٧) هذا ناظر الى مادة اجتماع المشروطتين ، والشق الاخير الى مادة افتراق المشروطة بالمعنى الثانى ، والضابط ، انه بعد ما كانت المادة مادة الضرورية ، ان كان وصف الموضوع ضروريا للذات ذاتيا ، أو عرضيا ، لازما للذات ، أو مفارقا اضطراريا كالانخساف للقمر ، اجتمعت المشروطتان وان كان عرضيا مفارقا اختياريا ، فان كان له دخل في الضرورة ، فالصادق هو المشروطة بالمعنى الاول ، نحو كل كاتب متحرك الاصابع ، والا فالصادق هو المشروطة بالمعنى الثانى ، نحو كل كاتب حيوان ، فاحفظه •

أو مفارقاً ، اضطرارياً في وقته كما مر ، أولا ، نحو كل كاتب حيوان ، أو ليس بأسد بالضرورة ما دام كاتباً ، وتسمى بالمشروطة في وقت الوصف .

الثالثة ـ الوقتية المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين ، عينه الحاكم من بين أوقات الموضوع ، نحو كل انسان حيوان(١٨) ، أو ليس بأسد بالضرورة في وقت الولادة ، وكل قمر(١٩) منخسف ، أو ليس بمضيء بالضرورة في وقت الحيلولة ، وليس المراد بهذا التعين ، التعين الشخصي ، بل ما يكون أخص من وقت من أوقات الموضوع ، واحداً كما مثلنا ، أو متعدداً نحو كل انسان حيوان بالضرورة طفلا وشاباً وكهلا .

الرابعة ـ المنتشرة المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما لم يعينه الحاكم من أوقات الموضوع ، وان تعيّن في ذاته ضرورة ان كل موجود متشخص ، نحو كل انسان متنفس ، أو ليس بأسد بالضرورة

---

(١٨) نحو الانسان حيوان ، او عرضيا لازما ، نحو كل زوج منقسم بمتساويين بالضرورة ، أو مفارق اضطراريا ، نحو كل منخسف مظلم ٠

(١٩) اعترض بأن كلمة كل تقتضي افراد الموضوع ولا تعدد هنا ، واجيب بجوابين : الاول ، انها انما تقتضى مطلق التعدد ، ولو ذهنا والتعدد الذهنى هنا محقق ، والثانى ان المراد من ادخال كلمة كل في نحو هذا المثال ، عدم خروج شيء من افراد مدخولها عن الحكم على تقدير وجودها ٠

وقتاً مـّا ، فهذه ضرورات(٢٠) أربع : الضرورة الذاتية ، أي في جميع أوقات الذات ، محققة(٢١) ، أو موهومة ، والضرورة الوصفية ، والضرورة الوقتية المعينة ، والضرورة الوقتية الغير المعينة .

الخامسة ـ الدائمة المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بدوام النسبة التامة ، ما دام ذات الموضوع موجوداً(٢٢) ، أو معدوماً ، نحو كل فلك متحرك ، أو ليس بساكن دائماً ، ما دام الذات ، ووجه تسميتها ، على قياس الضرورية المطلقة .

السادسة ـ العرفية العامة : وهي القضية التي حكم فيها بدوام النسبة ، ما دام وصف(٢٣) الموضوع ، نحو كل انسان حيوان ، أو ليس بأسد بالدوام ، ما دام انساناً ،

---

(٢٠) ولها خامسة ، وهى الضرورة الازلية ، بمعنى ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع ، ازلا وابدا ، وسادسة ، وهى الضرورة لذات الموضوع ، بأن يكون منشؤها الذات البحت ، نحو الاربعة ليست بفرد بالضرورة وسابعة ، وهى الضرورة بشرط المحمول الواقع ، لكنهم عدوها ستة اقسام ، لعدهم قسمي الضرورة الوقتية المعينة وغير المعينة واحدا .

(٢١) هذا التعميم ليندرج في الضرورة الذاتية نحو كل يوم من ايام هذا الفصل زمان بالضرورة ، والله تعالى عالم بالضرورة .

(٢٢) والمتبادر من هذا التعريف ، مغايرة محمولها للوجود ، فلا يرد ان زيدا موجود دائما قضية صادقة مع صدق نقيضها ، أعنى زيد ليس بموجود بالاطلاق العام .

(٢٣) وذلك أن تجعل الوصف ظرفا ، هربا عن مؤنة التقييد ، أو قيدا لموافقة المشروطة المعتبرة .

ولما(٢٤)لم يختلف هنا معنى شرطية الوصف ، وظرفيته للدوام اذ كلما صدق الدوام للذات المقيدة بالوصف صـــدق له في أوقاته ، وبالعكس ، لم يعتبر لها معنيان ، كما في المشروطة ، ووجه تسميتها ان أهل العرف العام يفهمون هذا المعنى من كل سالبة غير مقيدة بقيد ما دام ، ويكون بين وصـــفي موضوعها ومحمولها منافاة ، وهذا القدر كاف في نسبتها الى العرف العام ، وانها أعم من العرفية الخاصة .

السابعة ـ المطلقة العامة : وهي القضية التي حكم فيها بفعلية(٢٥) النسبة أي خروجها من القوة الى الفعل ، ســواء كانت زمانية متحققة في جميع الأزمنة ، نحو فلك القمـــر متحرك بالفعل ، أو في بعضها ولو مرة ، نحو القمر منشــق بالفعل ، أو غير زمانية ، نحو كل يوم من أيام هذا الشـــتاء بارد بالفعل ، والله تعالى عالم بالفعل ، ووجه تســميتها أن

---

(٢٤) والتفصيل ان ما دام لتوقيت الحكم بمدة ثبوت خبرها لاسمها، وذلك التوقيت قد يكون باعتبار المدخلية ، كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ، وقد يكون باعتبار الظرفية الخالصة ، كما في قولنا كل كاتب حيوان ما دام كاتبا ، ولما كان اعتباران مختلفين بالقياس الى الضرورية اعتبر هناك المعنيان ، ولما لم يختلفا بالنسبة الى الدوام ، لم يعتبرا فيه .

(٢٥) قال الامام الرازى في شرح المطالع ، والحق ان الفعل ليس كيفية للنسبة ، لان معناه ليس الا وقوع ، والكيفية لابد ان يكون امرا مغايرا لوقوع النسبة الذى هو الحكم . وانما عد المطلقة من الموجهـات بالمجاز ، انتهى ، اى باعتبار كونها في صورة الموجهات ، لاشتمالها على قيد بالفعل ، قاله عبدالحكيم : ويؤخذ من كلامه ان الثبوت بالفعل ان كان مغايرا لفعلية الثبوت ، فالمطلقة العامة موجهة ، والا فلا .

الفعلية المعتبرة فيها تفهم لغة من القضايا المطلقة عن القيد ، فأخذت المطلقة في اسمها اعتباراً لاسم المطلق في المقيد ، وانها أعم من الوجوديتين ، كما يأتي ، ان شاء الله تعالى .

الثامنة ـ الممكنة العامة : وهي القضية(٢٦) التي حكم فيها بامكان النسبة ، ومعناه سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف لها ، نحو كل انسان كاتب بالامكان العام ووجه تسميتها اشتمالها على الامكان ، وكونها أعم من الممكنة الخاصة .

وأما المركبة منها ، فسبع :

الأولى ـ المشروطة الخاصة : وهي المشروطة العامة المقيدة بقيد اللا دوام(٢٧) الذاتي ، وتعرّف بأنها قضية

---

(٢٦) في شرح المطالع ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل ، لعدم اشتمالها على الحكم ، وانما هى قضية بالقوة القريبة من الفعل ، باعتبار اشتمالها على الموضوع ، والمحمول ، والنسبة ، وعدها من القضايا ، كعدهم المخيلات منها ، مع أنه لا حكم فيها بالفعل ، وقال عبدالحكيم : والذى يقتضيه النظر الصائب ، أن الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايرا لامكان الثبوت ، فالممكنة مشتملة على الحكم ، والجهة ، فتكون قضية موجهة ، وان لم يكن مغايرا لها ، فلا حكم فيها انتهى .

(٢٧) وانما قيد اللادوام بالذاتى ، لان اللادوام الوصفى غير صحيح ، وكذا اللادوام بلا قيد ، لصحة تقرره في الوصفي ، والحاصل أن المقيد مقيد بشرط الوصف ، ودوام النسبة فيه بحسب الوصف ثابت فتقييده باللادوام الوصفى يؤل الى جمع النقيضين ، وكذا تقييده باللادوام المطلق ، لانه يصدق في اللادوام الذاتى ، واللادوام الوصفى ، وهذا الثانى منهما باطل ، لما مر .

حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف ، ولا دوامها بحسب الذات ، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما ، أي ليست تلك النسبة الايجابية دائمة في جميع أوقات الذات ، بل في بعضها(٢٨) ، واذا انتفى الايجاب كذلك ، تحقق السلب في الجملة ، فمعنى لا دوام(٢٩) أية قضية باعتبار منطوقه مطلقة عامة مخالفة لها كيفاً ، ووجه تسميتها اشتمالها على اشتراط الضرورة بالوصف ، وكونها أخص من المشروطة العامة .

الثانية ـ العرفية الخاصة : وهي العرفية العامة المقيدة باللا دوام الذاتي ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بدوام النسبة بحسب الوصف ، ولا دوامها بحسب الذات ، ومثالها ووجه تسميتها كأختها .

---

(٢٨) اشارة الى ان السلب رفع للايجاب الكلى ، الصادق بالايجاب في بعض اوقات الذات ، الذى هو وقت وصفه ، وبالسلب في بعض اوقاته الآخر الذى هو غير وقت وصفه ، والا فالسلب الكلى بالنظر الى جميع أوقات الذات كاذب ، ضرورة تحقق الايجاب في جميع اوقات الوصف ، الذى هو بعض اوقات الذات ، ومن هنا يعلم ان التقييد باللادوام الذاتى انما يصح ، اذا كان الوصف مفارقا .

(٢٩) يريد ان اللادوام هنا وان كان متحققا في ضمن رفع حكم الجزء الاول في بعض الاوقات بواسطة رفعه لحكم الجزء الاول الحاكم بتحقق الايجاب ، أو السلب ، في أوقات الوصف ، الا أن منطوقه الصريح مطلق عن التقييد بالاوقات ، كما هو معنى فعلية النسبة التى تعبر عنها بالمطلقة العامة ، فلا يرد ان اللازم لتحقق حكم الجزء الاول في جميع الاوقات تحقق خلافه في وقت ما ، وهو مفهوم القضية المطلقة المنتشرة التى هى أخص من المطلقة العامة ، لا المطلقة العامة .

الثالثة ـ الوقتية : وهي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي ، وتعرف بأنها قضية حُكِم فيها بضرورة النسبة في وقت معين ، ولا دوامها بحسب الذات ، نحو كل قمر منخسف بالضرورة في وقت معين ، لا دائماً .

الرابعة ـ المنتشرة : وهي المنتشرة المطلقة مع قيد اللا دوام الذاتي ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما لا دائما ، ومثالها كأختها ، ووجه تسميتهما يظهر من وجه بسيطهما .

الخامسة ـ الوجودية اللا دائمة : وهي المطلقة العامة مع قيد اللا دوام الذاتي ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بفعلية النسبة ، ولا دوامها ذاتاً ، نحو كل انسان كاتب بالفعل ، لا دائماً ، ووجه تسميتها ان الحكم فيها بوجود النسبة بالفعل ، وتقييدها باللا دوام .

السادسة ـ الوجودية اللا ضرورية : وهي المطلقة العامة ، مع قيد اللا ضرورة الذاتية ، ومعناها سلب الضرورة عن النسبة المقيدة ، فان كانت ايجابية فهي الامكان العام للسلب ، أو سلبية فهي الامكان العام للايجاب ، ووجه تسميتها يظهر من وجه أختها

السابعة ـ الممكنة الخاصة : وهي الممكنة العامة ، مع قيد اللا ضرورة الذاتية ، وتعرف بأنها قضية حكم فيها بامكان النسبة بحسب الذات ، ولا ضرورتها كذلك ، نحو كل انسان كاتب بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية ،

ولما كانت جهة الجزء الأول الامكان العام ، وآفاد لا ضرورته امكان خلافه ، كان تركيب الممكنة الخاصة من ممكنتين عامتين مختلفتين في الكيف ، ووجه تسميتها اشتمالها على سلب الضرورة عن جانبي النسبة ، وهو الامكان الخاص ، ولذلك قد يكتفي فيها بلفظه ، كما يكتفي في الوجودية اللا دائمة بالاطلاق الخاص ، بناء على أن معناه سلب الدوام عن جانبي النسبة ، الذي هو محصل القضية .

فائدتان :

الأولى : أنه يعبر عن الضرورية المطلقة والدائمة بالدائمتين ، وعن المشروطة العامة والعرفية العامة بالعامتين وعن مركبهما بالخاصتين ، وعن مجموع الاربعة بالوصفيات الأربع ، وعن الوقتية المطلقة ، والمنتشرة المطلقة بالمطلقتين، وعن مركبهما بالوقتيتين ، وعن مجموع الأربعة بالوقتيات ، وعن الوجودية اللا دائمة واللا ضرورية بالوجوديتين ، وعنهما مع المطلقة العامة بالوجوديات ، وعن الممكنة العامة والخاصة بالممكنتين ، وعما عداهما بالفعليات ، وبالمطلقات .

الثانية : أنه لما كان اللا دوام واللا ضرورة قيدين للجزء الأول ، وافقته القضيتان المفهومتان منهما في الموضوع ، والمحمول ، والكمية ، ولما سلبتا الدوام والضرورة الذاتيتين عن نسبته ، خالفتاه في الكيفية .

وأما الموجهات الغير المشهورة ، المحتاج اليها ، منها ، فالبسائط منها ستة .

الأولى ـ الحينية المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بفعلية النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع ، نحو كل انسان نائم في بعض أوقات انسانيته .

الثانية ـ المطلقة الوقتية : وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين ، حقيقي ، أو وهمي ، ومن أوقات وصف الموضوع ، أولا .

الثالثة ـ المطلقة المنتشرة : وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة في وقت ما .

الرابعة ـ الحينية الممكنة : وهي التي حكم فيها بامكان النسبة امكاناً وصفياً ، وهو سلب الضرورة الوصفية عن جانب خلافها .

الخامسة ـ الممكنة الوقتية : وهي التي حكم فيها بامكان النسبة امكاناً وقتياً ، وهو سلب الضرورة عن خلافها ، في وقت معين ، من أوقات الذات .

السادسة ـ الممكنة المنتشرة : وهي التي حكم فيها بامكان النسبة انتشارياً ، وهو سلب الضرورة عن جانب خلافها ، في وقت ما .

وأما المركبة منها ، فواحدة ، وهي الحينية اللا دائمة ، وهي المركبة من الحينية المطلقة ، مع قيد اللا دوام الذاتي ، نحو كل انسان ضاحك ، حين هو انسان ، لا دائماً .

هي أن المشروطة بالمعنى الاول ، أعم من وجه ، من الضرورية المطلقة(١) ، وبالمعنى الثاني ، أعم من وجه منها ، بالمعنى الأول(٢) ، ومطلقاً ، من الضرورية(٣) المطلقة . والوقتية المطلقة ، أعم مطلقاً ، من الضرورية المطلقة(٤) ، ومن وجه من المشروطة ، بالمعنى الأول(٥) ، ومطلقا منها ، بالمعنى الثاني(٦) . والمنتشرة المطلقة ، أعم مطلقاً ، من الضرورية(٧) المطلقة ، ومن وجه من المشروطة ، بالمعنى

---

(١) لتصادقهما في نحو كل انسان حيوان ، وصدقها بدون الضرورية ، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع وصدق الضرورية بدونها ، في نحو كل كاتب حيوان .

(٢) لتصادقهما : في نحو كل انسان حيوان ، وكل منخسف مظلم ، وصدقها بدون الاول ، في نحو كل كاتب حيوان ، وبالعكس في نحو كل كاتب متحرك الاصابع .

(٣) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراقها عنها في نحو كل منخسف مظلم .

(٤) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوقتية ، في نحو كل قمر منخسف .

(٥) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق المشروطة ، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع ، والوقتية المطلقة في نحو كل قمر منخسف .

(٦) مادة اجتماعهما كل مادة تصلح ، لهذه المشروطة ، وافتراق الوقتية ، في نحو كل قمر منخسف .

(٧) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق المنتشرة في نحو كل قمر منخسف .

الأول(٨) ، ومطلقاً منها ، بالمعنى الثاني(٩) ، ومن الوقتية المطلقة(١٠) . والدائمة ، أعم مطلقاً ، من الضرورية(١١) ، ومن وجه ، من المشروطة ، بالمعنيين ، ومن الوقتيتين(١٢) المطلقتين . والعرفية العامة ، أعم مطلقاً من الدائمتين ، ومن المشروطة ، بالمعنيين(١٣) ، ومن وجه ، من الوقتيتين(١٤) . والمطلقة العامة ، أعم مطلقاً ، من جميع ما مرّ(١٥) . والممكنة

---

(٨) مادة اجتماعهما نحو كل انسان حيوان ، وافتراق المنتشرة ، كل قمر منخسف ، والمشروطة ، كل كاتب متحرك الاصابع .

(٩) يجتمعان في نحو كل انسان حيوان ، وتفترق المنتشرة في نحو كل قمر منخسف .

(١٠) اذ الضرورة في وقت معين تستلزم الضرورة في وقت ما ولا عكس .

(١١) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراقها عن الدائمة في نحو كل منخسف مظلم بالضرورة الوصفية ، او الوقتية ، وافتراق الدائمة عنها ، في نحو كل فلك متحرك دائما .

(١٢) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوقتية ، في نحو كل منخسف مظلم دائما ما دام منخسفا .

(١٣) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق العرفية ، في كل فلك متحرك دائما .

(١٤) لاجتماعهما في نحو كل منخسف مظلم ، وافتراق الوقتيتين المطلقتين ، في نحو كل قمر منخسف ، وافتراق العرفية في نحو كل فلك متحرك دائما .

(١٥) لاجتماعهما في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق المطلقة عنها ، في نحو كل انسان كاتب بالفعل .

العامة ، أعم(١٦) من الجميع . والمشروطة الخاصة ، مباينة للدائمتين ، وأخص مطلقاً ، من المشروطة(١٧) العامة ، كباقي ١٨ البسائط . لكنها بالمعنى الأول ، أعم(١٩) من وجه، من الوقتيتين المطلقتين . وكل من الوقتيتين(٢٠) ، مباين للدائمتين ، وأعم من وجه ، من العامتين(٢١) ، وأخص مطلقاً، من الوقتيتين(٢٢) المطلقتين ، والمطلقة العامة ، والممكنة(٢٣) العامة ، وأعم من وجه ، من المشروطة الخاصة ، بالمعنى

---

(١٦) لاجتماعهما مع كل ، في مثالها ، وافتراقها عنها في كل عنقاء طائر .

(١٧) لكون المقيد أخص مطلقا ، من المطلق ، ثم مادة اجتماعهما نحو كل منخسف مظلم ، ومادة افتراق المشروطة العامة نحو كل انسان حيوان .

(١٨) لان الاخص من الاخص أخص .

(١٩) لاجتماعها في كل منخسف مظلم ، وافتراق المشروطة الخاصة في كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ، لا دائما ، وافتراق الوقتيتين في كل كاتب حيوان .

(٢٠) هما الوقتية المطلقة ، والمنتشرة المطلقة المقيدتان باللادوام الذاتي .

(٢١) لتصادقهما في نحو كل منخسف مظلم ، وافتراق العامتين ، في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوقتيتين المطلقتين في نحو كل قمر منخسف .

(٢٢) لان المقيد اخص من المطلق ، ومادة اجتماعها ، نحو كل قمر منخسف ، وافتراق الوقتيتين المطلقتين في نحو كل انسان حيوان .

(٢٣) لانهما أعم من الوقتيتين المطلقتين ، وهما أعم من الوقتيتين ، والاعم من الاعم اعم ، مادة اجتماعها كل قمر منخسف ، وافتراق المطلقة العامة ، والممكنة العامة ، كل انسان كاتب .

الأول(٢٤) ، ومطلقا منها ، بالمعنى الثاني(٢٥) ، وبين أنفسهما عموم مطلق ، فان المنتشرة أعم مطلقاً ، من الوقتية . والعرفية الخاصة ، مباينة للدائمتين ، وأعم(٢٦)من وجه ، من المشروطة بالمعنيين ، وأخص(٢٧) مطلقاً ، من العرفية العامة ، كالمطلقة العامة ، والممكنة(٢٨) العامة ، وأعم مطلقاً ، من المشروطة الخاصة(٢٩) ، ومن وجه ، من الوقتيتين(٣٠) . والوجودية اللا دائمة ، مباينة للدائمتين ، وأعم من وجه ،

---

(٢٤) لاجتماعهما في نحو كل منخسف مظلم ، وصدقها بدونها ، في نحو كل قمر منخسف ، وبالعكس ، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما .

(٢٥) لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف المفارق عن الذات ، تحققت في بعض اوقات الذات ، من غير عكس .

(٢٦) لاجتماعها في نحو كل منخسف مظلم ما دام منخسفا وصدق المشروطة بدونها ، في كل انسان حيوان ، وصدقها بدون المشروطة ، في مادة الدوام الوصفى ، من غير ضرورة ، نحو كل خائف يتغير وجهه بالدوام الوصفى ، لا دائما ، تأمل .

(٢٧) لان المقيد أخص من المطلق .

(٢٨) لانهما أعم من العرفية العامة ، وهى أعم من العرفية الخاصة .

(٢٩) لانه كلما تحققت الضرورة الوصفية المقيدة باللادوام الذاتى ، تحقق الدوام الوصفى المقيد ، ولا عكس ، فيجتمعان في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ، لا دائما ، وتفارق عنها في مادة الدوام الوصفى الخالى عن الضرورة .

(٣٠) وذلك ، لتصادقهما في نحو كل منخسف مظلم ، وافتراق العرفية الخاصة عنهما ، في نحو كل كاتب متحرك الاصابع ، وافتراقهما عنها في نحو كل قمر منخسف .

من العامتين ، والوقتيتين(٣١) المطلقتين ، وأخص مطلقاً ، من المطلقة ، والممكنة ، العامتين ، وأعم مطلقاً من الخاصتين ، والوقتيتين(٣٢) . والوجودية اللا ضرورية ، مباينة للضرورية المطلقة ، وأعم من وجه ، من العامتين(٣٣) ، والوقتيتين(٣٤) المطلقتين ، والدائمة(٣٥) المطلقة ، وأخص مطلقاً من المطلقة ،

---

(٣١) لتصادقها في نحو كل منخسف مظلم ، وافتراقها عن الوجودية في نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوجودية عنها في نحو كل انسان كاتب بالفعل .

(٣٢) لانه كلما صدقت الضرورة الوصفية ، أو الدوام الوصفى لا دائما ، صدقت فعلية النسبة لا دائما ، ولا عكس ، مادة الاجتماع ، كل منخسف مظلم لا دائما ، ومادة افتراق الوجودية عنها ، نحو كل انسان كاتب .

(٣٣) لتصادقها في نحو كل منخسف مظلم ، وصدقهما بدونها ، في نحو كل انسان حيوان ، وصدقها بدونهما في مادة اللا دوام الوصفى ، ومعلوم انه اذا تحقق اللا دوام الوصفى ، تحقق اللا ضرورة الوصفية ، نحو كل قمر منخسف بالفعل ، لا دائما ، حيث يصدق قولك كل قمر منخسف بالفعل لا بالضرورة الذاتية ، ويكذب قولك كل قمر منخسف بالضرورة ، أو بالدوام ، ما دام قمرا .

(٣٤) وذلك لتصادقها في نحو كل قمر منخسف ، وصدقها بدونهما في نحو كل فلك متحرك بالفعل ، لا بالضرورة ، وصدقهما بدونها في نحو كل انسان حيوان .

(٣٥) لتصادقهما في مادة الدوام الخالى عن الضرورة ، نحو كل فلك متحرك ، وافتراق الدائمة ، في مادة الدوام المقارن للضرورة ، نحو كل انسان حيوان ، وافتراق الوجودية اللا ضرورية ، في مادة خلت عن الدوام ، نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة .

والممكنة(٣٦) العامتين ، وأعم مطلقاً من الخاصتين(٣٧) ، والوقتيتين(٣٨) ، والوجودية(٣٩) اللا دائمة . والممكنة الخاصة ، مباينة للضرورية المطلقة ، وأعم من(٤٠)وجه من العامتين ، والوقتيتين المطلقتين ، والدائمة المطلقة ، والمطلقة العامة ، وأخص مطلقاً من الممكنة العامة ، وأعم مطلقاً من جميع المركبات ، لصدقها مع كل منها في مثالها ، وافتراقها عنها في نحو كل عنقاء موجود ، وهذه هي النسب بين الموجهات المشهورة . وأما غيرها ، فكل من الحينية المطلقة ، والمطلقة الوقتية ، والمطلقة المنتشرة ، أعم مطلقا(٤١) ، من

---

(٣٦) مادة اجتماعهما كل انسان كاتب بالفعل ، لا بالضرورة ، ومادة افتراق الممكنة العامة ، كل انسان حيوان ، وكتب ايضا ، لان المقيد اخص ، من المطلق ، وأيضا لان الممكنة العامة أعم ، من المطلقة العامة التى هى ، أعم منها ، والاعم من الاعم أعم .

(٣٧) لتصادقها في نحو كل منخسف مظلم ، وصدقها بدونهما في نحو كل فلك متحرك .

(٣٨) لتصادقها في نحو كل قمر منخسف ، وصدقها بدونهما في نحو كل فلك متحرك .

(٣٩) لانه كلما صدقت الفعلية لا دائما ، صدقت الفعلية لا بالضرورة، ولا عكس .

(٤٠) لصدقها مع كل ، في مثاله وافتراقها عن كل ، في نحو كل عنقاء ، موجود ، وافتراق كل منها عنها ، في كل انسان حيوان ، والاخصر ، أن يقول ، وأعم من وجه ، من سائر البسائط ، الا الممكنة العامة ، فانها أخص منها مطلقا .

(٤١) فانه كلما صدقت الضرورة ، او الدوام الذاتى ، او الوصفى ، او الوقتى بدون قيد اللا دوام ، كما في كل انسان حيوان ، او معه ، كما ←

جميعها ، الا المطلقة ، والممكنة العامتين ، فانها أخص مطلقاً منهما ، والا الممكنة(٤٢) الخاصة ، فأعم من وجه . وكل من الحينية الممكنة ، والممكنة الوقتية ، والممكنة المنتشرة ، أعم(٤٣) مطلقاً من جميع ما تقدم . والحينية اللا دائمة ، مباينة ، للدائمتين ، وأعم(٤٤) من وجه من العامتين والوقتيتين المطلقتين ، وأعم مطلقاً من الخاصتين ، والوقتيتين وأخص مطلقاً من الحينية المطلقة(٤٥) ، ومن الوجوديات(٤٦)

في كل منخسف مظلم بالضرورة الوصفية ، او الوقتية ، او بالدوام الوصفي لا دائما ، او صدقت الفعلية مع قيد اللا دوام ، او اللا ضرورة ، كما في الوجوديتين ، نحو كل انسان كاتب بالفعل لا بالدوام ، أو لا بالضرورة ، صدقت هذه القضايا الثلاث ، ولا عكس ، الا ترى افتراقها عما فيه الضرورة أو الدوام مطلقا ، في كل انسان كاتب ، وعن الوجوديتين في نحو كل انسان حيوان .

(٤٢) لاجتماعهما في كل انسان متنفس ، وافتراقها عن الممكنة الخاصة ، في كل انسان حيوان ، وبالعكس في كل عنقاء موجود بالامكان الخاص .

(٤٣) فان اعمها اعنى الممكنة العامة ، أخص من هذه الثلاث ، او كلما صدق سلب الضرورة عن الجانب المخالف في جميع اوقات الذات ، صدق سلبها عنه في جميع اوقات الوصف ، او في وقت معين من اوقات الذات ، أو في وقت ما منها ، ولا عكس ، وهو ظاهر .

(٤٤) لاجتماعها في كل منخسف مظلم ، وافتراق العامتين ، والوقتيتين المطلقتين في كل انسان حيوان ، وافتراق الحينية اللا دائمة ، في نحو كل انسان كاتب .

(٤٥) أما من الحينية المطلقة ، فلأن المقيد أخص ، من المطلق ، واما من المطلقة العامة ، فلأن الحينية المطلقة أخص منها ، والاخص من الاخص أخص .

(٤٦) واما من الوجوديتين ، فلأنه كلما صدقت فعلية النسبة في بعض

الثلاث والممكنتين ، ومن الست الغير المشـــهورة ، وهي على الترتيب السابق ، كل منها أخص مما فوقها .

فائــدة :

ادعى المحقق عصام الدين الأسفرايني ، بأن القضـــية الشرطية ، تكون موجهة ، واللزوم ، والعنـــاد ، والاتفاق ، من جهات النسبة ، ومنع ذلك مولانا عبدالحكيم ، بســـند أن اللزوم ، ونحوه ، من أقسام النســـبة التــامــة الشـــرطية لا كيفيتهـــا .

أوقات الوصف ، لا دائما ، صدقت في بعض اوقات الذات لا بالدوام او بالضرورة ، لان وقت الوصف ، من اوقات الذات ، كما في كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل حين هو كاتب ، أو في بعض أوقات الذات ، لا دائما ، أو لا بالضرورة ، بحسب الذات ، ولا عكس ، كما في زيد كاتب بالفعل ، لا دائما ، أولا بالضرورة ، واما من الممكنة العامة فلان الاخص من أخص من الشيء ، أخص منه ، واما من الممكنة الخاصة ، فلأن كلا جزئيها اخص ، من كلا جزئيها ، فيجتمعان ، في كل انسان متنفس ، وتفترق الممكنة الخاصة عنها ، في نحو كل عنقاء موجود بالامكان الخاص .

فصل في التناقض

وهو اختلاف قضيتين في الكيف ، بحيث يقتضي صدق أحديهما ، وكذب الأخرى لذاته ، ولا بد في المتناقضين ، من وحدة(١) النسبة ، بين بين ، ويندرج فيها الوحدة في الأمور الثمانية المشهورة ، وغيرهما(٢) ، وفي المحصورات مع ذلك ، من اختلافهما بالكمية(٣) ، لكذب الكليتين ، وصدق

---

(١) وبهذا التقييد اندفع ما يتوهم ، من ان اشتراط اختلاف المتناقضين بالجهة ، ينافى اشتراط الاتحاد في النسبة لاستلزام الاختلاف فيها ، الاختلاف في النسبة التامة ، وذلك لان النسبة الواجبة الاتحاد فيهما ، هى النسبة بين بين ، لا النسبة التامة ، لكن يرد اشتراط اختلاف المحصورتين في الكمية ، اذ يحصل به الاختلاف في النسبة بين بين ايضا ، ويندفع ، بأنه انما يرد اذا جعل السلب الجزئي نقيضا حقيقيا للايجاب الكلى ، واما اذا جعل نقيضا مجازيا مساويا لنقيضه الحقيقى ، اعنى رفع الايجاب الكلى ، فلا ، وكذلك ، حال الايجاب الكلي ، نقيضا للسلب الجزئي .

(٢) مما لزم الاتحاد فيها ، ثم لا يخفى ان تعريف التناقض بما ذكر ، متكفل بتحقق الوحدة المذكورة ، فلا حاجة الى ذكر اشتراطها ، كما قال المحقق عصام‌الدين ، لكن ذكرناها تبعا للمتأخرين .

(٣) قد يقال ، ان اعتبار وحدة النسبة بين بين المستلزم للاتحاد في الموضوع ، ينافى اشتراط الاختلاف في الكمية ، ويجاب بأنه انما يستلزم وحدة النسبة بين بين ، وحدة الموضوع الذكرى ، ووحدته متحقق ، في المتناقضين دائما ، ولا يلزم اختلافه من اختلافهما بالكمية ، وانما اللازم لاختلافهما فيها ، اختلاف الموضوع الحقيقى ، ووحدة النسبة بين بين ، لا تستلزم وحدته ، فلا منافاة اصلا .

الجزئيتين(٤) ، في ما كان المحكوم عليه فيه أعم ، من المحكوم به ، وفي الموجهات ، من الاختلاف بالجهة ، وذلك لأنه لما كان نقيض الشيء رفعه ، صدق رفع النسبة الموجهة ، برفعها مع الأصل ، أو جهة أخرى ، وبثبوتها ورفع تلك الجهة ، فلم يكف في أخذ نقيضها قضية تبقى جهتها فيها ، فوجب النظر الى رفعها ، فان كان مفهومه قضية محصلة من بين القضايا ، فهو نقيضها الحقيقي والا وجب أخذ قضية تساويهم حكماً ، لسهولة أخذ الأحكام ، وتسمى بالنقيض مجازاً ، وعلى هذا فنقيض كل موجهة مركبة مجازى ، اذ ليس مفهوم رفعها قضية محصلة ، بخلاف البسيطة ، فان بعضها له نقيض حقيقي ، وبعضها له نقيض مجازى ، كما سيظهر ، ان شاء الله تعالى .

والنقيض ، للضرورية المطلقة ، الممكنة العامة ، وللمشروطة العامة ، الحينية(٥) الممكنة ، وللوقتية المطلقة ،

---

(٤) اعترض بان صدق الجزئيتين ، وعدم التناقض بينهما ، ليس الا لعدم اتحادهما في الموضوع الحقيقى ، ضرورة ان الحيوان الذى هو انسان غير الحيوان الذى هو ليس بانسان ، في الجزئيتين الصادقتين ، واذا راعيت ذلك ، كما هو اللازم من اشتراط اتحاد النسبة بين بين تحقق لتناقض ، ولا حاجة الى اعتبار الاختلاف في الكم ، وأجيب ، بأنه لما كان نظر المناطقة الى المفهوم لم يمكنهم ذلك الاعتبار ، والمراعاة ، وليس ذلك بلازم من وحدة النسبة بين بين ، كما توهمت ، وانما اللازم لها وحدة الموضوع الذكرى ، فأحتاجو الى اعتبار الاختلاف في الكمية ... اى لان وحدة الموضوع الحقيقى ، وتعينه خارج عن مفهوم القضية ، فدقق فيه .

(٥) اعلم انه كما ان للمشروطة معنيين ، كذلك للحينية الممكنة ،
←

الممكنة الوقتية ، وللمنتشــرة المطلقــة ، الممكنــة الدائمة ، وللدائمةالمطلقة ، المطلقــة العامة ، وللعرفيةالعامة ، الحينية المطلقة المتخالفة(٦) كيفاً مطلقاً ، وكماً أيضاًفي المحصورات ، وبالعكوس ، وهذه نقائض البسائط ، وأما نقائض المركبات، فان كانت كلية ، فهي منفصلة ، مانعة الخلو ، موجبة كليــة مركبة ، من نقيضي جزئيها ، ووجه مساواتها(٧) لرفعها أنه لما كان صدق المركبة موقوفاً على صدق مجموع جزئيها ، كان رفعها ، برفعه ، سواء تحقق في ضمن رفع كل من الجزئين ، أو أحدهما فقط ، فاستلزم رفع المجموع ، رفع أحــد الجزئين البتة(٨) ، كالعكس .

فنقيض المشروطة بالمعنى الاول ، الحينية الممكنة ، بالمعنى الاول ، لا بالمعنى الثانى ، لصدقهما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا ، وبعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ، والنقيض للمشروطة بالمعنى الثانى ، هو الحينية بالمعنى الثانى ، لا بالمعنى الاول ، لكذبهما في هذا المثال .

(٦) اتيت بهذا مع انه كان معلوما من التعريف لدفع توهم ان الممكنة العامة ، أعم من الضرورية مثلا ، فكيف تناقضها ، وحاصل الدفع ، ان الاعم ، هو الممكنة الموافقة لها كيفا ، والنقيض هو الممكنة المخالفة لها كذلــك .

(٧) أفاد به تذكير ما تقدم من أن نقائض المركبات مجازية ، ليندفع ما يتوهم ، أن هذه الموجبة ليست مخالفة في بعض الاحيان للمركبة في الكيف ، وهى مخالفة لها دائما في النوع ، فكيف تناقضها ، وحاصل الدفع ، أن ما ذكر انما يعتبر في النقيض الحقيقى، وهذه المنفصلة ، نقيض مجازى للمركبة .

(٨) أى كما ان رفع احدهما يستلزم رفع المجموع .

وهذه المنفصلة ، لما حكم فيها ، بثبوت أحد جزئيها ، اللذين يناقضان جزئي المركبة ، استلزمت ذلك الرفع ، ضرورة استلزام ثبوت أحدهما ، لرفع أحد جزئي المركبة ، ثم ان صدقت المركبة ، وذلك بصدق جزئيها معا ، كذبت هذه المنفصلة ، لعدم ثبوت شيء من طرفيها ، وهي تكذب من كاذبتين ، وان كذبت بكذبهما ، أو كذب أحدهما ، صدقت المنفصلة ، لصدقها من صادقين ، ومختلفين ، فالمنفصلة ، المستعملة نقيضاً للمشروطة الخاصة ، مركبة من حينية ممكنة ، ودائمة مطلقة ، وللعرفية الخاصة ، مركبة(٩) من حينية مطلقة ، ودائمة مطلقة ، وللوقتية ، مركبة من ممكنة وقتية ، ودائمة مطلقة ، وللمنتشرة ، مركبة من ممكنة منتشرة ، ودائمة مطلقة ، وللوجودية اللا دائمة ، مركبة من دائمتين ، وللوجودية اللا ضرورية ، من دائمة ، وممكنة ، وللممكنة الخاصة ، مركبة من ضروريتين مطلقتين ، وللحينية اللا دائمة ، مركبة من عرفية عامة ، ودائمة مطلقة ، والامثلة جليّة . وان كانت جزئية ، فلا تكفي تلك المنفصلة ،

---

(٩) فنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما ، أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ، قولك اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى ، واما كل كاتب متحرك الاصابع بالدوام الذاتى ، وعليه نقس سائر النقائض ، وأمثلتها ، ثم ان قولك كل كاتب الخ : ان كان مشروطة بالمعنى الاول ، فهو صادق ، لصدق الجزئين ، ونقيضه كاذب ، بكذبهما ، او بالمعنى الثانى ، فهو كاذب بكذب الجزء الاول ، ونقيضه صادق بصدقه .

نقيضاً مجازياً لها ، لكذبها(١٠) مع المركبة الجزئية ، في كل ما كان المحمول فيه ثابتاً لبعض الأفراد دائماً ، ومسلوباً عن البعض الآخر كذلك ، نحو بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً ، فانه كاذب والا لزم ثبوت الانسان لبعض الحيوان ، وسلبه عنه لاتحاد الموضوع في القضية المركبة ، مع كذب قولك اما لا شيء من الحيوان بانسان دائماً ، واما كل حيوان انسان دائماً ، والنقيضان لا يكذبان .

وسر الفرق بين المركبة الكلية ، والجزئية ، أنه لما كان موضوع الجزئين في القضية المركبة ، واحداً فمتى(١١) حكم على جميع أفراده ، كما في المركبة الكلية ، لم يبق فرق بين جزئيها ، حال التركيب ، والتحليل ، فكفى لأخذ نقيضها ، أخذ نقيض جزئيها ، والترديد الخلوي بينهما ، كما عرفت ، واذا حكم على بعض أفراده ، كما في المركبة الجزئية ، كان بينهما فرق في الحالين ، فانهما عند كونهما جزئي المركبة أخص منهما ، في ذاتهما ، عند التحليل ، فمتى صدقا

---

(١٠) اشارة الى صغرى الشكل الثانى ، وقوله ، والنقيضان الى كبراه ، ينتج ان تلك المنفصلة مع المركبة الجزئية ليسا بمتناقضين .

(١١) صغرى لقياس اقتراني شرطى ، وكبراه ، أعنى ومتى لم يبق فرق بين جزئيها في الحالين ، كفى لاخذ نقيضها ، أخذ نقيض جزئيها مطوية ، وقوله فكفى ، تالى النتيجة ، ومقدمها مطوية ، ويدل على مقدمها مقدم الصغرى ، وعلى مقدم الكبرى تاليها ، كما يدل على تاليها تالى النتيجة ، وقس على هذا ترتيب قوله : واذا حكم على بعض افراده ، آه ، وقوله لما كان موضوع الجزئين آه : علة الملازمة الشرطية في صغرى القياسين ، الا ان عليتها لصغرى القياس الثانى أجلى من عليته لصغرى القياس الاول ، فدقق .

بالجزئية ، صدقا(١٢) في ذاتهما ، ولا عكس ، فلم يكف لأخذ نقيضها ، أخذ نقيضي الجزئين ، في ذاتهما ، مردداً بينهما ، كما في نقيض المركبة الكلية ، لأن نقيضي الجزئين في ذاتهما ، أخص من نقيضيهما جزئين ، والشيء يجوز رفعه ، مع أخص من نقيضه ، فالطريق في أخذ نقيضها ، أن تأخذ المنفصلة المركبة ، من نقيضي الجزئين ، لكن لا ملحوظين في ذاتهما ، كما عند أخذ نقيض المركبة الكلية ، بل حسب جزئيتهما للمركبة ، وتقول(١٣) : اما لا شيء من البعض المخصوص من الحيوان بانسان دائماً ، واما كل فرد من ذلك البعض انسان دائماً ، أو تأخذ قضية موجبة كلية حملية مرددة المحمول ، يردد فيها بين(١٤) نقيضي محمولي الجزئين لكل فرد من أفراد

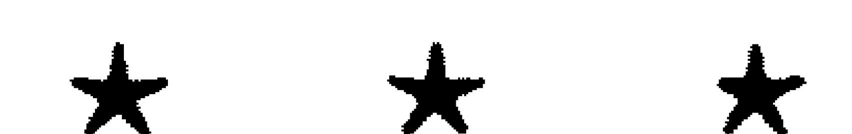
---

(١٢) كقولنا بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائما ، فانه يصدق الجزآن هنا ، من حيث كونهما جزئين للمركبة ، كما يصدقان في ذاتهما ، ولا عكس ، كما هو ظاهر في مثال المتن ، فانه بواسطة اتحاد موضوعى الجزئين ، لم يصدقا فيه ، مع صدقهما في ذاتهما .

(١٣) أى فتقول : اما لا شيء من الحيوان بانسان دائما ، أو كل حيوان انسان دائما ، على ارادة معنى قولنا : اما لا شيء من البعض آه ، فالسلب والايجاب الكليان ، في جزئي المنفصلة ناظران الى افراد البعض المخصوص ، الذى وقع موضوعا لجزئي المركبة الجزئية ، لا مطلقا فدقق .

(١٤) بمعنى السلب ليحصل من المحمول السلبي مع الموضوع الكلي ، قضية سالبة صادقة ، بالسلب الكلي والسلب الجزئي ، والا فلا يفى بتمام المرام ، ثم هذه القضية كما تكفى في أخذ نقيض المركبة الجزئية ، تكفى في أخذ نقيض المركبة الكلية ، قاله المحقق عصام الدين ، رحمه الله تعالى .

موضوعها موجهين بجهتي نقيضيهما ، بأن تقول في المثال المذكور : كل حيوان اما انسان دائماً ، أو ليس بانسان دائماً .



الباب الثالث

في العكس المستوي[١] وعكس النقيض

أما العكس المستوي ، فهو تبديل المحكوم عليه بالمحكوم به ، وبالعكس ، مع بقاء كيف الأصل ، وصدقه في جميع المواد ، دون الكذب ، وذلك(٢) لأن العكس لازم للأصل ، وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم ، وأما كذبه فلا يستلزم كذبه ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وكذب الخاص لايستلزم كذب العام ، ومن هنا يعلم ، أنه كلما انعكست قضية الى أخرى ، انعكس كل أخص منها اليها ، وكل منهما الى أعم منها ، لأن الأعم لازم للأخص ، ولازم اللازم لازم ، وكلما لم تنعكس قضية الى أخرى ، لم تنعكس أعم منها اليها ، لأن ما لا

---

(١) يؤخذ من كلام المحقق عبدالحكيم رحمه الله ، ان لفظ العكس بعد نقله من المعنى اللغوى وتوصيفه بالمستوى ، او اضافته الى النقيض استعمل عرفا في معنييهما العرفيين ، وليس له معنى واحد مشترك بينهما ، ليفصل بينهما بالتوصيف ، أو الاضافة ، ولا موضوعا بوضعين مختلفين لذينك المعنيين ٠

(٢) أى بقاء الصدق دون الكذب لان آه ، وأما بقاء الكيف ، فلانهم استقرؤوا عكوس القضايا ، فلم يجدوا عكسا صادقا مطردا لقضية ، الا موافقا لها في الكيف ، وهذا الاستقراء وان كان ناقصا ، لاستحالة الاستقراء التام هنا ، الا انه يفيد الظن ، ويكتفى به في مطلوبنا هذا ٠

يكون لازماً للخاص لا يكون لازما للعام ، دون(٣) العكس ، ثم اعلم ، ان الموجبة مطلقاً تنعكس بهذا العكس الى الموجبة الجزئية ، والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها ، والسالبة الجزئية لا عكس لها ، هذا بحسب الكم ، والكيف ، واما بحسب الجهة ، فمن الموجبات تنعكس الدائمتان ، والعامتان ، حينية مطلقة ، فانه اذا صدق كل انسان ، أو بعضه حيوان باحدى الجهات الأربع ، صدق بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان ، والا لصدق نقيضها ، أعني السالبة الكلية العرفية العامة ، نحو لا شيء من الحيوان بانسان دائماً ، ما دام حيواناً ، ومتى صدق نقيضها لزم الفساد ، لكن لزوم الفساد باطل ، فعدم صدق العكس(٤)

---

(٣) أى في المسألتين فانه لا يلزم من انعكاس قضية اخص الى اخرى ، انعكاس الاعم اليها ، لان لازم الخاص لا يجب ، ان يكون لازما للعام ، الا ترى أن الناطق لازم للانسان ، وليس بلازم للحيوان ، ولا يلزم من عدم انعكاس الاعم الى قضية ، عدم انعكاس الاخص اليها ، لجواز ان لا يكون شيء لازما للعام ، ويكون لازما للخاص ، فان الضاحك بالقوة ليس بلازم للحيوان وهو لازم للانسان ٠

(٤) وهذا دليل الخلف ، ولهم طريقان آخران ، هما دليل العكس ، ودليل الافتراض ، أما دليل العكس ، فهو أخذ عكس نقيض العكس المطلوب ، ليحصل ما ينافى الاصل ، ويرجع هذا الى قياس مركب ، من اقتراني واستثنائي ، غير مستقيم ، كما هو مشهور ، وهذا الدليل جار في اثبات عكس كل قضية منعكسة ، بشرط صحة الدليل المنتظم من الشكل الاول ، المنتج لذلك الفساد ٠ وأما دليل الافتراض ، فهو فرض ذات الموضوع في الاصل شيئا معينا ، وحمل وصف الموضوع عليه ، ايجابا فعليا ، وحمل ←

باطل ، ويتبين بضم نقيض العكس كبرى ، الى الأصل صغرى ، لينتظم قياس من الشكل الأول منتج للمحال .

والخاصتان ، الى حينية لا دائمة ، فاذا صدق كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة أو بالدوام ما دام كاتباً لا دائماً ، أي لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ، صدق بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع لا دائماً ، أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل ، أما صدق الجزء الأول من العكس ، فلأنه لازم للجزء الأول من الأصل ، وذلك لازم للكل ، وأما صدق الجزء الثاني منه فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه ، وهو كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ، ومتى صدق ذلك ، لزم الفساد ، وذلك لأنا اذا ضممناه صغرى ، الى الجزء الأول من الأصل كبرى ، وقلنا : كل متحرك الأصابع كاتب دائماً ، وكل كاتب متحرك الأصابع دائماً ، انتج ، ان كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ، واذا ضممناه الى الجزء الثاني منه كذلك ، وقلنا : كل متحرك الأصابع كاتب دائما ، ولا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ، انتج ، لا شيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل ، وفي ذلك جمع بين المتنافيين ،

وصف المحمول عليه طبق الاصل ، ايجابا كان ، أو سلبا ، ليحصل منهما ، أو من احديهما مع مقدمة اجنبية صادقة مسلمة ، قياس من الشكل الثالث ، منتج للعكس المطلوب ، او لملزومه ، وهذا الدليل خاص بالموجبات ، والسوالب المركبة ، لاقتضائه وجود ذات الموضوع ، ووجوده ليس محققا الا فيهما ، وأما في سائر السوالب فلا .

هذا اذا كان الجزء الأول من الأصل موجبة كلية ، وأما اذا كانت موجبة جزئية ، فاثبات عكسها بدليل(٥) الافتراض .

والوقتيات الأربع والوجوديتان والمطلقة العامة ، مطلقة عامة ، فاذا صدق كل منخسف مظلم باحدى الجهات السبع ، صدق بعض المظلم منخسف بالفعل ، والا لصدق نقيضه ، وهو لا شيء من المظلم بمنخسف دائماً ، وهذه اذا جعلت كبرى للأصل صغرى ، ينتج لا شيء من المنخسف بمنخسف ، وهذا خلف ، ولا عكس ، لقيودها(٦) لأنها سوالب كلية ، أو جزئية مطلقة عامة أو ممكنة عامة ، ولا عكس لهما .

وأما الممكنتان ، فلا عكس لهما ، على مذهب الشيخ ، في عقد الوضع ، لصدق قولنا : كل حمار بالفعل ، مركوب السلطان بالامكان ، ولا يصدق بعض مركوب السلطان بالفعل ، حمار بالامكان ، لأن مركوب السلطان بالفعل منحصر في الفرس وسلب الحمار عن الفرس ، واجب ، لأن سلب كل نوع عن نوع آخر ، ضروري .

---

(٥) أي لا بدليل الخلف ، ولا بدليل العكس ، وذلك لان القياس المبين للفساد الناتج منها ، وجب ان يكون من الشكل الاول ، فلو جعل الجزء الاول من هذه الموجبات الجزئيات المركبة صغرى ، ونقيض العكس كبرى ، كان القياس من الشكل الرابع ، لا الاول ، أو جعل كبرى ، ونقيض العكس صغرى ، لم تكن الكبرى كلية ، فانحصر دليل اثبات عكوسها في دليل الافتراض .

(٦) أي لاجزائها الثوانى ، وهى اللا دوام في ثلاثة واللا ضرورة في الوجودية اللا ضرورية .

وأما السالبة الكليـــة ، فتنعكس الدائمتـــان منها الى دائمة(٧) كلية ، والعامتان الى عرفية عامة كلية ، والخاصتان الى عرفية عامة كلية ، مقيـدة باللادوام الذاتي في البعض ، فاذا صدق لا شيء من المنخســـف بمضيء بالضرورة ، أو بالدوام الوصفيين لا دائماً ، أي كل منخسف مضيء بالفعل ، صدق لا شيء من المضيء بمنخســف بالدوام الوصــفي ، لا دائماً ، أي بعض المضيء منخسف بالفعل .

أما الجزء الأول ، فلأنه لو لم يصدق ، لصدق نقيضه ، ولو صدق نقيضه لزم الفساد ، وذلك بضمه صــغرى ، الى الجزء الأول من الأصل كبرى ، لينتج بعض المضـــيء ليس بمضيء حين هو مضيء ، وهذا خلف ، وأمــا الجــزء الثاني فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه ، ولو صدق نقيضه ، لـــزم الفساد ، ويظهر بضمه كبرى ، الى الجزء الثاني من الأصــل صغرى لينتج لا شيء من المنخسف بمنخسف دائماً ، وانما لم يكن اللا دوام موافقاً للجزء الأول في الكم على وفق القيود في المركبات ، لكذب الكلي في ما كان الموضـــوع أعم من المحمول كلا دوام العكس في مثالنا ، فانه يكذب فيه كل مضيء منخسف بالفعل ، لأن بعض الكواكب لا ينخسف أبـداً ، وهــذه هي القضايا الست المنعكسة ، ولا عكس للتسع البواقي ، لصدق

---

(٧) فاذا صدق لا شيء من الانسان بحجر دائما صدق لا شيء من الحجر بانسان دائما ، والا لصدق نقيضه ، وهو بعض الحجر انسان بالفعل ، وهو صغرى ، مع الاصل كبرى ، ينتج بعض الحجر ليس بحجر ، هذا خلف .

قولنا لا شيء من القمر بمنخسف بكل جهة من جهاتها ، وكذب العكس على كل منها ، وأما السوالب الجزئية فهي ، وان لم تنعكس في غير الموجهات ، لكن تنعكس من الخاصتين الى العرفية الخاصة ، بدليل الافتراض كما سيأتي ، ان شاء الله تعالى .

وأما عكس النقيض

فهو عند القدماء جعل نقيض المحكوم عليه محكوماً به ، ونقيض المحكوم به محكوماً عليه ، مع بقاء الصدق والكيف ، وحكم الموجبات هنا(١) حكم السوالب ، وحكم السوالب(٢) هنا حكم الموجبات في عكس المستوى كماً ، وجهة ، وقبول انعكاس ، فمن الموجبات الكلية ، تنعكس الدائمتان ، دائمة موجبة كلية ، والعامتان ، عرفية عامة ، كذلك ، والخاصتان، عرفية عامة ، مقيدة باللا دوام الذاتي الجزئي ، ولا عكس للتسع(٣) البواقي ، وأما الموجبة الجزئية ، فلا(٤) عكس لها ،

---

(١) اى كما ان السوالب الكلية تنعكس الى نفسها ، وليس للسالبة الجزئية عكس ، بعكس المستوى كذلك الموجبة الكلية هنا ، تنعكس الى الموجبة الكلية ، والموجبة الجزئية لا عكس لها ، بعكس النقيض ، وقس عليه ، وحكم السوالب الخ ٠

(٢) لم نقل وبالعكس مع كونه اخصر لايهام احتمال الحشو ٠

(٣) لان اخصها ، وهى الوقتية ، تصدق ، نحو كل قمر لا منخسف بالضرورة ، وقت التربيع ، ولا يصدق عكسها ، ولو موجهة بأعم الجهات ، حيث يكذب بعض المنخسف لا قمر بالامكان ، وقد تقرر انه انه اذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم ٠

←

الا في الخاصتين ، تنعكس فيهما عرفية خاصة ، بدليل الافتراض الآتي ، ان شاء الله تعالى .

ومن السوالب مطلقاً ، تنعكس الدائمتان والعامتان ، حينية مطلقة سالبة جزئية ، والخاصتان والوقتيات الأربع والوجوديات الثلاث ، الى مطلقة عامة كذلك ، ولا عكس للممكنتين منها ، على مذهب الشيخ ، في عقد الوضع ، ودليل الانعكاس ، وعدمه هنا ، كما في عكس المستوى ، هذا ما عند القدماء . وعند الأخراء ، جعل نقيض المحكوم به محكوماً عليه ، وعين المحكوم عليه ، محكوماً به ، مع بقاء الصدق ، لا الكيف . وحكم الموجبات هنا أيضاً حكم السوالب في عكس المستوى ، كماً ، وجهةً ، وقبول انعكاس ، فالموجبات الكلية ، تنعكس الدائمتان منها ، دائمة سالبة كلية ، والعامتان عرفية عامة كذلك ، والخاصتان عرفية عامة ، مقيدة باللا دوام الذاتي الجزئي ، ولا عكس للتسع البواقي . والموجبات الجزئية ، لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما عرفية خاصة سالبة جزئية ، بالافتراض . وحكم السوالب هنا أيضاً ، حكم الموجبات في عكس المستوى ، كمّاً ، وجهة ، لا قبول انعكاس ، وتنعكس كلية أو جزئية من الخاصتين الى حينية لا دائمة ، ومن الوقتيات الأربع ، والوجوديات الثلاث الى مطلقة عامة ، ولا عكس للست البواقي ، وهي الدائمتان ، والعامتان ، والممكنتان .

---

(٤) لصدق بعض الحيوان لا انسان بكل من الجهات ، وكذب بعض الانسان لا حيوان بكل منها .

واذ قد سمعت ما تلونا عليك ، فاسمع ، بيان انعكاس الجزئيتين الخاصتين بالعكسين الى العرفية الخاصة ، بدليل الافتراض ، وهو أن تفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً ، وتحمل عليه ، وصف الموضوع ، حملا ايجابيا فعليا فتحصل قضية موجبة مطلقة عامة ، ووصف المحمول كما في الأصل ايجاباً ، أو سلباً ، فيحصل مقدمة أخرى ، فيتركب من هاتين المقدمتين ، أو من احديهما مع مقدمة أجنبية صادقة ، قياس من الشكل الثالث ، منتج للعكس(٥) المطلوب ، أو لجزء منه ، أو لملزومه ، فنقول : في بيان انعكاس السالبة الجزئية عكساً مستوياً ، اذا صدق قولنا : بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع بالضرورة ، أو بالدوام ما دام كاتباً ، لا دائماً ، أي بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل ، صدق في عكسه بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب دائماً ما دام ساكن الأصابع لا دائماً ، أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل ، وذلك لأنا نفرض ذلك البعض الذي هو ذات الموضوع في جزئي القضية المركبة زيداً ، ونقول : زيد ساكن الأصابع بالفعل بحكم لا دوام الأصل ، وزيد كاتب بالفعل بحكم وصف الموضوع في الجزء الأول منه ، ينتج بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل ، وهذه لا دوام العكس ، ثم نضم هذه الصغرى الى مقدمة أجنبية ، أعني زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع ، ينتج بعض

---

(٥) الاول من عكس البسائط ، والثانى في عكس المركبات ، والثالث في كل منهما في بعض الاوقات كما ستعلمه في هذا البحث ان شاء الله تعالى .

ساكن الأصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الأصـــابع ، وهو الجزء الأول منه ، فثبت العكس بكلا جزئيــه ، وبيــان تلك المقدمة الأجنبية بدليل العكس ، وهو أنه لو لم تصدق لصدق نقيضها ، وهو زيد كاتب في بعض أوقات كونه ســـــاكن الأصابع ، ويلزم منه صدق قولك : زيد ساكن الأصـــابع في بعض أوقات كونه كاتباً ، لأن الوصفين المتقـارنين في ذات ، يثبت كل منهما في وقت الآخر ، وهــذا خلاف حكم الأصــل المسلّم ، أي بعض الكاتب ليس بســـاكن الأصـــابع ما دام كاتباً هــذا .

ونقول : في بيان انعكاس الموجبة الجزئية من الخاصتين الى الموجبة الجزئية ، عكس نقيض على مذهب القدماء ، اذا صدق بعض الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبــاً لا دائماً ، أي بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل ، صـــدق بعض لا متحرك الأصابع لا كاتب ما دام لا متحركاً ، لا دائماً، أي ليس بعض اللا متحرك الأصابع لا كاتباً بالفعــل ، لأنّــا نفرض البعض المذكور زيداً فنقول : زيد لا متحرك الأصابع بالفعل بحكم لا دوام الأصل ، وزيد كاتب بالفعل بحكم وصف موضوع الجزء الأول منه ، ينتج بعض ما هــو لا متحـــرك الأصابع كاتب بالفعل ، ويلزم منه صـــدق لا دوام العكس ، لأن الاثبات يلزمه نفي النفي ، ثم نضم هذه القضية صغرى ، الى مقدمة أجنبية ، أعني زيـــد ليس كاتبــاً ما دام لا متحرك الأصابع ، ينتج بعض اللا متحرك الأصـــابع لا كاتب ما دام لا متحركاً ، وهذا هو الجزء الأول من العكس ، فثبت بكـــلا

جزئيه ، وأما اثبات هذه المقدمة الاجنبية فبأنه لو لم تصدق لصدق نقيضها ، أعني زيد كاتب في بعض أوقات كونه لا متحرك الأصابع ، ويلزمه صدق قولك زيد لا متحرك الأصابع في بعض أوقات الكتابة كما سبق ، وهو مناف لحكم الأصل المسلّم وهو أن الكاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً ، وقس على هذا بيان انعكاسها عكس نقيض ، على رأي الأخراء .

تتمة :

لفظ العكس كما يطلق على الجعل ، والتبديل ، يطلق على أخص القضايا اللازمة للأصل الحاصلة به ، فاحفظ ما تلوته لديك ، والله حفيظ عليك .

الباب الرابع

في القيـــــاس

وهو دليل يستلزم النتيجة لذاته ، استلزاماً كلياً ، وهو ان اشتمل على مادة النتيجة ، وهيئتها ، أو هيئة نقيضها فاستثنائي ، نحو كلما كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان ينتج انه حيوان ، أو لكنه ليس بحيوان ، ينتج أنه ليس بانسان ، ويتركب من قضيتين ، أوليهما شرطية دائمة ، وتسمى بالمقدمة الشرطية ، والثانية تكون شرطية تارة ، وحملية أخرى، بحسب تركيب ما قبلها ، وتسمى بالاستثنائية دائماً ، وواضعة ان استثنت عين أحد جزئي الشرطية ، ورافعة ان استثنت نقيضه كما ذكرنا آنفاً ، وقد تطلق عليها الصغرى ، وعلى المقدمة الشرطية الكبرى ، وهذا الاصطلاح غير متعارف . وان اشتمل على مادتها فقط فاقتراني ، نحو العالم متغير ، وكل متغير حادث ، ينتج ان العالم حادث ، والمحكوم عليه في النتيجة يسمى بالأصغر ، والمحكوم به فيها بالأكبر ، والمكرر في القياس بالحد الأوسط ، والمقدمة التي فيها الأصغر بالصغرى ، والتي فيها الأكبر بالكبرى ، ويسمى القياس باعتبار الهيئة الحاصلة له من اقتران الأوسط ، بالأصغر ، والأكبر محمولا ، أو موضوعاً شكلا ، ومن كيفية المقدمتين ، وكميتهما ضرباً وقرينة .

فالأشكال أربعـــة : لأن الأوســـط ان كان محمولا في الصغرى ، وموضوعاً في الكبرى ، فهو الشـــكل الأول ، أو محكوماً به فيهما فهو الشكل الثاني ، أو محكوماً عليه فيهما ، فهو الشكل الثالث ، أو بعكس الأول ، فهو الشـكل الرابع ، ولكل منها بحسب الكم ، والكيف ستة عشر ضرباً ، حاصـلة من ضرب المحصورات الأربع صغريات ، في أنفسها كبريات ، ويسقط من كل بحسب الشرائط المعتبرة في انتاجه ، ويبقى بعض .

أما الشكل الأول ، فشرط انتـاجه كيفـــاً ، ايجـــاب الصغرى ، وكماً ، كلية الكبرى ، وضروبه المنتجة على ذلك ، أربعة ، منتجة للمحصورات الأربع . وأما الشـــكل الثاني الثاني فشرط انتاجه ، اختلاف المقدمتين ، وكلية الكبرى ، وضروبه ، أربعة ، منتجة للسالبتين . وأما الشـكل الثالث ، فشرط انتاجه ، ايجاب الصغرى ، وكلية احدى المقـدمتين ، وضروبه ستة ، منتجة للجزئيتين . وأما الشـــكل الرابع ، فشرط انتاجه ، اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصـــغرى ، وضروبه المنتجة اثنان ، منتجـان للموجبـة الجزئيـة ، أو اختلافهما في الكيف ، مع كلية احديهما ، وضروبه على هـــذا ستة ، منتجة للسالبتين ، والمجموع ثمانية ، والمقصـــــود بالذات هنا بيان شرائط انتاجها بحسب الجهة ، ونتائجهـــا الحاصلة من اختلاط الموجهات المشهورة ، بعضها مع بعض ،

ولا يخفى أن لكل من الأشكال الأربعة ، بحسب الاختلاطات المحتملة مائتان وخمسة وعشرون اختلاطاً ، حاصلة من ضرب خمس عشرة صغرى موجهة ، في مثلها كبرى ، لكن يسقط منها بحسب الشروط المعتبرة في كل شكل بعض منها ، ويبقى بعض ، كما تعلم ان شاء الله .

أما الشكل الأول والثالث :

فشرط انتاجهما جهة فعلية الصغرى ، بأن لا تكون ممكنة ، بل مطلقة عامة ، أو أخص منها ، والا فلا يتعدى الحكم بالأكبر ، على الأوسط الذي هو الموضوع بالفعل على مذهب الشيخ الى ذات الأصغر ، لصدق كل بغل مركوب السلطان بالامكان ، وكل مركوب السلطان بالفعل فرس ، مع كذب بعض البغل فرس بالامكان العام الذي هو أعم الجهات ، فضلا عن غيره ، فسقط ثلاثون اختلاطاً حاصلة من ضرب الممكنتين الصغريين في الموجهات الخمس عشرة كبريات ، وأما نتيجتهما فان لم تكن الكبرى احدى الوصفيات الأربع أعني المشروطتين والعرفيتين ، فهي كالكبرى في الجهة من غير فرق. أما في الشكل الأول فللأندراج(١) البيّن ، وأما في الشكل

---

(١) اعترض عليه بان الاندراج متحقق في ما اذا كانت الكبرى من الوصفيات الاربع ايضا فما وجه الفرق واجيب بانه مسلم لكنه لما كان مفاد النتيجة في ما اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع ان الاصغر ثبت له الاكبر ما دام له الاوسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة فلو اعتبرناه في الحكم لصارت النتيجة من القضايا الموجهة الغير المضبوطة فتركناه وبعد الترك وجدنا النتيجة تابعة للصغرى في الجهة بالشرائط المذكورة .

الثالث ، فبأدلة الانتاج التي عرفتها في غير الموجهات ، فانه لو لم يصدق نتيجة لقولنا : كل انسان حيوان دائماً ، وكل انسان جسم بالضرورة ، قولنا : بعض الحيوان جسم بالضرورة ، لصدق نقيضها أعني السالبة الكلية الممكنة العامة ، وهي لا شيء من الحيوان بجسم بالامكان ، ولو صدق هذا النقيض لزم الفساد(٢) ، لأنّا نجعله كبرى لصغرى القياس ، فينتج من الضرب الثاني من الشكل الأول ، لا شيء من الانسان بجسم بالامكان ، وهو باطل ، لمنافاته لكبرى القياس المسلّم ، أو نقول : متى صدقت المقدمتان من القياس السابق صدق عكس صغراه ، ومتى صدق العكس انتظم قياس من الضرب الثالث من الشكل الأول ، منتج للمطلوب وقس عليه ، والاختلاطات الباقية حينئذ مائة وثلاثة وأربعون اختلاطاً حاصلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى ، أي ما عدا الممكنتين في احدى عشرة كبرى ، ما عدا الوصفيات الأربع ، وان كانت الكبرى احديها ، والحاصل حينئذ اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى في أربع كبريات ، فالنتيجة في الشكل الأول ، كالصغرى محذوفاً منها قيد اللا دوام ، واللا ضرورة ، ومبدلا فيها الضرورة المختصة بها بجهة تخالفها نوعاً ، وتعمها عموماً مطلقاً ، أي ان كانت ضرورة ذاتية تبدل بالدوام الذاتي ، أو ضرورة

---

(٢) لانه يصدق اخص من نقيضه وهو قولنا وكل انسان جسم بالضرورة والشيء لا يجتمع مع اخص من نقيضه لانه بواسطة استلزام الاخص للاعم يستلزم جمع النقيضين ٠

وصفية تبدل بالدوام الوصفي ، أو ضرورة وقتية فبالاطلاق الوقتي ، أو منتشرة فبالاطلاق المنتشري . وفي الشكل الثالث كعكس الصغرى ، محذوفاً منها قيد اللا دوام ، والباقي بعد الحذف والتبديل ، وهو جهة البسيطة المقيدة ، أو البدل ، جهة للنتيجة . ثم ان كانت الكبرى احدى العامتين فذاك ، والا فيضم اليها لا دوام الكبرى ، والمجموع جهة النتيجة . فنتيجة المؤلف من المشروطتين في الشكل الأول مشروطة عامة ، ان كانت الكبرى عامة ، وخاصة ان كانت خاصة ، وفي الشكل الثالث حينية مطلقة ، ان كانت الكبرى عامة ، وحينية لا دائمة ، ان كانت مشروطة خاصة ، ومن الصغرى المشروطة ، والكبرى العرفية ، عرفية عامة ، أو خاصة ، في الأول ، وحينية مطلقة ، أو لا دائمة في الثالث ، ومن الصغرى المطلقة ، والكبرى المشروطة الخاصة ، وجودية لا دائمة فيهما . وقس عليه ، أما كون النتيجة كالصغرى ، فلأن الكبرى لكونها احدى الوصفيات الأربع ، تدل على أن دوام الأكبر أو ضرورته لشيء ، بحسب ثبوت وصف الأوسط له ، فاذا كان الأوسط مستلزما لضرورته ، أو دوامه فثبوته للأصغر على نهج ثبوت الأوسط له ، ان ضرورةً فبالضرورة، أو دواماً فبالدوام ، وهكذا . والشكل الثالث بعد عكس صغراه شكل أول : واما حذف قيد اللا دوام واللا ضرورة أيضاً في صغرى الشكل الأول ، واللا دوام في عكس صغرى الشكل الثالث فلأنه اشارة الى سالبة لكونه قيداً للموجبة ، فلو أبقى لكان مع الكبرى قياساً صغراه سالبة ، ولا مجال

للسالبة في صغراهما ، وأما حذف الضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الأول ، فلأنه لا يلزم من ضرورة الأوسط لشيء ضرورة الأكبر له ، اذا لم يكن ضرورياً للأوسط ، كما في قولنا : كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا ، وكل متحرك الأصابع قائم بالامكان ، وأما انضمام لا دوام الكبرى الى جهة النتيجة ، فلبداهة الاندراج(٣) في الشكل الأول ، والشكل الثالث بعد عكس صغراه(٤) شكل أول .

وأما الشكل الثاني :

فشرط انتاجه من حيث الجهة أمران ، كل منهما أحد أمرين : الأول ـ كون صغراه ضرورية ، والكبرى أية قضية كانت ، فحصل بهذا خمسة عشر اختلاطا حاصلا من ضرب الصغرى الضرورية في الكبريات الخمس عشرة ، أو كون الصغرى دائمة ، والكبرى ما عدا الممكنتين ، وحصل بهذا ثلاث عشرة كبرى . الثاني ـ كون كبراه ، من القضايا الست المنعكسة السوالب ، والصغرى ، غير الدائمتين ، والممكنتين ، والحاصل من هذا ستة وستون اختلاطا ، حاصلا من ضرب

---

(٣) أى اندراج الاصغر في الاوسط ، والاوسط في حكم الاكبر المقيد باللا دوام .

(٤) أو لان لا دوام الكبرى مطلقة عامة ، واذا انضمت الى الصغرى انتظم قياس منه كبراه ، غير الوصفيات الاربع ، والنتيجة حينئذ تابعة للكبرى ، كما علمت سابقا .

الكبريات الست في الصغريات الاحدى عشرة ، أو كونها من الضروريات الثلاث منها ، والصغرى من الممكنتين ، والحاصل بهذا ستة اختلاطات فمجموع الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل مائة ، كما ان السواقط مائة وخمسة وعشرون ، ووجه الشرطين ، أنه لو لم يتحقق شيء منهما بأن لم تكن صغراه ضرورية بل كانت دائمة ، والكبرى من الممكنتين ، أو غير الضرورية ، والدائمة(١) ، والكبرى غير القضايا الست ، من التسع الغير المنعكسة السوالب ، وهذه مائة وسبعة عشر اختلاطاً ، أو الكبرى من دوائمها الثلاث ، والصغرى من الممكنتين ، وهذه ستة اختلاطات(٢) لم يتحقق الانتاج .

أما على الأول ، فلأنا اذا قلنا : كل رومي أبيض دائماً ، ولا شيء من الرومي بأبيض بالامكان ، فالحق هو الايجاب ، واذا بدلنا الكبرى بقولنا : ولا شيء من الزنجي بأبيض بالامكان ، فالحق هو السلب .

وأما على الثاني ، فلأنّا اذا قلنا : لا شيء من المنخسف بمضيء باحدى الجهات الثلاث عشرة ، أي غير الدائمتين ،

---

(١) أي من الموجهات الثلاث عشرة الباقية .

(٢) والمجموع مائة وخمسة وعشرون اختلاطا ، لان الحاصل من ضرب الدائمة في الممكنتين اختلاطان ، ومن ضرب ثلاثة عشر غير الضرورية ، والدائمة في تسع موجهات ، غير منعكسة السوالب ، سبعة وتسعون اختلاطا ، ومن ضرب الممكنتين في الدوائم الثلاث ستة اختلاطات ، والمجموع مائة وخمسة وعشرون اختلاطا من السواقط السابقة .

وكل قمر منخسف باحدى الجهات التسع الغير المنعكسة السوالب ، فالحق هو الايجاب ، ولو بدلنا الكبرى بقولنا : ولا شيء من التركي بأسود فالحق هو السلب .

وأما على الثالث . فلأنا اذا قلنا : كل رومي أسود بالامكان ، ولا شيء من الرومي بأسود دائماً ما دام الذات ، أو ما دام رومياً . فالحق الايجاب . ولو بدلنا الكبرى بقولنا : ولا شيء من التركي بأسود فالحق هو السلب . واذا لم ينتجا مع العرفية العامة . فلا ينتجان مع العرفية الخاصة . لأنها عرفية عامة مقيدة باللا دوام ، وقد علمت عدم انتاجها مع الجزء الأول ، وأما مع الجزء الثاني موافقة للممكنتين في الكيف ، ولا مجال للمتفقتين كيفاً في الشكل الثاني .

وأما نتيجته ، فان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه ، وذلك اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلاً من ضرب الدائمتين الصغريين في ثلاث عشرة كبرى مما عداهما ، ومن ضرب الدائمتين الكبريين في ثلاث عشرة صغرى غيرهما فالنتيجة دائمة . بدليل الخلف . والعكس المعروفين ، والا فهي كالصغرى محذوفاً عنها قيد اللا دوام ، واللا ضرورة ، والضرورة غير الذاتية مخصوصة اولاً . أما حذف القيدين الأولين . فلاتفاقهما كيفاً . مع الكبرى . ولا مجال للمتفقتين كيفاً هنا ، وأما حذف الأخير . فلأن الصغرى المشتملة عليها ، اما من المشروطتين . أو من الوقتيات . والكبرى احدى الوصفيات الأربع لفرض خلو المقدمتين عن الدوام الذاتي ، والضرورة المذكورة حينئذ لا تسري الى النتيجة .

وأما الشكل الرابع :

فشرائط انتاجه جهة . أمور خمسة : الأول فعلية مقدمتيه ، بأن لا تستعمل الممكنة فيه مطلقاً ، فسقط من الاختلاطات المعتملة ستة وخمسون اختلاطا حاصلة من ضرب الممكنتين الصغريين في خمس عشرة كبرى ، والكبريين الممكنتين في ثلاث عشرة صغرى ، وبقي منها مائة وتسعة وستون اختلاطا حاصلة من ضرب ثلاث عشرة صغرى في نفسها كبرى ، ووجه الاشتراط انه لو لم يتحقق حصل الاختلاف في النتيجة ، وهو دليل عدم الانتاج فانه اذا كانت الصغرى ممكنة كان الحق الايجاب في قولنا : كل صاهل مركوب السلطان بالامكان ، وكل فرس صاهل بالضرورة . والسلب في قولنا : كل حمار مركوب السلطان بالامكان . وكل حمار ناهق بالضرورة ، وقس عليه ما اذا كانت الكبرى ممكنة . وهذا الشرط شامل لجميع الضروب الثمانية . وليس للضربين الاولين منها شرط غيره ، وأما نتيجتهما . فان صدق الدوام الذاتي على صغراهما ، وذلك ستة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب الدائمتين الصغريين في ثلاث عشرة كبرى . او كان القياس بمقدمتيه من الست المنعكسة السوالب . وذلك اربعة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب الوصفيات الاربع الصغريات في الكبريات الست المنعكسة السوالب . فهي تعكس الصغرى ، وهو المطلقة العامة . لان صغراهما موجبة ، والموجبات الست تنعكس اليها ، وان لم يكن كذلك . وذلك مائة وتسعة عشر اختلاطاً حاصلة من ضرب سبع صغريات مما عدا الممكنتين في ثلاث

عشرة كبرى ، ومن ضرب الوصفيات(١) الأربع صغريات في سبع كبريات ، من التسع الغير المنعكسة ، ما عدا الممكنتين ، فهي مطلقة عامة ، والأمر الثاني كون السالبة المستعملة فيه ، من الست المنعكسة ، أية قضية منها ، ان كانت كلية كما في ما عدا السادس والسابع منها ، ومن الخاصتين فقط ، ان كانت جزئية كما فيهما ، فسقط من الاختلاطات الباقية بعد زوال الممكنتين فيها ، وهي مائة وتسعة وستون اختلاطاً ، على الأول ، وأحد وتسعون اختلاطا حاصلة من ضرب سبع سوالب ، أعني ما عدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة ، في ثلاث عشرة مقدمة موجبة ، وبقي ثمانية وسبعون اختلاطاً حاصلة من ضرب ست سوالب ، في ثلاث عشرة موجبة ، وعلى الثاني مائة وثلاث وأربعون اختلاطاً حاصلة ، من احدى عشرة سالبة ، أعني سبعة من التسع الغير المنعكسة ، وهي ما عدا الممكنتين ، وأربعة من الست المنعكسة ، في ثلاث عشرة مقدمة موجبة ، وبقي ستة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب السالبتين الخاصتين في ثلاث عشرة مقدمة موجبة ، أي ما عدا الممكنتين ، ثم هذا الشرط خاص بالضروب الستة المختلفة مقدمتاها بالكيف ، ووجه الاشتراط ، اما في ما كانت سالبة جزئية فلأن انتاجها موقوف على انعكاسها ، والسالبة الجزئية

---

(١) ووجه عدم ادخال الدائمتين في الصغرى ، ان لا يندرج في ما يصدق الدوام الذاتي على صغراه ، ووجه كون الكبرى غير منعكسة ان لا يندرج في قوله : أو كان القياس من اه ، ووجه اخراج الممكنتين منها عدم انتاجهما .

لا عكس لها الا في الخاصتين ، وأما في ما اذا كانت سالبة كلية فلأنه يلزم من انتفائه حقّية النتيجة الموجبة(٢) ، من المختلفتين كيفاً .

الأمر الثالث ، أحد أمرين : الأول ، كون صغرى الضرب الثالث دائمة ، أو ضرورية ، والكبرى أية قضية كانت من الثلاث عشرة ، فيسقط بهذا الأمر من الأختلاطات الثمانية والسبعين الباقية بعد الشرط الثاني ، اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب ما عدا الدائمتين من الست المنعكسة في ثلاث عشرة كبرى ما عدا الممكنتين لكنه يعود منها بعض بالأمر الثاني كما يأتي ، ويبقى له منها ستة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب الصغريين الدائمتين في الكبريات الثلاث عشرة ، الثاني ، كون كبراه من القضايا الست المنعكسة ، ومعلوم أن الصغرى لكونها سالبة تكون منها لا محالة كما علمت من الشرط الثاني ، لكن غير الدائمتين . فتعود له بهذا من السواقط ، أربعة وعشرون اختلاطاً حاصلا من ضرب الوصفيات الأربع الصغريات في الكبريات الست المنعكسة السوالب ، فمجموع اختلاطات هذا الضرب خمسون، ووجه هذا الشرط ، أنه لو لم يتحقق ذلك ، لزم حقية الايجاب ، من القياس المؤلف من المختلفتين كيفاً كما مر ، وأما

---

(٢) أما اذا كانت تلك السالبة صغرى فكما في قولنا : لا شيء من القمر بمنخسف باحدى السوالب الغير المنعكسة ، وكل ذى محق قمر بالضرورة ، واما اذا كانت كبرى فكما في قولنا : كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة ، ولا شيء من القمر بمنخسف باحدى تلك الجهات ، فتأمل .

نتيجته فان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه ، وذلك أربعة وثلاثون اختلاطاً حاصلة من ضرب الدائمتين الصغريين في ثلاث عشرة كبرى ، وضرب الدائمتين الكبريين في الوصفيات الأربع ، فهي دائمة مطلقة ، والا فهي كعكس الصغرى ، وهو اما عرفية عامة فقط ، أو مقيدة باللا دوام الذاتي الجزئي ، وذلك ستة عشر اختلاطاً حاصلة من ضرب الوصفيات الأربع صغريات في نفسها كبريات .

الأمر الرابع ، كون كبرى الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب ، ومعلوم ان صغراها لكونها سالبة جزئية ، وجب أن تكون احدى الخاصتين فسقط من الاختلاطات الباقية بعد الشرط الثاني اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلة من ضرب ما عدا الخاصتين من الست المنعكسة في ثلاث عشرة كبرى ، ما عدا الممكنتين كما أنه يبقى منها اثنا عشر اختلاطاً حاصلة من ضرب الخاصتين في الكبريات الست ، وانما اشترط فيه ذلك لأن اثبات انتاجه بعكس الصغرى ، ليرتد الى الشكل الثاني ، واذا رد اليه ، وجب أن تتحقق فيه شروط انتاجه ، ومنها أنه اذا لم تكن الصغرى احدى الدائمتين ، وجب أن تكون كبراه من الست المنعكسة .

وأما نتيجته ، فهي كنتيجة الشكل الثاني لأرتداده اليه بعد عكس الصغرى ، فهي في أربعة اختلاطات ، أعني مما كانت كبراه احدى الدائمتين ، دائمة(٣) مطلقة ، وفي الثمانية

---

(٣) لان نتيجة الشكل الثانى دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتى ، على احدى مقدمتيه .

الباقية عرفية عامة ، لأن صغراه بعد الرد عرفية خاصة ، وبعد حذف(٤) اللا دوام عنها تبقى العرفية العامة .

الأمر الخامس ، كون صغرى الضرب الثامن احدى الخاصتين ، وكبراه من الست المنعكسة السوالب فسقط من اختلاطاته الثمانية والسبعين ستة(٥)وستون اختلاطاً ، وبقي منها اثنا عشر ، ووجه هذا الشرط ان اثبات انتاجه للسالبة الجزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الأول ، وينتج ما ينعكس الى المطلوب ، والشكل الأول انما ينتج الخاصتين اذا كانت صغراه من القضايا الست ، وكبراه احدى الخاصتين ، وأما نتيجته فعرفية خاصة ، لاثبات انتاجه بالرد الى الشكل الأول ، وعكس نتيجته ، والنتايج بعد الرد هي من الخاصتين الجزئيتين ، وعكسهما عرفية خاصة ، هذا .

وأما نتيجة الضرب الرابع والخامس والسابع ، وبقية اختلاطاتها الثمانية والسبعين ، فهي دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على كبراها ، وذلك ستة وعشرون اختلاطاً حاصلة من ضرب الكبريين الدائمتين في ثلاث عشرة صغرى ،

---

(٤) أى كما هو قاعدة الشكل الثانى في ما اذا لم يصدق الدوام الذاتى على احدى مقدمتيه •

(٥) حاصلة من ضرب ما عدا الخاصتين ، وهي الوصفيات الاربع في ما عدا الست المنعكسة ، وهو سبعة ، والحاصل ثمانية وعشرون اختلاطا ، ومن ضرب ماعداهما في الست المنعكسة ، والحاصل أربعة وعشرون ، ومن ضرب الخاصتين في السبع الغير المنعكسة ، والحاصل أربعة عشر ، والمجموع ستة وستون لان نفى الشرطين يصدق بنفيهما معا ، وبنفى الاول دون الثانى ، وبالعكس •

والا فهي كعكس الصغرى ، محذوفاً عنه قيد اللا دوام ، وذلك اثنان وخمسون اختلاطاً حاصلا من ضرب الوصفيات الأربع الكبريات في ثلاث عشرة صغرى ، ودليل اثبات تلك النتايج ما في المطلقات .

وهذا آخر كلامنا في الموجهات :

فاحفظ هداك الله ذو الجلال ... موجهاتنا بلا ملال
فانها رسالة عليه ... لأهلها ، كالدرر البهيه
فازت بروح أعطر الايام ... نالت بنور موسم الصيام
فيعشره الأول تمت وانجلت ... وبين أيدي أهلها تداولت
ألهمني تاريخها من ألهمه ... مبشراً بنص [غُرّ قدّمه]
فالحمد لله وصلى الله ... على حبيبه ، ومصطفاه
محمد أشرف الأنبياء ... ذى المجد ، والمقام، واللواء
وآله ، وصحبه الزكيّة ... بالخلق الوجيهة المرضيّه

فرغت من تأليف هذه الرسالة عام ألف وثلاثمائة وتسع وأربعين هجرية ، في شهر رمضان المبارك ، في مدرسة خانقاه ، بيارة المباركة ، وكنت اذ ذاك مدرساً فيها .. وفرغت من استنساخها للمرة الثانية في مدرسة السيدة عاتكة بنت السيد علي النقيب بالجامع المنسوب ، الى حضرة القطب الرباني والغوث الصمداني السيد الشيخ عبدالقادر الگيلاني ، قدس الله سره السامي ، وفرغت من استنساخها للمرة الثالثة بقصد طبعها بتوفيق الله تعالى ، قبيل عصر يوم الأحد ، السابع والعشرين من ربيع الثاني ، عام ألف وثلاثمائة وأربع وتسعين هجرياً ، في عين المدرسة ، المباركة ، وأنا الخادم للعلوم الشريفة ، عبدالكريم محمد فتاح ، الكردي الشهرزوري المنتسب الى العشيرة المعروفة بـ (هوز قاضى) ، القاطنين في ناحية السيد صادق ، وما حولها ، وصادف الختام اليوم التاسع عشر من شهر مايس، لسنة ألف وتسعمائة وأربع وسبعين ملادياً

والحمد لله أولاً ، وآخراً ، وباطناً ، وظاهراً ، والصلوة
والسلام على خير الأنام ، سيدنا وشفيعنا وحبيبنا
محمد المدني المكي العربي القرشي
الهاشمي ، وعلى جميع اخوانه الأنبياء ،
والمرسلين ، وجميع آله وصحبه
وأتباعه باحسان
الى يوم
الدين

١٣٤٩ هـ

ح

فهرس الموضوعات

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد
٢٧ لسنة ١٩٧٨